

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية
(1995-2009)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: دراسات مغربية

تحت إشراف:

الدكتور: عبد العظيم بن

إعداد الطالب:

محمود دريدي

صغير

السنة الجامعية: 2011/2012
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية (1995-2009)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: دراسات مغربية

تحت إشراف:

الدكتور: عبد العظيم بن

إعداد الطالب:

محمود دريدي

صغير

السنة الجامعية: 2011/2012

مقدمة

وجد المهتمون بشؤون السياسة الدولية أن التطورات الحاصلة في الساحة الدولية ابتداء من الحرب العالمية الثانية مرورا بالحرب الباردة أصبحت تحدث بصورة متسارعة و بالتالي فإن أصول وفنون الدبلوماسية التقليدية غير كافية لإدارة العلاقات الخارجية للدول ، و بمرور الزمن تطورت آليات التعامل الخارجي بين الدول و أصبح التغير و التحول سمة غالبية على اغلب الدول و ذلك بزيادة اعتماد هذه الدول على سياستها الخارجية في تحقيق اغلب مصالحها و هذا ما يجعل السياسة الخارجية للدولة دائمة الاستعداد لتتلاءم والمعطيات الدولية الجديدة ، هاته الأخيرة التي لم تعد تقبل بسياسة الدولة الواحدة - بما فيها الدول الكبرى- لذا أصبح الاصطفاف الإقليمي السمة البارزة لتحقيق الأهداف ، و ليبيا كغيرها من الدول التي نادى منذ عقود بضرورة تحقيق الوحدة و التكامل في جانبها العربي في مواجهة الأخطار الخارجية ، هذا المسعى الذي لم يجد له صدى عربي فاعل ، و على اثر قضية لوكربي اقتنعت الجماهيرية بضرورة البحث عن إطار آخر يحقق أهداف سياستها الخارجية ، و هو ما فعلته إذ تحولت إلى الإطار القاري الإفريقي الذي وجدت فيه القيادة الليبية استجابة واضحة لتطلعاتها فمع بداية القرن الحالي أعادت صياغة توجهها الإفريقي طارحة تصورا جديدا للوحدة الإفريقية ينتهي إلى تجسيد فكرة الولايات المتحدة الإفريقية ، و لتحقيق هذا الغرض سخرت السياسة الخارجية الليبية جميع إمكانياتها لتحقيق ذلك ، و من هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية البحث كالآتي :

- ما هي الدوافع و الأبعاد التي أدت إلى تبني ليبيا للتوجه نحو إفريقيا في سياستها الخارجية .

و من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- هل الإمكانيات النفطية لليبيا قادرة على جعلها تلعب دورا إقليميا في القارة السمراء ؟
- 2- ما طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه ليبيا وما المكاسب التي يمكن أن تحققها من خلال هذا الدور؟
- 3- ما دواعي تحول السياسة الخارجية الليبية من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات اقتضي طرح العديد من الفرضيات :

- 1- إن الخلافات الليبية – العربية المتزايدة حول قضايا أساسية ، جعل الخارجية الليبية تبحث عن إطار آخر يتلاءم مع توجهاتها .
- 2- إن نجاح النماذج الإقليمية حول العالم (الاتحاد الأوروبي مثلا) في مواجهة التحديات الاقتصادية و السياسية شجع السياسة الخارجية الليبية على تبني هكذا نماذج في القارة الإفريقية .
- 3- الرغبة الليبية في تبوء مكانة إقليمية في ظل تراجع قوى أخرى ، دفع ليبيا إلى الاتجاه الإفريقي .

أهمية الموضوع:

يمكن رصد العديد من النقاط التي تبرز أهمية هذا الموضوع و من بينها:

- 1- التعرف على الخلفيات السياسية لسياسة ليبيا الجديدة تجاه إفريقيا .

2- الكشف عن الإستراتيجية الليبية و الآليات المستعملة للوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة للقارة الإفريقية .

3- تقويم دور السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا و التطلعات المستقبلية .

4- تحليل الطبيعة السياسية و الاقتصادية لمشاريع الوحدة الإفريقية ، و لاسيما الاتحاد الإفريقي و تجمع دول الساحل و الصحراء (س- ص) .

هدف الدراسة : يكمن في

1- دراسة الطبيعة المتفردة في صناعة السياسة الخارجية.

2- دراسة للوسائل و الأهداف و المآلات للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا.

3- دراسة مضامين و مجالات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا.

أسباب اختيار الموضوع:

1- موضوعيا :

إن الاهتمام المتزايد بدراسة المناطق (الإقليمية) – أدى اختيار هذا الموضوع – حيث أن الدراسات الإقليمية تتداخل فيها الفواعل الدولية نحو تكريس رؤى معينة ، و تنزع نحو المزيد من القوة و النفوذ خاصة في القارة الإفريقية التي ما تزال تناضل من اجل مواكبة التطورات و المستجدات العالمية على مستوى الاقتصاد و التكنولوجيا ، وكذا التحديات السياسية فيما يتعلق بالديمقراطية و حقوق الإنسان ، أدركت من خلالها دول القارة أن التكتلات الإقليمية رهان لا بد منه

2- ذاتيا :

- أن التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية لم يحض بالقدر الكافي من الدراسة و البحث حتى الآن.
- محاولة تتبع مشروع إقامة الولايات المتحدة الإفريقية الذي مازال قيد التنفيذ .

منهج الدراسة :

لما كانت هذه الدراسة تستهدف وصف السياسة الخارجية الليبية و توجيهها نحو إفريقيا عبر فترة زمنية معينة فإنها تحتاج إلى توظيف المنهج الوصفي التحليلي والذي نوضح من خلاله الخلفيات و الأسباب و الأهداف ، كما استخدم في هذه الدراسة المنهج التاريخي لمتابعة مشروع الوحدة الإفريقية و مساعي السياسة الخارجية الليبية لتحقيق ذلك الهدف .

الدراسات السابقة :

لقد تمت الاستعانة بالعديد من الدراسات الهامة التي تطرقت لموضوع السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا ، وقد تنوعت هذه الدراسات بين كتب أكاديمية ودراسات علمية ولعل أهمها :

- 1- سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الإفريقية – دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية – (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا 2005) ، استهدف في دراسته إبراز حجم العلاقات الإفريقية الليبية المتزايدة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك من خلال المقارنة مع العلاقات الإفريقية العربية و استند الباحث من خلالها إلى معطيات عديدة تتعلق بالأهداف والوسائل التي تركزها الجماهيرية الليبية لتحقيق تقارب أكثر في مجالها القاري على حساب مجالاتها العربية والدولية ، و للباحث نفسه تم الاعتماد على كتابه : السياسة الخارجية الليبية بين النظرية والتطبيق و الذي أدرجنا من خلاله العوامل والأهداف التي وظفتها السياسة الخارجية الليبية .
- 2- سليمان محمد عمر منصور ، السياسة الخارجية الليبية اتجاه إفريقيا (1990-2000) بنغازي : دار الكتب الوطنية 2005 ، و هي عبارة عن رسالة ماجستير منشورة تطرق فيها الباحث إلى تطورات السياسة الخارجية الليبية خلال فترة التسعينات حيث أدرج فيها الأسس التي تقوم عليها العلاقات الليبية الإفريقية ، كما ابرز الباحث الدور الليبي في تأسيس و تفعيل المنظمات الإفريقية من خلال منظمتي دول الساحل و الصحراء و الاتحاد الإفريقي .
- 3- مصطفى احمد سالم البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي و التوجه الإفريقي (1969-2005) ، طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا 2009 ، و هي عبارة على رسالة ماجستير غير منشورة تطرق فيها الباحث إلى تحول اتجاه السياسة الخارجية الليبية من الدائرة العربية إلى الدائرة الإفريقية حيث استعرض جملة الأسباب و المظاهر و النتائج التي أدت إلى ذلك التحول و انعكاساته على الساحة الليبية و الإفريقية و الدولية و الذي أفضى إلى فك عزلة الجماهيرية عن محيطها الإقليمي ، كما ابرز الدور الليبي الواضح في تأسيس الاتحاد الإفريقي و تجمع دول الساحل و الصحراء .

صعوبة الدراسة :

- 1- لعل المشكلة الأولى التي واجهتنا منذ بداية البحث في هذا الموضوع هي ندرة المؤلفات المتخصصة في مجال العلاقات العربية الإفريقية سواء كانت مصادر أو مراجع أو غيرها و تزداد صعوبة أكثر عندما يراد

الحصول على المعلومات المتمثلة في الوثائق والتقارير حول العلاقات الإفريقية الليبية حيث اضطررنا إلى السفر إلى الجماهيرية الليبية من أجل الحصول على بعض المصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث.

2 - صعوبة التعامل مع المادة العلمية المفترض الاستعانة بها - بالرغم من أن أغلبها رسائل علمية- حيث تظهر عدة عوائق منها الاتجاه في سياق واحد ، إذ أن الظروف السياسية للجماهيرية الليبية تصعب مهمة الباحث في البحث بحرية .

3 - تتعلق الصعوبة الثالثة بالموضوع نفسه حيث أن السياسة الخارجية الليبية لا تبدو منتظمة تجاه الفضاء الإفريقي بين العلاقات الثنائية وسياسة التكتلات التي تدعو إليها ، كما تصعب الفصل بين أهدافها الاقتصادية والسياسية ، وهو ما أظهره من خلال الخلط في وظائف التكتلات التي تنشط فيها ، إذ من المفترض أن تجمع دول الساحل والصحراء تجمعا اقتصاديا بحتا، إلا أن القيادة الليبية اتخذت منه منبرا سياسيا وتجسد ذلك بوضوح في قضية لوكربي .

حدود الدراسة :

- 1- الحدود الزمنية : من 1995 إلى 2009 . (وتجدر الإشارة هنا إلى انه تم إنجاز هذا البحث قبل التغييرات الحاصلة في الساحة الليبية وإسقاط نظام القذافي ودخول ليبيا مرحلة جديدة)
- 2- الحدود المكانية : ليبيا بوصفها صاحبة التوجه الإفريقي .

تقسيم الدراسة :

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

سنتناول في الفصل الأول إبراز مفهوم السياسة الخارجية الليبية في مبحث ، ثم نتناول في مبحث ثاني جملة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية من خلال العوامل الجغرافية و الاقتصادية و الإيديولوجية ، ثم نتطرق في مبحث ثالث إلى صياغة السياسة الخارجية الليبية حيث سنبرز وجه الخصوصية فيها، وآلية تنفيذ سياستها الخارجية .

أما في الفصل الثاني فسيتم تناول أبعاد السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا من خلال التطرق للوسائل الليبية المستخدمة في التوجه الإفريقي والتي تمثلت في الوسائل الدبلوماسية و الاقتصادية و العسكرية في مبحث، ثم في مبحث ثاني سيتم إبراز الأهداف الليبية من خلال توجهها الإفريقي ، وهي عبارة عن أهداف سياسية واقتصادية وثقافية ، أما في المبحث الثالث فيتم التطرق إلى آثار التحول في السياسة الخارجية تجاه إفريقيا من خلال رصد جملة المظاهر و الأسباب و النتائج و انعكاساتها على السياسة الخارجية الليبية .

و الفصل الثالث سيتم تناول اطر ومجالات السياسة الخارجية الليبية بين فترتي 1995 – 2009 حيث تظهر تزايد نشاط الدبلوماسية الليبية في أفريقيا من خلال الدور الليبي المتصاعد خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات ، وتحقيق تنمية إقليمية في سبيل وحدة اقتصادية ثم سياسية ، وقد برز هذا الدور من خلال منظمتي تجمع دول الساحل والصحراء و الاتحاد الإفريقي .

الفصل الأول: السياسة الخارجية الليبية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الليبية وطبيعتها

المطلب الأول: مفهومها

المطلب الثاني: طبيعتها

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية

المطلب الأول: أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية

المطلب الثاني: أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية

الليبية

المطلب الثالث: أثر العامل الإيديولوجي على السياسة الخارجية

الليبية

المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية الليبية

المطلب الأول: خصوصية صناعة القرار الخارجي الليبي

المطلب الثاني: آلية تنفيذ السياسة الخارجية الليبية

أظهر تعدد التيارات والمذاهب الفكرية التي تناولت الظاهرة السياسية بالدراسة والتحليل إلى وجود عديد الاختلافات بينها وذلك في سبيل إعطاء تعريف موحد لهذه الظاهرة وبالنظر إلى الرؤى والزوايا المختلفة التي تنتهجها كل من هذه المذاهب والتيارات ، والسياسة الخارجية كظاهرة سياسية لم تكن

بمناى عن هاته الاختلافات، فإعطاء تعريف موحد وشامل للسياسة الخارجية شكل صعوبة بالغة التعقيد، فمن الناحية التاريخية لم تنفصل السياسة الخارجية عن التاريخ الدولي الدبلوماسي وعند الحديث عن التطور الحاصل في الدراسات النظرية في العلاقات الدولية نجد أن السياسة الخارجية حظيت باهتمام علمي واسع⁽¹⁾.

لقد شهدت الخمسينات من القرن الماضي نموا سريعا ومنتشعا في ميدان السياسة الخارجية بعدما كانت قد اندرجت تحت موضوع العلاقات الدولية من جهة أو تناولها بالبحث والتحليل لدى الدبلوماسيون والمؤرخين من جهة أخرى ولم تخضع السياسة الخارجية إلى تحليل منهجي ناقد وتركيبى، وإنما فحصت من خلال سياسات الدول في حقبة زمنية محددة واعتبرت تلك الدراسات متمحورة حول الدولة وهو ذلك المنهج الذي يستند عليه الواقعيون في دراستهم للسياسة الدولية⁽²⁾. وإنما وإن كانت ليست الطرف الفاعل الوحيد في البيئة الخارجية إلا أنها هي الأكثر تمثيلا وحضورا في القرارات، فالحكومات في حقيقة الأمر تأخذ القرارات والدولة هي المعنية وإنما أي قرار إنما هو يقع نيابة عنها وباسمها.

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول⁽³⁾، حيث تحصر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف عامة فعلم العلاقات الدولية يعني بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون.

المطلب الأول : مفهومها

تختلف التعريفات المعطاة للسياسة الخارجية باختلاف الكتاب والباحثين في الموضوع أولا ثم باختلاف المدارس التي ينتهجها كل فريق من هؤلاء ثانيا . إن مفهوم السياسة الخارجية يحمل الكثير من المعاني والدلالات التي شاعت في أوقات من تاريخ العلاقات الدولية فيرى سنايدر (Snyder) " بأنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكله أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدثه حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"⁽³⁾.

(1) كاظم هاشم نعمة ، نظرية العلاقات الدولية (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية 1999) ص 148.

(2) فتحية النبراوي ، محمد نصر مهنا ، أصول العلاقات السياسية الدولية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985) ص 421.

(3) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، ط2 (بيروت: دار الجيل ، 2001) ص 7.

ويعرفها مودلسكي (modelsky) بأنها "نظام" الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية. وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات"⁽¹⁾.

كما يعرفها الكاتب الأمريكي والتر ليبمان (Walter Lippmann) "بأن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام"⁽²⁾. أما مارسيل ميرل فإنه يرى في السياسة الخارجية "بأنها ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج بمعنى الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود".

ويذهب جوزيف فرانكل (Joseph Frankel) "بأنها تشير إلى مجموع القرارات والنشاطات التي تميز العلاقات بين دولة وأخرى ويميز بين النشاط الداخلي من النشاط الدولي، وذلك وفقاً للمجال العمليتين لكليهما حيث تدور الأولى (أي القرارات) داخل عقل صانع القرار فيما تتعلق الثانية (النشاطات) بالجانب العملي (البيئة العملية)".

ومن هنا يمكن تعريف السياسة الخارجية "بأنها تلك القرارات أو الإجراءات التي تتخذها الدولة تجاه دولة أخرى وتختلف هذه القرارات والإجراءات باختلاف طبيعة كل دولة في حالة السلم والحرب"⁽³⁾. والملاحظ من خلال العديد من تعريفات السياسة الخارجية أن تحقيقها يتناولها كما لو أنها مواقف ثابتة للدول وهذا لا يتلاءم مع الواقع الذي نراه ممثلاً في تغيير سياسات خارجية الدول الكبرى والصغرى، فلو أنها مواقف ثابتة لما استطاعت مصر أن تغير سياستها تجاه إسرائيل لمجرد أن غاب عن الساحة المصرية الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970، ولو أنها مواقف ثابتة تجاه البيئة الدولية لما غيرت الولايات المتحدة الأمريكية مواقفها تجاه حليفها المخلص موبوتوسي رئيس الزائير، بعد أن تأكدت أن لوران كابيلا زعيم الثوار على وشك اجتياح العاصمة الزائيرية"⁽²⁾.

كما لا يبدو الاتفاق على تعريف واحد للسياسة الخارجية من خلال التعريفات السابقة فهناك من يركز على الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد في المجال الخارجي، وهذا لا يجد قبولا في وقت ظهر فاعلون جدد في الساحة الدولية مثل: الشركات والمنظمات الحكومية والأهلية، وهناك من يركز على الخطط التي تعد للعمل الخارجي متناسيا أن هناك بعض السياسات تنفذ دون وضع خطط لها ويمكن

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 8.

(2) بطرس بطرس غالي، خيرى عيسى محمد، المدخل في علم السياسة (القاهرة: منشورات المكتبة الأنجلو مصرية 1988) ص 35.

(3) Walter Lippmann, united states foreign policy (Boston , 1993) p 9.

(3) Joseph Frankel, the making of foreign policy : on analysis of decision making (London University press 1963) p1.

(2) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية (بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2001) ص 9.

استخلاص مجموعة من العناصر من التعريفات التي تم عرضها والتي لا توجد خارج إطارها السياسة الخارجية وهي⁽¹⁾:

- ❖ إن السياسة الخارجية نشاط سياسي.
- ❖ أنها تنطلق من خطط وبرامج.
- ❖ أنها تسعى لتحقيق أهداف معينة.
- ❖ أنها موجهة للبيئة الخارجية.
- ❖ أنها تستخدم قدرات ووسائل وأساليب.

وإذا حاولنا الحديث عن تطور ظاهرة السياسة الخارجية نجد أنها بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت من ظاهرة بسيطة إلى ظاهرة متعددة الأبعاد، وترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، حيث أصبحت السياسة الخارجية في مواجهة قضايا معقدة تتجاوز الأمن والعلاقات التجارية إلى التأثير في علاقات الشعب بالحكومة⁽²⁾، وهذا ما يؤكد العلاقة بين الداخل والخارج فمسألة انتقال العمالة والهجرة وحركة السياحة وما ينتج عنها من آثار سلبية وإيجابية، قد تعمل على إثارة اضطرابات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية في البلدان المعنية ومخاطر عدم الاستقرار وما ينجم عنها دون أن تستطيع السياسة الخارجية معالجتها، لكن حلها يقع على عاتق السلطات الداخلية وفي وجهة نظر ميكيايلي ما يعبر عن الارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية حيث يقول: "إن شؤون الداخل تكون مضمونة ومنظمة عندما تكون شؤون الخارج كذلك"⁽²⁾.

ولقد اتفق الباحثون على أن أهداف الدولة تجتمع في أنها تسعى لتحقيق المصلحة القومية ويؤكد مورغانثو (morgenthau) عندما يقول: " أن العالم طالما بقي منقسما إلى دول فإنه سيظل للمصلحة القومية الكلمة الأخيرة في عالم السياسة" ونتيجة لحدوث تطورات متسارعة في البيئة الدولية نتيجة لثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات أصبحت هناك زيادة ملحوظة في التمازج بين الشعوب والأفكار والمصالح مما يفرض تجاوز المفهوم الذي يحدد السياسة الخارجية من خلال العلاقات التي تنشأ بين الدول⁽³⁾، فبروز وحدات دولية على قدر كبير من الأهمية كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات

⁽¹⁾مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والتوجه الإفريقي 1969-2005 (طرابلس: Dominique⁽²⁾أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية-رسالة ماجستير غير منشورة 2009) ص 11.

moisi , la politique étrangère l'épreuve de la mondialisation ,obtenu en [http\\www.ifri.org/files/politique étrangère](http://www.ifri.org/files/politique%20étrangère) .

⁽²⁾ مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي و الإفريقي 1969 - 2005 ، مرجع سابق ، ص ص 11 ، 12.

⁽³⁾ Frédéric Charllion , politique étrangère-nouveaux regards-(paris :presses de science po 2002) p 42 .

وحركات التحرر الوطني قلل من دور الدولة القومية فلم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الخارجية كما كان سابقا ويذهب أحد التقارير حول مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى أنه خلال هذه السنوات أصبحت الحرب الباردة الواقع السائد في الحياة الدولية ، إننا نشاهد اختفاء التمييز الذي كان قائما بين السياسة الخارجية و الداخلية وقد زالت الحدود تقريبا بينهما.

وإذا ترجمنا التعاريف النظرية السابقة في علاقاتها بإعداد السياسة الخارجية الليبية يمكن القول إن السياسة الخارجية في هذا البلد ليست فقط ذلك التعبير عن البرامج والقرارات والسلوكيات التي يعبر عنها أثناء تحركه في الخارج، وإنما هي كذلك تعبير عن محتوى ثقافي وتاريخي معين، وعن أهداف ثورية تتمثل في تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة، وهي أصلا برنامج لثورة 23 يوليو 1952 في مصر التي قادها جمال عبد الناصر، ولعل ما يثير الجدل بصدها يكمن في معاداتها للقوى الغربية وتحديها للقواعد المتعارف عليها في إدارة السياسة الخارجية⁽¹⁾.

كما أن مفهوم السياسة الخارجية الليبية يأخذ بعدا شعبيا حيث أوجدت الالتزام بشعبية الحركة على المستوى الخارجي، ومن ثم صار بناء علاقات شعبية مباشرة يمثل ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الليبية باعتبار أن ذلك يقدم أفضل ضمانة لإقامة علاقات سلمية تتجاوز في أهميتها وديمومتها علاقات المصالح الظرفية التي تربط بين الحكومات.

والبعد الشعبي في السياسة الخارجية الليبية أوجب إدراج موضوعات جديدة ضمن قائمة الاهتمامات والالتزامات الخارجية، ومن ضمن ذلك ما يلي⁽²⁾:

1- السعي لإقامة علاقات مباشرة على المستوى الشعبي مع التنظيمات الشعبية غير الحكومية كالأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط المهنية أساسها الحوار وهدفها تعميق التفاهم وتعزيز التعاون على المستويات الشعبية⁽³⁾.

2- العمل على دعم حركات التحرر الوطني ومساندتها، ودعم نضالها التحرري دعما ماديا وسياسيا ومعنويا.

3- العمل على مساعدة الجاليات العربية في المهجر على تنظيم نفسها، ونيل حقوقها ومحاوله الاستفادة من إمكانياتها وربطها بقضايا الوطن العربي.

وترجمة لهذا المفهوم الخاص بالسياسة الخارجية شرعت ليبيا بإقامة جسور للحوار والتفاهم مع مختلف الشعوب عبر تنظيماتها الشعبية⁽¹⁾.

(1) وليم زارتمان "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، بهجت قرني وعلي الدين هلال (محرران)

السياسات الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994)

(2) إلياس الباروني ، صنع السياسة الخارجية الليبية بين الطموحات والإمكانيات (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا ،

مذكرة ماجستير غير منشورة 1999) ص 8.

(3) المرجع نفسه.

المطلب الثاني : طبيعتها

مال العديد من المراقبين(الغربيون خاصة) إلى اعتبار السياسة الخارجية بوصفها شاذة وتفقر أي أساس منطقي متماسك وتسيطر عليها نزعة الخضوع لتغييرات مفاجئة في الاتجاه لا يمكن تفسيرها، إلا أن هذه الصورة لا تمثل الحقيقة إذ أن سياسة ليبيا الخارجية منذ تولى نظام القذافي السلطة عام 1969 تعد أكثر السياسات الخارجية ثباتاً في الأقل من حيث حركتها الأساسية وفلسفتها⁽²⁾ ويمكن وصف السياسة الخارجية على أفضل نحو بكونها تشكل مجموعة مواقف ثابتة وليس بأهداف محددة تحديداً واضحاً، إن مجموعة المواقف هذه التي تشبه المواقف التي ألهمت أنظمة راديكالية كثيرة أخرى في العالم الثالث من أواخر عقد الخمسينات إلى منتصف السبعينات تشدد على الحاجة إلى تأكيد راديكالي للمصالح المحلية، وهي ترى أن حرية الليبيين والعرب الآخرين ورفاهيتهم (وفي الإطار الأوسع وربما أقل حدة حرية المسلمين والأفارقة) لا يمكن ضمانها إلا عبر الدعم الراديكالي لمصالحها ولاستغلالها حيال العالم الخارجي⁽³⁾، وخصوصاً الدول الغربية وإسرائيل سوف تسعى دائماً إلى تدمير تلك الحرية والرفاهية وإلحاق الأذى بمصالح العرب والمسلمين والأفارقة من أجل خدمة مصالحها ، لذا فإن الاستعداد للمواجهة دفاعاً عن المصالح الليبية والعربية والإسلامية والإفريقية هو جزء لا يتجزأ من هذه المواقف.

فالسياسة الخارجية الليبية تندفع إلى البيئة الدولية وتتعامل مع أعضاء المجتمع الدولي انطلاقاً من قاعدة أساسية تحددتها مجموعة من الأهداف ، وبدون الخوض بعمق في هذه الأهداف نجد أنها تمثلت في نشر النظرية العالمية الثالثة في العالم، وهي التي تتضمن عدة جوانب في حياة المجتمعات، وكذلك كان من أهم أهدافها الوحدة العربية، حيث كانت الهدف الأساسي منذ قيام ثورة الفاتح وتعتبر الحرية من الأهداف الرئيسية التي حددتها ثورة الفاتح منذ قيامها عام 1969⁽³⁾ وهي الحالة الطبيعية التي ولد الإنسان عليها ولم يفرق الخطاب السياسي الليبي عند تحديده لمفهوم الأمن بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي القومي، وخاصة عند تحديد الأخطار التي تهدد الأمن الليبي. وبذلك كان الأمن القومي من ضمن أهم الأهداف التي سعت السياسة الخارجية الليبية إلى تحقيقها، وبذلت من أجلها الكثير من الجهود لتحقيقها كما أنها كغيرها من السياسات الخارجية، تتأثر بمجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد طبيعتها ودرجة قوتها وتأثيرها في البيئة الدولية، فتتأثر بالعامل الجغرافي الذي جعلها تنتهج سياسة التعاون وحسن الجوار مع المحيطين بها، مع

(1) مصطفى أحمد البليغزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والإفريقي 1969 - 2005 ، مرجع سابق ، ص 11.

(2) تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001) ص 144.

(3) المرجع نفسه .
(3) تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان، مرجع سابق ص 144 .

وجود بعض الخلافات التي وصلت في بعض الأحيان إلى درجة الصراع المسلح كذلك تتأثر بالعامل الاقتصادي والعامل الإيديولوجي، وسنتناول بعض هذه العوامل بشيء من التفصيل في المبحث القادم .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية

لو تتبعنا السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لوجدنا بكل تأكيد أن هذه السياسة تركز على معطيات عدة وأسس لا بد من الاعتماد عليها في تحقيق مصالح الدولة على الأصعدة السياسية الاقتصادية والعسكرية كافة⁽¹⁾. فالسياسة الخارجية هي محصلة لتأثير مجموعة مختلفة من المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية سواء كانت مادية داخلية، كالوضع الاقتصادي والجغرافي والقوة العسكرية والتركيب السكاني أو معنوية داخلية والمعروفة بالمتغيرات الاجتماعية السياسية ومدى مساهمة هذه المتغيرات في بناء قوة الدولة إضافة إلى تطور المجتمعات البشرية الذي يفرض مساهمة الشعوب في وضع السياسة الخارجية مع تعدد هذه المؤثرات، إلا أن تماسك النظام السياسي والوحدة الوطنية تسمح لصانع القرار بالعمل على أرضية داخلية صلبة في تعامله الدولي⁽²⁾. كما أن وجود الدولة في مجتمع دولي يفرض عليها التفاعل مع غيرها وعدم عزلتها وينتج عن هذا التفاعل بكل مستوياته نتائج تؤثر بطريقة أو بأخرى في مصالح الدولة الأمر الذي ينعكس على سياستها الخارجية ، وبناء على ذلك سندرس في هذا المبحث العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية عبر ثلاث مطالب هي كالتالي:

المطلب الأول : أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية

من الصعب أن نفهم أي سياسة خارجية لأي دولة دون النظر إلى موقعها الجغرافي، ومن خلال اهتمام العلماء بعوامل القوة والضعف التي تتوفر لدى الدولة يظهر جليا أهمية الموقع الجغرافي، ويبدو أن العلماء الألمان كانوا هم الأكثر اهتماما بتحليل العوامل الجغرافية الهامة للدولة مثل: الموقع الجغرافي والمساحة واتجاهات الدول القارية أو البحرية والإنتاج الاقتصادي والقدرة على سد حاجات السكان فأول كتاب في الجغرافيا السياسية وضعه العالم الألماني فريدريك راتزل (f . Ratzel) عام 1897 م عرض فيه آراءه حول الدولة وطبيعة نموها⁽³⁾.

ومن أبرز العلماء الذين اهتموا بالعامل الجغرافي للدولة وتأثيراته العالم الإنجليزي هالفورد ماكيندر (h.makinder) الذي عاش في الفترة 1881-1947 حيث قسم سطح الكرة الأرضية إلى تقسيمات معينة

(1) سليمان محمد عمر، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية 1990-2000 (بنغازي : دار الكتب الوطنية 2005) ص 15.

(2) جمعة أعمار انبية، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية للفترة 1969-1977 (الجزائر : جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة 1994-1995) ص 9.

(3) سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الإفريقية "دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية" (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية 2005) ص 93.

وجعل لها جزيرة وقلب وتوصل إلى نظرية سماها "قلب العالم" وقلب العالم هو المنطقة التي تشمل أجزاء من روسيا وما كان يعرف بأوروبا الشرقية⁽¹⁾.

وبالرغم من تعدد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية واختلافها من حيث قوة تأثيرها في السياسة الخارجية، وبالرغم من التراجع النسبي لدور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية، إلا أن هناك اتفاق بين أغلب المفكرين على أنه لا يزال للعامل الجغرافي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية، وما يمكن قوله حول علاقة العامل الجغرافي بالدول وسياساتها الخارجية هو أن توزيع الدول على القارات قد يجعل لكل منها موقعا جغرافيا مؤثرا وطبيعتها تختلف عن الدول الأخرى وهذا الموقع يؤثر في حياة الشعوب، بحيث يجعلها تختلف في نظرها للأشياء والحاجات من حولها تبعا لاختلاف موقعها⁽²⁾.

- وتتمثل المحاور الرئيسية للعامل الجغرافي لأي دولة من الدول في الآتي:

أ- الموقع الجغرافي: إن معرفة وفهم أبعاد الموقع الجغرافي وتأثيراته وآثاره في العلاقات الدولية بأعضاء المجتمع الدولي أمر هام وضروري لفهم السياسة الخارجية فهو أحد العناصر الأساسية للدولة سواء بالنسبة لليابسة والماء أو بالنسبة للدول المجاورة لها، فموقع الدولة على البحار والمحيطات يمكنها من استغلالها في نشاطها التجاري وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية، ويعزز قوتها السياسية فكانت الدول دائما تسعى للوصول للبحر، فدول حبيسة مثل النمسا وسويسرا وبوليفيا وتشاد ومالي لا تصل حدودها إلى البحار تعاني من صعوبة في عملية النقل البحري الجيد يهيأ للدولة انتهاج سياسة أكثر تحررا وانفتاحا بعكس الموقع غير الجيد، فالدول المغلقة يسهل حصارها سياسيا واقتصاديا والسيطرة على سياستها الخارجية، وتأتي أهمية الموقع الجغرافي للسياسة في كونها إحدى عناصر قوة الدولة للتأثير في المجال الخارجي، فالموقع الجغرافي والمساحة واتجاهات الدولة القارية أو البحرية، كما يرى أحد الباحثين هي من العناصر التي تبرز بوضوح وبمباشرة وغير مباشرة في تحديد القدرة على تنفيذ سياستها الخارجية وتأتي أهمية الموقع الجغرافي في بعض الأحيان في دوره في جعل دولة أو إقليم ما محطة أو معبرا لحركة الاتصال الدولي ففي مثل هذه الحالة يؤثر الموقع على صانع السياسة الخارجية في اتجاهين، الأول: هو استعمال صانع السياسة الخارجية لهذا الموقع للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى والثاني: هو حرص صانع السياسة الخارجية على ألا يتحول هذا الموقع لأداة تأثير في وحدة دولية أخرى⁽³⁾.

وفي تحليل العلاقة بين التقارب الجغرافي والسلوك الصراعي الخارجي يجب أن نتذكر ما كتبه رست (reste) من أنه " ما عدا حالة منازعات الحدود، فإن الدول لا تقاوم بعضها البعض لأنها متقاربة

(1) Klein Jean, renaissance de la géopolitique espace, frontière et peuple dans l'organisation de la sécurité européenne, <http://www.erudit.org>

(2) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 177.

(1) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 177.

جغرافيا ولكن لأن التقارب الجغرافي يخلق فرصا أوفر للقتال، فالتقارب الجغرافي يصبح بمثابة العامل المساعد وليس السبب المؤدي إلى الحرب"⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن التجاور الجغرافي يساعد في إيجاد فرص الصراع بين الدول المتجاورة جغرافيا فإن الدولة التي تجاور دولة أكبر منها قد تجني القوة والأمن نتيجة هذا التجاور خاصة إن كانت الدولة الكبرى تسعى لإقرار الوضع الراهن، ولا تهدد أمن الدول الصغرى وعلى سبيل المثال فإن كندا متأكدة من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستهدد إلى نجدتها إن هددتها قوة خارجية.

كذلك يؤثر التجاور الجغرافي في إمكانات التكامل السياسي الدولي، فقد أوضحت دراسة إحصائية قام بها كوب والدر (walder) أن هناك ارتباطا وثيقا بين التجاور الجغرافي وبين تفاعل الدول المتجاورة جغرافيا تفاعلا دوليا مكثفا، فالدول التي تجمع بينها حدود واحدة تفضل الدخول في محالفات، وعلى أقل تقدير فإنه إن وجدت الدولة نفسها تجاور دولة أقوى منها فإنها قد تضطر إلى اتخاذ موقف الحياد، إن لم يكن الانحياز إلى تلك الدولة⁽²⁾.

ب- المساحة: تعتبر من المقومات الأساسية والهامة للدولة، فهي تؤثر إيجابا وسلبا على قوتها السياسية والدفاعية، فيظهر الجانب السلبي في الدول ذات المساحة الكبيرة في كونها تمتلك حدود طويلة مع الدول الأخرى مما يتطلب منها جهدا أكبر في الدفاع عن كيان الدولة، وهو ما يستلزم وجود موارد بحجم كبير للإنفاق على ذلك، كما أن اتساع مساحة الدولة تشجع على قيام الاتجاهات الانفصالية التي يعززها وجود تنافر في النسيج الاجتماعي للدولة وضعف الاتصال بين العاصمة والأطراف كذلك فإن اتساع مساحة الدولة وقلة عدد السكان يجعل الدولة تواجه مشكلات عديدة تتعلق باستغلال الموارد وتنمية القوى العاملة وتحقيق التماسك الاجتماعي وضعف شبكة النقل والاتصالات بين أقاليمها⁽³⁾.

ومن الجوانب الإيجابية لكبر مساحة الدولة أنه يسمح بانتشار السكان بقدر أكبر مما يتوفر في الدول صغيرة الحجم، ويلاحظ أن الأهمية الأساسية لا تكمن في صغر أو كبر مساحة الدولة بل فيما تحويه هذه المساحة من إمكانيات مثل⁽³⁾: الأنهار والمعادن ومصادر الطاقة كالفحم والنفط والغاز فهناك دول ذات مساحات كبيرة نسبيا، ولكنها مساحات صحراوية ذات قيمة اقتصادية منخفضة مثل: دول جنوب الصحراء الإفريقية: تشاد، مالي، النيجر، وذلك بسبب الفقر في الحياة النباتية واشتداد الحرارة وقلة مصادر المياه وانخفاض الكثافة السكانية⁽⁴⁾، بينما هناك دول صغيرة المساحة لكنها ذات قيمة أعلى لوقوعها في مناطق ذات غطاء نباتي عالي كدولة سويسرا وهولندا وبلجيكا، فرغم صغر مساحة هذه

(1) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات 1989) ص ص 247، 248.

(2) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سابق ص 247.

(3) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص ص 182، 181.

(3) المرجع نفسه.

(4) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص 183.

الدول إلا أنها تمتلك صناعات زراعية متقدمة وإنتاج حيواني غزير لوفرة الخضرة، ومن ثم فإن هناك ترابطا كبيرا بين مساحة الدولة وموقعها الجغرافي فعند اجتماع الموقع الجيد للدولة مع المساحة الكبيرة لها فلا شك أن ذلك يساهم في زيادة قوتها الاقتصادية والسياسية ، ويمكنها من انتهاج سياسة خارجية أكثر تحررا وفاعلية في المجتمع الدولي.

ج- الحدود السياسية: عرفها أوينهايم: " بأنها الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل دولة عن دولة أخرى" بينما عرفها أوماي: " بأنها الخط الذي يعين النطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها". والحدود هي خطوط واضحة المعالم، ومحددة في الفصل بين رقتين جغرافيتين وهي مشتقة من كلمة الأطراف بمعنى أطراف الأراضي والأقاليم⁽¹⁾.

ولقد أصبحت قضية الحدود هي المكون الأساسي للسيادة الإقليمية لأن أهم مسوغات السيادة هي الحدود الرسمية، وقد حصر بعض العلماء الحدود إلى خمسة أنواع هي: الحدود الطبيعية والحدود القومية والحدود التعاقدية والحدود الهندسية والحدود التي تمليها سياسة القوة ، ولقد شهدت القارة الإفريقية في القرن 19 تنافسا كبيرا في ترسيم الحدود التعاقدية "الدولية" ولم يأخذ في الاعتبار أي من الاعتبارات الطبيعية والقومية ، إذ أن العديد من الجماعات العرقية وأحواض الأنهار الواحدة قد قطعت بين الدول وللحدود السياسية أثر في سياسة الدول، حيث تؤثر فيها سلبا وإيجابا بحسب موقعها وبحسب جيرانها فوجود حدود برية طويلة بين دولتين يؤدي إلى تكوين كم هائل من العلاقات البشرية والاقتصادية والثقافية بينها⁽²⁾. كذلك فإن علاقات الجوار بين دولتين تؤثر تأثيرا كبيرا في مجرى سياستها الخارجية ومن أمثلة ذلك أن الدول العربية المجاورة لإسرائيل مثل: الأردن ولبنان وسوريا تتأثر بسياستها الخارجية أكثر من الدول العربية الأخرى مثل: ليبيا وتونس والجزائر وبذلك فإنه بالرغم وجود العديد من الآراء التي ترى أن العامل الجغرافي قد تراجع كثيرا ولم يعد له أثر كبير في السياسة الخارجية بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي إلا أنه لا يزال لهذا العامل أثر في السياسة الخارجية ولا يزال صناعات القرار والمهتمون بظاهرة السياسة الخارجية يضعون هذا العامل في مقدمة الأولويات عند الحديث عن محددات السياسة الخارجية.

والسياسة الخارجية الليبية تتأثر بالعامل الجغرافي أيضا فالموقع الذي وهبته الطبيعة لليبيا أثر كبير في توجيه سياستها الخارجية والتأثير عليها سلبا وإيجابا، فليبيا تتمتع بموقع جغرافي ممتاز ومهم ليس فقط إقليميا وإنما دوليا أيضا. وكان دائما محل اهتمام صناعات القرار وحكومات الدول وخاصة تلك الدول التي تربطها بليبيا علاقات عديدة⁽³⁾ فهي تجاور أربع دول عربية ودولتين إفريقيتين، كما تطل على

(1) المرجع نفسه.

(2) بيتر تيلور و كلود انفلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2002) ص 279.

(3) delphine Perrin, la gestion des frontières en Libye ,
http // www.eui.eu/pscascas/publications.

شاطئ طويل من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، وهي من الدول التي تقع في شمال ووسط إفريقيا وبالتالي من الممكن أن تلعب دور الوسيط التجاري و المالي والعسكري بين دول القارة الأوروبية ودول القارة الإفريقية ، لما كانت المساحة عاملا مهما في تحديد أهمية القارات والدول يمكن القول أن وقوع ليبيا في ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا من حيث المساحة يعطي دفعا وقوة لسياستها الخارجية، فعلى المستوى الإفريقي يعبر الموقع عن أبعاد إستراتيجية في مواصلات القارة، حيث ربط القارة عبر شواطئه الممتدة على طول البحر المتوسط لمسافة 1900 كلم بأوروبا ولهذا تعد ليبيا نافذة بحرية لما وراءها من الدول الإفريقية غير الساحلية ذلك لأن المنفذ البحري الواسع الذي تمتلكه ليبيا على المتوسط يعد من أهم منافذ التجارة الدولية والنقل الدولي⁽¹⁾ وهو ما أفضى إلى حرص الدول الإفريقية التي تعاني من مشكلات اقتصادية نتيجة ارتفاع تكاليف نقل تجارتها الخارجية للحرص على الدخول في علاقات ودية مع ليبيا لضمان سهولة النقل الدولي ومن ناحية أخرى فإن توغل ليبيا داخل القارة الإفريقية لمسافة تصل إلى 2000 كلم جعلها معبرا عربيا أوربيا للنفوذ إلى وسط إفريقيا، وهو الأمر الذي أمكنها أن تكون بموجبه أكثر الدول الإفريقية الشمالية اندماجا في صلب القارة الإفريقية⁽²⁾.

وكان هذا الموقع الهام الذي تميزت به ليبيا في إفريقيا قد مثل العمود الفقري في توجهها السياسي والضابط الأول في علاقاتها المكانية البنينة وصلاتها الحضارية، فمنذ قيام الثورة سنة 1969، أدركت القيادة السياسية أهمية العامل الجغرافي في توجه الدولة الإفريقي، وكانت المعطيات الجغرافية قد شكلت أساس عملية التواصل الحضارية وقاعدتها بين الشعبين الليبي والإفريقي بالفضاء الجغرافي المشترك وما يليه من تواصل وترابط واندماج كان أحد الثوابت الرئيسية التي وظفت في إدارة الخارجية الليبية في الدائرة الإفريقية⁽³⁾. وهو ما عبر عنه الخطاب السياسي بوضوح في أكثر من مناسبة، وقد أثر هذا الموقع على صانع السياسة الخارجية الإفريقية في اتجاهين: الأول: وهو يتضمن استعمال صانع السياسة الخارجية هذا الموقع محطة أو معبرا لحركة الاتصال الإفريقي الدولية أما الاتجاه الثاني فهو يشير إلى استعمال هذا الموقع كأداة تأثير تبادلية إيجابية مع الوحدات الإفريقية المجاورة، واستنادا إلى ما سبق يمكن القول أن السياسة الليبية الإفريقية قد اعتمدت في مسيرتها على محدد العامل الجغرافي الذي مثل بدوره أحد الركائز المهمة لهذه السياسة جيوبوليتيكية⁽⁴⁾.

(1) عز الدين العالم ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، دراسة في التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية (طرابلس: منشورات المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية 2009) ص 160.

(2) Shembesh Ali , Analysis of Libya's Foreign policy 1962-1973 (USA 1975) P 56.

(3) ibid .

(4) عبد الوهاب محمد الحار، تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2001) ص 26.

بالإضافة إلى الموقع الجغرافي فإن مساحة الدولة تعتبر ركنا أساسيا في العامل الجغرافي حيث تعتبر ليبيا من أكبر الدول العربية مساحة بعد السودان والجزائر، فهي تشكل مساحة من شمال قارة إفريقيا قدرها 1.759000 كم مربع ، وهذه المساحة الكبيرة لها تأثير كبير على السياسة الخارجية وذلك من خلال ارتباط ليبيا بحدود طويلة مع دول أخرى، وبالرغم من أن ليبيا تنظر للحدود على أنها حدود وهمية وضعها الاستعمار، إلا أن هناك بعض الاشتباكات المسلحة التي حصلت على الحدود مثل: حرب النشاد، ومن ثم لا بد أن تربط ليبيا بين البعد الجغرافي والبعد الأمني لتأمين حدودها الطويلة⁽¹⁾. فالأوضاع الجغرافية التي تتمتع بها ليبيا حتمت عليها أن تتجه عدة اتجاهات في سياستها الخارجية، فهي تتعامل مع مجموعة من الدول الأوروبية، وهي التي لا تفصلها عنها إلا مسافات قصيرة ومجموعة أخرى من الدول العربية والإفريقية وهي التي ترتبط بها روابط جوار وروابط تاريخية عرقية ودينية وثقافية قديمة، وكل ذلك حتم عليها أن تراعي المصلحة الوطنية أولا والمصلحة العربية والإفريقية ثانيا وأن تضعها موضع الاهتمام عند التخطيط لأي توجيه سياسي فكانت لها توجهات سياسية تجاه كل من الدوائر السابقة.

المطلب الثاني : أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الليبية

يعتبر العامل الاقتصادي وكما نظر له العديد من المفكرين من أهم المحددات للسياسة الخارجية بحسب الموارد الاقتصادية المتاحة لتلك الدولة ، فكلما كانت الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة كبيرة يكون أثر هذا العامل كبيرا وإيجابيا على السياسة الخارجية وكلما كانت الموارد المتاحة قليلة كان أثره ضعيفا وسلبيا، والاقتصاد هو عصب الحياة ، فمنذ الحرب العالمية الثانية والاقتصاد يوائم السياسة في تسيير النظام العالمي واليوم يلاحظ أن التكتلات الاقتصادية العالمية أكثر توفيقا من تلك المنظمات التي أنشئت لأغراض سياسية مخصصة ، وأول ما تجدر الإشارة إليه في هذا الجانب السوق الأوروبية المشتركة التي تضم في عضويتها دولا عديدة⁽²⁾. ويكشف تاريخ العلاقات الدولية إن منزلة الدولة في هرم القوة مربوط بمنزلتها الصناعية الرئيسية في عالمنا اليوم هي على الجملة الدول التي تمتلك اقتصادا حيويا وسياسات اقتصادية تؤمن النمو والتطور في مجال التقنية⁽²⁾.

وتعتبر محاولة بوند (bond) سنة 1972 أول صورة شاملة لأهمية موارد الثروة الاقتصادية في السياسة ، ولا ريب أن موارد الثروة الاقتصادية بشتى أنواعها تعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدول أقال وأفعالا وقرارات، وتتعدد آراء المفكرين ودراساتهم حول أثر العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية وأهمية الموارد الاقتصادية في القرارات السياسية الدولية، فهناك من يرى إنه من

(1) مصطفى أحمد البليغزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والإفريقي 1969-2005 ، مرجع سابق ص

22.

(2) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 199.

(2) كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا 2000) ص 232.

(3) المرجع نفسه.

الضروري إبراز الوجه السياسي للظروف الاقتصادية في الوحدة السياسية ، وكيف أن الدور يتغير جغرافيا وتاريخيا، أي مكانيا وزمنيا من دولة لأخرى⁽³⁾.

ويرجع الاهتمام بدراسة الوجه السياسي للتركيب الاقتصادي للدولة للأسباب التالية:

- 1- الموارد الاقتصادية تؤثر في القوة الاقتصادية للدولة، وبالرغم من صعوبة قياسها إلا أن الدولة التي تمتلك قوة اقتصادية هائلة تكون بارزة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- الحكومات تتدخل بدرجة كبيرة في اقتصاديات الدول، وتضع كل دولة لنفسها سياسة اقتصادية معينة تعتمد على ظروف من أهمها الظروف الجغرافية.
- 3- يؤدي تنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة إلى تغيير في كم الثروة وفي توزيعها على السكان وعلى الأقاليم والقوميات في الدول.
- 4- العلاقات الاقتصادية بين الدول جزء هام من كل العلاقات الدولية.

ويرى البعض أن تأثير العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية زاد بعد تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية للشعوب وعلى مر العصور تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدول، حيث اعتبر أفلاطون أن النفوذ سبب للحروب بل ذهب للقول بأنه يجب أن تظل الجمهورية فقيرة حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعنوان عليها. ولقد أخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدان أهمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استقلت العديد من البلدان وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تدفق السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، وخدمات العمل ورأس المال من البلدان التي تمتلك كميات كبيرة من هذه السلع والخدمات إلى البلدان الفقيرة⁽¹⁾، وبذلك أصبحت العديد من الدول تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول أخرى وذلك من خلال الدخول في اتفاقيات اقتصادية تستطيع تحقيق أهدافها الاقتصادية، ومن ثم أصبح العامل الاقتصادي عاملا مهما في العلاقات الدولية، حيث أصبح أحد وسائل السياسة الخارجية، وعن طريقه تستطيع الدولة أن تعاقب أو تتبع أو تكافئ الدول الأخرى، كما أن القوة الاقتصادية مهمة لدعم القوة العسكرية، ويتم تحديد مقدرة الدولة الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات مثل الدخل الوطني أو القومي، ومتوسط دخل الفرد، وميزات التجارة الخارجية ، والسيولة النقدية والعمالة والحالة الاقتصادية العامة⁽²⁾ ويتضمن المتغير أو العامل الاقتصادي عدة عناصر منها: طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الإنتاج القومي وكمية ونوع الموارد الأولية المتوافرة، ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي ، تؤثر كل تلك العناصر في السياسة الخارجية للدول، إذ أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية، وأساس بناء الكوادر والإطارات، ومن ثم هي الركيزة الأساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي وتتمثل

⁽¹⁾ مصطفى أحمد البليغزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي والإفريقي 1969-2005 ، مرجع سابق

ص 25 .

⁽²⁾ المرجع نفسه.

الموارد الاقتصادية للدول في موارد الغذاء والموارد المعدنية ، وموارد الوقود والمعادن والإنتاج الزراعي، كما أن دول العالم تختلف اختلافا كبيرا في مدى استغلالها لمواردها الاقتصادية الكامنة ، وينعكس ذلك على مستوى معيشة أبنائها ، وتوفير الخدمات لهم ، وتحديد علاقاتها بالدول الأخرى على المستوى القومي والدولي، وبالتالي فإن هناك عدة مقاييس لتصنيف الدول منها⁽¹⁾:

- ✓ جملة الناتج القومي أو نصيب الدول من الناتج القومي .
- ✓ التركيب المعني للقوى العاملة.
- ✓ إنتاجية العامل .
- ✓ مدى ممارسة الزراعة التجارية والاعتماد عليها .
- ✓ استهلاك الفرد من المعادن .
- ✓ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة .
- ✓ وسائل النقل والمواصلات .

وفي ضوء تلك المقاييس يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة أنماط من الدول هي الدول المتقدمة والدول المتوسطة والدول النامية، وتقوم بعض الدول بتقديم مساعدات اقتصادية إلى دول أخرى، وترتبط هذه المساعدات بشروط ذات مغزى جغرافي وسياسي⁽²⁾.

إن معرفة وتحديد المعايير الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار تسيير إمكانيات تصنيف الدول إلى دول غنية وفقيرة، ومع هذا فإن مثل هذا التصنيف لا يعني إتباع نمط معين في السياسة الخارجية فهناك افتراضا يقول إن تغير الحالة الاقتصادية العامة للدولة وازدياد قدرتها الاقتصادية تؤدي إلى تغير سير السياسة الخارجية.

وعلى هذا فيمكن افتراض أن الدولة أو الدول التي لديها مقدر اقتصادية عظيمة يكون لديها تأثير خارجي أكبر من أي دولة ذات مقدر اقتصادية محدودة، غير أن المشكلة التي تبرز هنا هي الكيفية التي تتم بها تحديد "القدرة الاقتصادية"⁽²⁾.

وتتأثر السياسة الخارجية الليبية بالعامل الاقتصادي ، فقد كان الاقتصاد الليبي يتصف بالخمول والشلل وعدم القدرة على التحريك أو التأثير السياسي، حيث كان قبل اكتشاف النفط اقتصادا بدائيا يعتمد على الأنشطة الزراعية والرعي، فكانت ليبيا من أفقر دول العالم، تعرضت ليبيا لويلات الحرب والدمار لأنها كانت ميدانا من ميادين الحرب العالمية الثانية، كما هو معروف تاريخيا.

إن ليبيا منذ عام 1911 وهي ترزح تحت حكم الاحتلال الإيطالي حتى عام 1943 حيث قام الاستعمار الإيطالي بتنفيذ مخطط استعماري واسع النطاق يهدف إلى توطين أعداد كبيرة من الإيطاليين

(1) محمد فتحى أبو عيانة ، دراسات في الجغرافيا السياسية (بيروت: دار النهضة العربية للنشر، ب ت) ص 124.

(2) علي محمد شمش، العلوم السياسية، ط3 (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1988) ص 358 .

(2) علي محمد شمش ، العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص 358.

في ليبيا وبصورة نهائية، وقد جعلت إيطاليا الاقتصاد الليبي اقتصادا تابعا لها، إضافة إلى أنها جعلت دور الليبيين لا يزيد عن كونهم عمالا غير مهرة يتقاضون أجورا بسيطة جدا، أما موظفو الحكومة ورؤساء الإدارات فقد كانوا إيطاليين، وكانت مهنتهم الرئيسية هي تنفيذ المشاريع الاستثمارية الإيطالية، وبدخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية توقفت كل مشاريعها الاستثمارية في ليبيا، وبذلك أصبحت ليبيا نموذجا للتخلف المعنوي والمادي، حيث انتشر الفقر داخل البلاد⁽¹⁾. هذا بالإضافة إلى نقص الأراضي القابلة للزراعة ونقص سقوط الأمطار وعدم وجود أنهار جارية كل ذلك كان من أسباب تخلفها وفقرها، أما بعد اكتشاف النفط فقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية، حيث كانت أول إشارة لوجود البترول في الأراضي الليبية ترجع إلى عام 1914، وفي عام 1937 تأكد وجود البترول في الأراضي الليبية عن طريق الصدفة، عندما كانت إحدى الشركات الإيطالية تنقب عن المياه وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت قصة التنقيب عن البترول من جديد وبدأتها شركة "أسو" بعد حصولها على الترخيص من الإدارة البريطانية عام 1947 م، وفي عام 1955 صدر قانون البترول الليبي رقم 25 وتوالت بعده طلبات الحصول على عقود امتياز من الشركات العالمية⁽²⁾ وبزيادة القدرة الاقتصادية الليبية بعد اكتشاف النفط، ودخولها قائمة الدول المصدرة عام 1961 ازداد اهتمام الدول الأوروبية بها بشكل واسع خاصة في المجال النفطي، مما دفع السلطة الملكية الليبية إلى توثيق علاقاتها مع هذه الدول، ولم تتحرر السياسة الخارجية الليبية من قيود الغرب إلا بعد ثورة الفاتح عام 1969 حيث تخلصت من قيود الشركات الغربية المستغلة للنفط الليبي، وأصبح النفط والغاز الطبيعي من المصادر الرئيسية للطاقة في ليبيا، وأصبحت ليبيا تمتلك أحد الموارد الطبيعية الفاعلة في العصر الحديث، حيث هيمن النفط على الاقتصاد الليبي، ولعب دورا حيويا في إعادة رسم الصورة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية لليبية⁽³⁾.

ولابد من الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي بكافة مكوناته من عناصر وخطط اقتصادية وموارد تبني في السياسة الخارجية الليبية انطلقا من نظرية المشاركة الاقتصادية التي تقدمها ليبيا كأساس للعلاقات الاقتصادية الدولية، ولقد ظلت تنادي بها منذ فترة طويلة، ونتيجة لتعدد العوامل التي يدرس من خلالها العامل الاقتصادي⁽⁴⁾ تظهر واحدة من العمليات الاقتصادية التي أصبح العالم يوليها اهتماما خاصا ألا وهي الاستثمارات الخارجية التي تقوم بها الدول في مختلف مناطق نفوذها وذلك سعيا وراء تحقيق الأهداف متعددة الأوجه اقتصاديا وسياسيا، وقد أصبح لليبية خبرة في هذا المجال عن طريق شركة الاستثمارات الخارجية .

(1) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 284.

(2) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ، ص 284.

(3) المرجع نفسه.

(4) كمال العريفي، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية 1990-2000 (طرابلس: أكاديمية

الدراسات العليا ، 2003) ص 99.

وتهتم الدراسة هنا باستخدام الاستثمارات الخارجية الليبية كأحدى الوسائل المتاحة في الدبلوماسية وذلك في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية، ودور هذه العملية في تحقيق بعض الأهداف وتوجيهها والمقصود بذلك استخدام هذا العنصر في تبديل الأهداف من فترة لأخرى، ومدى تحقيق تلك الأهداف استنادا إلى عملية الاستثمارات الخارجية خاصة في الفترة (1989-1998) التي تعتبر ذات ميزات هامة في تاريخ العلاقات الدولية⁽¹⁾. ومن أهم الأحداث فيها هو تراجع وأقول الاتحاد السوفياتي كقوة قطبية كانت تمثل حالة التوازن في إطار القطبية الثنائية، وكذلك لجوء الدول إلى التكامل الإقليمي، وقد طرأ بعض التحسن في العلاقات العربية-الغربية باستثناء فترة حرب الخليج الثانية كذلك تحسن أسعار النفط وبالتالي زيادة رأسمال الاستثمارات الخارجية.

إلا أن أهم ما واجهته السياسة الخارجية الليبية في هذه الفترة هو العقوبات والحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا ثم تبنى هذه العقوبات وفق قرارات صادرة من مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، في إطار ما عرف بقضية لوكربي والقرار 748 مما أعطى أثار سلبية على الاقتصاد الليبي⁽²⁾.

لقد كان للاستثمارات الخارجية دور هام في سياسات الدول وهي في الوقت الراهن إحدى العناصر التي يراهن عليها في تحقيق الأهداف السياسية الإستراتيجية بشكل عام، وبالنسبة لليبيا على الرغم من وجود هيئة تسيير هذا القطاع، فإن الخبرة والحجم هي العائق أمام تحقيق الأهداف وجعل سياسة الاستثمار تتفق مع أهداف السياسة الخارجية، كما أن دورها يبقى محدودا نظرا لصعوبة ولوجها في الأسواق الخارجية أمام الاحتكارات الكبرى، وكذلك عدم قدرتها على المنافسة في إطار الصعوبات التي تعترضها من حيث حجمها والأموال المخصصة لها، وكذلك حالة الحصار الاقتصادي التي تواجه ليبيا، ومع ذلك يلاحظ أنها قد غطت نوعا من النتائج التي تتفق وما تهدف إليه الإستراتيجية المرحلية لليبيا مثل: التكامل الاقتصادي مع الأقطار العربية التي تساهم بواسطته في حل قضية لوكربي إحدى أكبر الأزمات التي تواجهها السياسة الخارجية الليبية، ولكن يبقى من الحكمة القول بأن عودة السياسة الخارجية الليبية إلى مناطق النشاط التقليدية لها في إفريقيا، يجعل لعنصر الاستثمارات الخارجية أهمية أكبر نظرا للتوجه الجديد الذي يطبع علاقات العالم في هذه الفترة⁽³⁾.

المطلب الثالث : أثر العامل الإيديولوجي على السياسة الخارجية الليبية

الإيديولوجيا: هي نظام أو نسق فكري ينطوي على الأفكار والمبادئ الأساسية والنظريات ذات الصلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أنها المنظم لحركة المجتمع في إطار تاريخي، وترسم الإيديولوجيا

(1) كمال العريفي، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية 1990-2000، مرجع سابق ص

107.

(2) المرجع نفسه.

(3) كمال العريفي، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية 1990-2000، مرجع سابق

ص 108.

التصورات العريضة الأهداف المنشودة والوسائل، ومثلما أنها تستوعب التطورات التاريخية وتفسر الحاضر فإنها تستشرف المستقبل المرغوب فيه، ويتمثل في الإيديولوجيا محددات البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأنها الفكر المرشد أو الهادي للفعل والحركة⁽¹⁾. كما أنها تتسم بالمرونة وتؤمن إما بالإصلاح أو الثورة.

ولما كانت السياسة الخارجية هي حركة الدولة في محيطها الدولي فليس من الصائب القول بأن الإيديولوجيا لا تؤثر في مضمون وأهداف السياسة الخارجية، فمن غير المنطق أن تصبح أهداف السياسة الخارجية متداخلة وغير متجانسة، وتصبح حركة السياسة الخارجية من غير ضابط إستراتيجي، فتتعرض للإخفاق إما بسبب ضبابية التمييز بين المطالب الإستراتيجية والنجاحات المكتسبة، أو تعذر الموازنة بين الأهداف والوسائل⁽²⁾.

في دراسة السياسة الخارجية الليبية يعترض البعض عن القول بأن المكونات والمنطلقات الفكرية والعقائدية التي تغذي توجهات هذه السياسة هي أيديولوجيا، وقد يعود ذلك إلى بعض الخلط في المفاهيم والتعاريف عند الحديث عن الأيديولوجيا، ولكن الجدير بالإشارة هنا هو أن المقصود بهذا العامل من وجهة نظر هذه الدراسة إنما يتلخص في النقاط التالية:

- 1- الوقوف على الشق الفكري والعقائدي الذي تنطلق منه السياسة الخارجية الليبية فلا يمكن تفسير أو دراسة السياسة الخارجية لمعزل عن جملة المعتقدات والأفكار والآراء والقناعات والتوجهات لدى صانعي هذه السياسة⁽³⁾، وكذلك الجهات التي يمكن أن تأخذها عملية تحديد الأهداف ووسائل تحقيقها.
- 2- تبيان مدى الارتباط بين جملة النسق الفكري والعقائدي وعملية التنظيم الاقتصادي وأثرها على النشاط الاقتصادي المعروف بالعامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الليبية وسط بيئة من التفاعلات المختلفة أقل ما يقال عنها أنها تختلف مع معظم العقائد الليبية وتوجهاتها الفلسفية، فالعلاقات الدولية تسيطر عليها السياسات الرأسمالية سياسيا واقتصاديا أي أن الأيديولوجيا الرأسمالية تسيطر على هذه العلاقات، فكيف بدولة مثل ليبيا منطلقاتها الأيديولوجية تتناقض تماما مع هذه العلاقات؟ كيف يكون فعلها؟ وكيف تبني علاقاتها؟

وقد تناول الباحثون في السياسة الخارجية موضوع الأيديولوجية باعتبارها تترك أثارا على مختلف جوانب الصراع الدولي ونمط العلاقات الدولية، فقد ساد العلاقات الدولية نموذج من النظام الدولي تسيطر عليه جملة من المعتقدات الأيديولوجية، وقد انقسم العالم إلى شرق ماركسي اشتراكي وغرب رأسمالي ليبرالي: " لا مناص من الإقرار بأن الإيديولوجيا قد تفقد بعض من أهميتها كعنصر من عناصر الصراع ولكنها مع ذلك

(1) بشير صالح بشير، السياسة الخارجية الوحدوية الليبية وإقامة الإتحاد الإفريقي 1969-2001 (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا-رسالة ماجستير- 2002) ص 20.

(2) كمال العريفي، أثر انهيار الإتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية 1990-2000، مرجع سابق ص

95.

(3) المرجع نفسه ص 96.

قائمة وتحتفظ بعض عناصرها بجزء من هذه الأهمية⁽¹⁾ وذلك لأن بعض جوانب الصراع قد تتخلى عن الواقع الأيديولوجي لصالح المصالح القومية كالاقتصاد والمصالح التجارية يمكن اعتبار العلاقات العربية - الغربية إحدى مظاهر هذا الرأي أو كما يذهب الفكر الماركسي إلى جعلها أساسا تيريريا للمصالح الاقتصادية وقوة الطبقات السائدة⁽²⁾، وعلى تعدد النظريات بين الماركسية والليبرالية في هذا المجال تتضارب أهميتها في عملية رسم السياسة الخارجية، بل إن تقييم دور المؤثرات الأيديولوجية هذه تعاني من شدة التعقيد، حيث في بعض الجوانب يمكن أن نضع الاعتبارات الخاصة بالمصلحة القومية ذات أولوية في السياسة الخارجية وفي جوانب أخرى، نجد الأيديولوجيا في قمة الأولويات⁽³⁾.

ويذهب أساتذة السياسة الخارجية إلى القول بأنه على الرغم من هذه الصعوبات، إلا أن العوامل الأيديولوجية تمكن المحللين للظواهر السياسية من تحديد الإطار الذي ينظر من خلاله صانعو القرار إلى العالم المحيط والبيئة الدولية عموما، فذلك هي ذات أهمية كبيرة في دراسة السياسة الخارجية للدول فضلا عن أنها تقدم أدوات تمكن من فهم الواقع، وذلك ضمن نطاق التصورات والمعتقدات لدى صانعي القرار، ويمكن لهذا التقديم أن يقودنا إلى إعطاء لمحة عن المكونات الأيديولوجية في السياسة الخارجية الليبية، كما هو مبين في التحديد الزمني والمكاني لهذه الدراسة، تلعب العناصر القومية والدينية والتاريخية اللغوية والانتماء العربي والقاري دورها المهم في تكوين الإطار الأيديولوجي في سياسة ليبيا الخارجية فعلى مدى العقود الماضية كانت العوامل القومية هي المحرك الأساسي في السياسة الخارجية الليبية.

وفي تحليله لأطروحات الكتاب الأخضر، ذهب ثامبا سوتو (th.soto) إلى الاعتقاد بأن فلسفة الأخلاق تشكل محور السلوك وأن هناك دينامية عمل تتطور وهي طبيعية من أجل الحرية والعدل وأداتها الثورة، وهي العملية التي نجد لها مفهوما محددًا في الفكر الليبي ألا وهي أن تستولي الجماهير على السلطة وتحل المشكلة السياسية في الحكم و المشكلة الاقتصادية بأن تتخلص من مظاهر الاستغلال و الاستعباد وإحداث الثورة الاجتماعية⁽⁴⁾.

هذه المنطلقات تفسر لماذا كانت ليبيا هي السند القوي لجميع حركات التحرر والحركات الشعبية المناهضة للسيطرة الأجنبية، سواء أكانت سياسية كحكم المستعمرات، واقتصادية كإمبريالية المساعدات لذلك كان سعي ليبيا هو إمداد الدول الصديقة والشعوب المتحررة بالمساعدات التنموية التي تحتاجها عملية البناء عملا على درء الهيمنة الإمبريالية على هذه الشعوب، وهي عملية يتجاذب فيها العاملان الأيديولوجي والاقتصادي بشكل واضح، فالوسائل هنا كانت اقتصادية بحتة مثل الدعم المالي المباشر والاستثمارات المباشرة

(1) مالك عبيد بوشهبوة ، محمود خلف ، الأيديولوجيا والسياسة (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 1991)

ص 35.

(2) المرجع نفسه .

(3) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: ذات السلاسل 1987)

ص 68.

(4) إبراهيم جاد ، رسالة الكتاب الأخضر (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1991) ص

والشركات المشتركة ودعم الموازين في مدفوعاتها تلك الدول، في حين أن الدافع ينبع من قناعة ليبيا بضرورة تخليص هذه الشعوب⁽¹⁾ من الهيمنة الرأسمالية والغربية، وكذلك دعم النظم التي لها مواقف مشرفة من القضايا العربية والقضايا التحررية عموماً دون التركيز على العوائد الاقتصادية، ففي غضون السبعينيات و الثمانينات و في فترة المد الثوري في العالم، كانت العوامل الأيديولوجية محركاً و عاملاً موجهاً في السياسة الخارجية الليبية، عمادها التحرر و الاشتراكية و العالم الثالثة و عدم الانحياز، بل إن الثورة التي تسعى إلى تحرير شعبها منذ البداية من الظلم والقهر والتخلف فإن العوامل الأيديولوجية الثورية الراديكالية تبدو واضحة المعالم فيها بما فيها التوجهات الدينية والاهتمام بقضايا المسلمين، كذلك قضايا الشعوب الأخرى المناضلة من أجل التحرر وكذلك الدعم الأخوي لشعوب أخرى انطلاقاً من قدرات الليبية المحلية⁽²⁾.

وفي التحليل الأيديولوجي للسياسة الخارجية نجد من إلى يذهب إلى اعتبار الأخيرة عملية ممزوجة بين العقائد والمصالح كون أن العقائد تقود الدولة إلى رسم سياسة خارجية تبعدها عن الحدود التي تعرض مصالحها للخطأ، لذلك لا نستطيع الاعتقاد بأن الأيديولوجيا لا تحقق المصالح، فالتوجهات الاشتراكية والتحررية في السياسة الخارجية الليبية كانت متماشية ومتطابقة أحياناً مع السياسات الخارجية للدول المنظومة الاشتراكية، وكان هناك تنسيق عالي المستوى بين ليبيا وهذه المنظومة وفر لليبيا دعماً تقنياً وكذلك دعماً دبلوماسياً لمواجهة الأزمة المستمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾. ولولا وجود تلك التوجهات لكانت ليبيا ضحية سهلة في مرمى الدوافع الاقتصادية والعسكرية، وكذلك نزعة الهيمنة في السياسة الأمريكية و لكانت منطقة سهلة بين فكي الرحى الإمبريالية، لذلك لا يعاب التوجه الليبي في العقود الماضية نحو توطيد العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية وكذلك العسكرية مع دول المنظومة الاشتراكية.

المبحث الثالث : صناعة القرار في السياسة الخارجية الليبية

يعتبر اتخاذ القرار من أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية، بل أن بعض الدارسين ينظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة⁽³⁾، ورغم أن القرارات هي الأبعاد المكونة للسياسة الخارجية إلا أنها من أكثر الموضوعات التي وجه

(1) مجموعة مؤلفين، ليبيا الثورة في عشرين عاماً 69-89 (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1989) ص 158.

(2) أوراسيو كالديرون، القذافي نقطة الانطلاق، ترجمة: أنور حسن (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1986) ص 99.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق 473.

(3) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع 1985) ص 305، 306.

الدارسون جهودهم لفهمها ودراستها، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها مركزية عملية اتخاذ القرار بالنسبة لمسار السياسة الخارجية، ولأن القرار السياسي يمثل موقفاً محدداً يمكن فهمه وتحليله ودراسته⁽¹⁾. ويقصد باتخاذ القرار: الاختيار بين البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن ذلك يجب أن لا يعني أن صانع القرار يضع أمامه سلسلة من البدائل ويبدأ في دراسة آثار كل منها طبقاً لمقياس محدد، إذ إنه في السياسة الخارجية – ربما أكثر من السياسة الخارجية- يكون عدد البدائل محدداً بل ربما لا يكون هناك بدائل فجوهر نظرية اتخاذ القرار "الاختيار بين بدائل عدة من الممكنات لا على أساس تجريبي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة" وقلما وجد السياسي نفسه أمام وضع لا مجال له في الاختيار، إذ أحياناً تتوفر عدة خيارات، أي أن دراسة اتخاذ القرار معنية بما هو "قبل" و "بعد" القرار ثم السلطة التي تتخذ القرار⁽²⁾.

وعملية اتخاذ وصنع القرار تبوأ مكانة بارزة في التحليل السياسي المعاصر، نظراً لأنها تتعلق دائماً بتصميم الأهداف وتشكيلها والاختيار على صعيد الأغراض والوسائل بقصد تكريس بعض النتائج لدعم هذه الأهداف وتوطيدها، كما أن القرار السياسي يؤدي دوراً رئيسياً في توجيه التفاعلات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وفي عمليات التغيير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، لأن المجتمعات تواجه في مراحل مختلفة من تاريخها منعطفات واحتمالات متعددة للمستقبل، يتم رسم معالمها الأساسية من خلال قرارات سياسية تمس الحاضر⁽³⁾، وتغير الواقع وتمتد بآثارها إلى المستقبل، وعملية صنع القرار السياسي هي إحدى أبرز وظائف النظام السياسي أي الوظيفة الاستجابية والتحويلية، التي تكمن في العلاقة بين النظام السياسي ومحيطه ومدى استجابة هذا النظام للمطالب الموجهة إليه، والتي تعتمد على عوامل بنيوية وثقافية وهكذا فإن طبيعة النظام السياسي تتحدد بالدرجة الأولى، من خلال إستراتيجية صنع القرار السياسي ومحيطه ودرجة الرشد والعقلانية فيها. أي أن الآلية المتبعة في صنع القرار السياسي هو معيار أساسي للتمييز بين الأنظمة السياسية، من منطلق أن "النظام السياسي هو مجموع آليات اتخاذ القرارات المتعلقة بكلية المجتمع الشامل" أي مجموعة الأنماط المتداخلة من التفاعلات المؤسسية والسلوكية المتعلقة بعملية صنع القرار⁽³⁾.

هذا وعلى الرغم من أهمية العامل القيادي في عملية اتخاذ القرار السياسي فإن ثمة واقعا موضوعيا يتجاوز الإرادة الشخصية لمركز القرار، لأن القرار السياسي ليس منفصلاً عن وعائه الاجتماعي، أي أن السياق الذي يجري فيه والظروف التي تكتنفه وتحيط به فلا معنى للقرار بذاته وبلا ترابطه

(1) جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع السابق، ص 306

(2) المرجع نفسه.

(3) أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، متحصل عليه من:

<http://www.damascus.university.edu>.

(3) أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، المرجع السابق ص 268.

الداخلي، وإنما يكسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي والاجتماعي الأوسع⁽¹⁾، الذي يشكل إحدى متغيراته وجزءاً أساسياً من تفاعلاته وسيروراته، كما أن القائد السياسي هو بشكل أو بآخر ممثل لطبقة أو لفئة أو نخبة سياسية معينة، ويجسد إرادتها ومعالمها إضافة إلى أن القرار السياسي يصنع داخل هيكله مؤسسة تحد نسبياً من دور العامل الشخصي في صنع هذا القرار . ويرى فريق من الباحثين أن دور صانع القرار السياسي في السياسة الخارجية هو دور محدود ومن ثم فإن تحليل عقائد صانع القرار لا يساعدنا على فهم السياسات العامة ويدلل هذا الفريق على وجهة نظره تلك بعدة حجج⁽²⁾:

1- إن السياسة الخارجية عملية هيكلية بصفة أساسية، فقرارات السياسة الخارجية هي نتاج لقوة اجتماعية، كما أنها لا تصنع داخل مؤسسات سياسية وإدارية ضخمة تضع قيوداً على دور القائد السياسي هو في النهاية ممثل لطبقة معينة أو نخبة سياسية معينة، ولا يملك في النهاية إلا الانصياع لإرادة تلك الطبقة أو النخبة، فالسياسة الخارجية الأمريكية مثلاً هي محصلة للنظام الاجتماعي الأمريكي والمؤسسة الصناعية العسكرية المسيطرة على النظام السياسي، كذلك فالسياسة الخارجية السوفياتية سابقاً هي انعكاس للإيديولوجية الماركسية-اللينينية ومؤسسات الحزب الشيوعي السوفياتي ولا يتولى أي فرد القيادة السياسية ما لم يكن معبراً عن الأيديولوجية الرسمية⁽³⁾.

2- إن خصائص القيادات السياسية تلغي بعضها البعض، فالسياسة الخارجية لا يصنعها قائد سياسي واحد، وإنما مجموعة من القادة السياسيين، لكل منهم خصائصه المستقلة، وتفاعل تلك الخصائص في غمار عملية صنع السياسة الخارجية من شأنه أن يلغي الأثر المحتمل لفرد واحد.

ومن ثم تصبح عملية السياسة الخارجية على أحسن الفروض محصلة لتفاعل مفاهيم وعقائد مجموعات من الأفراد.

3- الموقف السياسي يفرض على القادة السياسيين إتباع سلوكيات متشابهة، فالسلوك الإنساني هو في النهاية محصلة لحوافز بيئية كامنة في الموقف الخارجي، ومن ثم إذا وضعت مجموعة من القادة السياسيين مختلف العقائد في الموقف السياسي نفسه، فإنهم سيتبعون حتماً السياسات نفسها⁽⁴⁾.

وقد قدم الأستاذان علي الدين هلال وبهجت قرني في دراستهما المتعلقة بدراسة السياسات الخارجية للدول العربية برفض فكرة التركيز المبالغ فيه من جانب أدبيات السياسة الخارجية للدول النامية على الطابع الشخصي المطلق لعملية صنع القرار السياسي الخارجي في تلك الدول بناءً على نقص أو الافتقار إلى المؤسسة السياسية الحقيقية فيها ذلك أن هذا التركيز المذكور يتضمن قدراً كبيراً من تسطيح

(1) المرجع نفسه .

(2) محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1987) ص 19.

(3) محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري ، مرجع سابق، ص 269

(4) المرجع نفسه.

النظرة والتبسيط المخل لصورة وعمليات صنع القرار في دول العالم الثالث بصفة عامة فالحاكم الفرد قد يكون له بالفعل الكلمة النهائية في الخيار ما بين بدائل مطروحة للسلوك السياسي الخارجي⁽¹⁾. ولكن هذا الحاكم لا يستطيع أن يتجاهل اعتبارات ومتغيرات أساسية تدور جميعها في دائرة ردود أفعال مختلف الجماعات المحلية الوطنية القائمة ذات النفوذ أو الثقل الاقتصادي والاجتماعي والمعنوي وفي أغلب الأحيان لا ينفرد الحاكم حتى في حالة السلطة المطلقة، بعملية صنع وإصدار القرار المعين بل تتفاعل في ذلك المضمار قوتان كبيرتان هما مؤسسة الرئاسة وليس شخص الرئيس فقط ، ثم البيئة التنظيمية الاجتماعية المحيطة بالحاكم⁽²⁾.

إن المراقب للسياسة الخارجية الليبية يمكن أن يلاحظ بوضوح تفرد هذه السياسة بخصوصية قد لا توجد في سياسات الكثير من دول العالم الثالث الأخرى وذلك لسببين، السبب الأول يرجع لكونها تعبر عن موروث ثقافي وتاريخي وديني له خصوصيته ، أما السبب الثاني فمن حيث التطبيق، إذ تؤمن الجماهيرية بأن السياسة تصنعها الشعوب لا الحكومات ولذلك فإن السياسة الخارجية في ليبيا لها وجهان إحدهما رسمي ودبلوماسي والأخر شعبي⁽³⁾.

المطلب الأول : خصوصية صناعة القرار الخارجي الليبي

ومما يطبع السياسة الخارجية الليبية بطابعها الخاص هو البعد الشعبي في عملية صناعة السياسة الخارجية، فإذا كان الوجه الدبلوماسي الرسمي لها تتساق مع التقاليد والأعراف الدولية التي تحددها المواثيق العالمية أو الإقليمية أو الثنائية فإن وجهها الشعبي هو الأكثر أصالة من حيث تلك الخصوصية.

ومرد ذلك أن النظام السياسي له فرادته، والفرادة هي مبعث الخصوصية، وفي وسع المرء تشخيص ركنين أساسيين أحدهما فلسفي إيديولوجي والأخر هيكلية وظيفي .

وفي الجانب الهيكلي تلعب المؤتمرات الشعبية الأساسية دورا هاما في رسم السياسة الخارجية وهذا الاختصاص معقود في الأنظمة النيابية لرئيس الدولة بالاشتراك مع السلطة التنفيذية ومن مظاهر مباشرة المؤتمرات لهذا الاختصاص ما نصت عليه المادة الأولى من القانون النافذ بخصوص حق المؤتمرات في تحديد علاقة الجماهيرية بغيرها من الدول⁽⁴⁾ وما نصت عليه نفس المادة من حق المؤتمرات في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الجماهيرية والدول الأخرى في البت في شؤون الحرب والسلام.

(1) معوض أحمد نازلي، بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، متحصل عليه

من : <http://www.bibliosislom.net>

(2) المرجع نفسه

(3) كميله أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998 (طرابلس: أكاديمية

الدراسات العليا ، 2005) ص 37.

(4) أنظر : قرار الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم 7 لسنة 1984 بشأن مهام المؤتمرات الشعبية الجريدة

الرسمية، العدد 7- 1980.

كما أن المؤتمرات الشعبية الأساسية وفي دوراتها المختلفة قد قررت اعتبار توجهات قائد الثورة في السياسة الخارجية منهاجا عمليا تسير عليه المؤتمرات الشعبية، لذلك فإن قائد الثورة عادة وقبل الانعقاد السنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسية يقوم بترشيد وتوجيه المؤتمرات واللجان الشعبية حول اتجاهات السياسة العامة وقرارات السياسة الخارجية⁽¹⁾، وقائد الثورة يمثل قيادة فكرية ومرجعية إيديولوجية بالإضافة إلى أنه الحريص الأول على تطبيق أفكاره والمتمثلة في استلام الشعب لسلطته والتأكد من قدرته على ممارستها، بالإضافة إلى نظرة المجتمع الدولي إليه كونه مسؤولا عن الجماهيرية وبغض النظر عن التسميات فهو رئيس للدولة خاصة إذا ما تتبعنا نشاطاته السياسية فهو يمثل الجماهيرية في المحافل الدولية ويستقبل رؤساء الدول والحكومات، ويتابع اللجان الشعبية العامة وأمانة مؤتمر الشعب العام في تنفيذ الاتفاقيات والبرامج المتفق عليها مع الدول الأخرى⁽²⁾.

كما أن القائد يلتقي دوريا في مناسبات عدة بكل إدارات الشعب الليبي و يحضر جزءا من جلسات مؤتمر الشعب العام، ويقوم بتوجيه جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية بغرض دفعها لممارسة حقيقية للسلطة، وفي ذات الوقت لتحريضها أحيانا لتبني سياسات عامة مثل الموقف من بعض الدول أو موقف ليبيا من الجامعة العربية.

كما لا يمكن إغفال دور اللجان الثورية التي تأسست في مارس 1976⁽³⁾ عندما أعلن قائد الثورة ودعا إلى تكوينها في المؤتمرات الشعبية الأساسية ونقابات العمال والروابط المهنية والمؤسسات التعليمية والقوات المسلحة والشرطة وكل الإدارات والأجهزة الحكومية.

فاللجان الثورية ليست من مكونات النظام السياسي من الناحية الدستورية ولا تملك حقا قانونيا إلا أن تأثيرها كان قويا وعميقا في المجتمع الليبي، بل إن هذا التأثير امتد إلى العالم الخارجي سواء في صنع السياسة الخارجية أو التأثير في صنعها أو في تنفيذها، واللجان الثورية كما وضحه قائد الثورة يتمثل في شرح السلطة الشعبية وتبيان أسس تطبيقها كما أنها تحاول توجيه رسم السياسات العامة للمجتمع وفق رؤيتها الإيديولوجية وتحريضها للقاعدة العريضة للمجتمع ومقاومة القرارات والسياسات التي قد تؤدي إلى الانحراف بالسلطة الشعبية، وفي المقابل فإن هذا مرتبط بمحاذير حيث قد يتم توجيه المؤتمرات الشعبية الأساسية إلى اتخاذ قرارات لا تتبع من الاقتناع الذاتي للجماهير ما يؤدي إلى إخفاق تلك السياسة أثناء التطبيق نظرا لعدم تحقيق القاعدة العريضة من الشعب لتبنيها، ولهذا نرى

(1) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، السودان) المرجع السابق ص 144.

(2) المرجع نفسه.

(3) عبد الله حسن الجوجو، الأنظمة السياسية المقارنة-دراسة مقارنة- ط1 (طرابلس: الجامعة المفتوحة 1997) ص

على أرض الواقع مراجعات عميقة لسياسات اتخذت في فترات سابقة بتحريض من اللجان الثورية دون أن تكون هناك قابلية مادية ومعنوية لتطبيقها⁽¹⁾.

المطلب الثاني : آلية تنفيذ السياسة الخارجية الليبية

إن اللجان الشعبية هي الأداة التنفيذية للمؤتمرات الشعبية الأساسية حيث يمكن تلخيص النظام الجماهيري بأنه عبارة عن مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ، أي اللجان الشعبية هي الأداة التنفيذية للنظام السياسي بالجماهيرية بدأ من نطاق المؤتمر الشعبي الأساسي مروراً بالشعبية ونهاية باللجنة الشعبية العامة على مستوى الجماهيرية، ولكن اللجان الشعبية على مستوى المؤتمرات والشعبيات لا علاقة لها بتنفيذ قرارات السياسة الخارجية على عكس اللجان القطاعية الأخرى أو الحزبية مثل التعليم والصحة بالرغم من أنه بها مصعدون للاتصال الخارجي والتعاون الدولي⁽²⁾ الذين تقتصر مهمتهم على إيضاح السياسات التنفيذية التي تتخذها اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي وتبيان الحقائق والمعلومات عن قضايا السياسة الخارجية التي تطرح على المؤتمرات الشعبية الأساسية وفي نفس الوقت فإن من مهمتها أيضاً الإشراف على تصعيد أمناء المكاتب الشعبية بالخارج (السفارات) من بين الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة من بين المصعدين قاعدياً، ويجتمع هؤلاء دورياً مع أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي⁽³⁾.

وتعد اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الجهاز المسؤول عن العلاقات الخارجية مسؤولة مباشرة، وهذه اللجنة مصعدة من مؤتمر الشعب العام ويتم اختيار أمين لها من قبل أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية.

وهذا الأمين هو ما يوازي وزير الخارجية في الأنظمة السياسية التقليدية، كما تقوم مكاتب الأخوة بتمثيل اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الدول العربية والإسلامية كما تقوم المكاتب الشعبية في بلدان العالم الأخرى بهذه المهمة، ومكاتب الأخوة والمكاتب الشعبية هو ما يوازي السفارات في الأنظمة التقليدية.

أما فيما يتعلق بقبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب وتعيين السفراء الذين يمثلون ليبيا في الخارج فهذا من اختصاص أمانة الشعب العام وتقوم أمانة المؤتمر أيضاً بمنح أو إسقاط الجنسية الليبية بالإضافة إلى مهمتها الأصلية المتمثلة في صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فيما يتعلق

(1) محمد زاهي المغربي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، (القاهرة: مركز بن خلدون ودار الأمين

للنشر د.ت) ص 115.

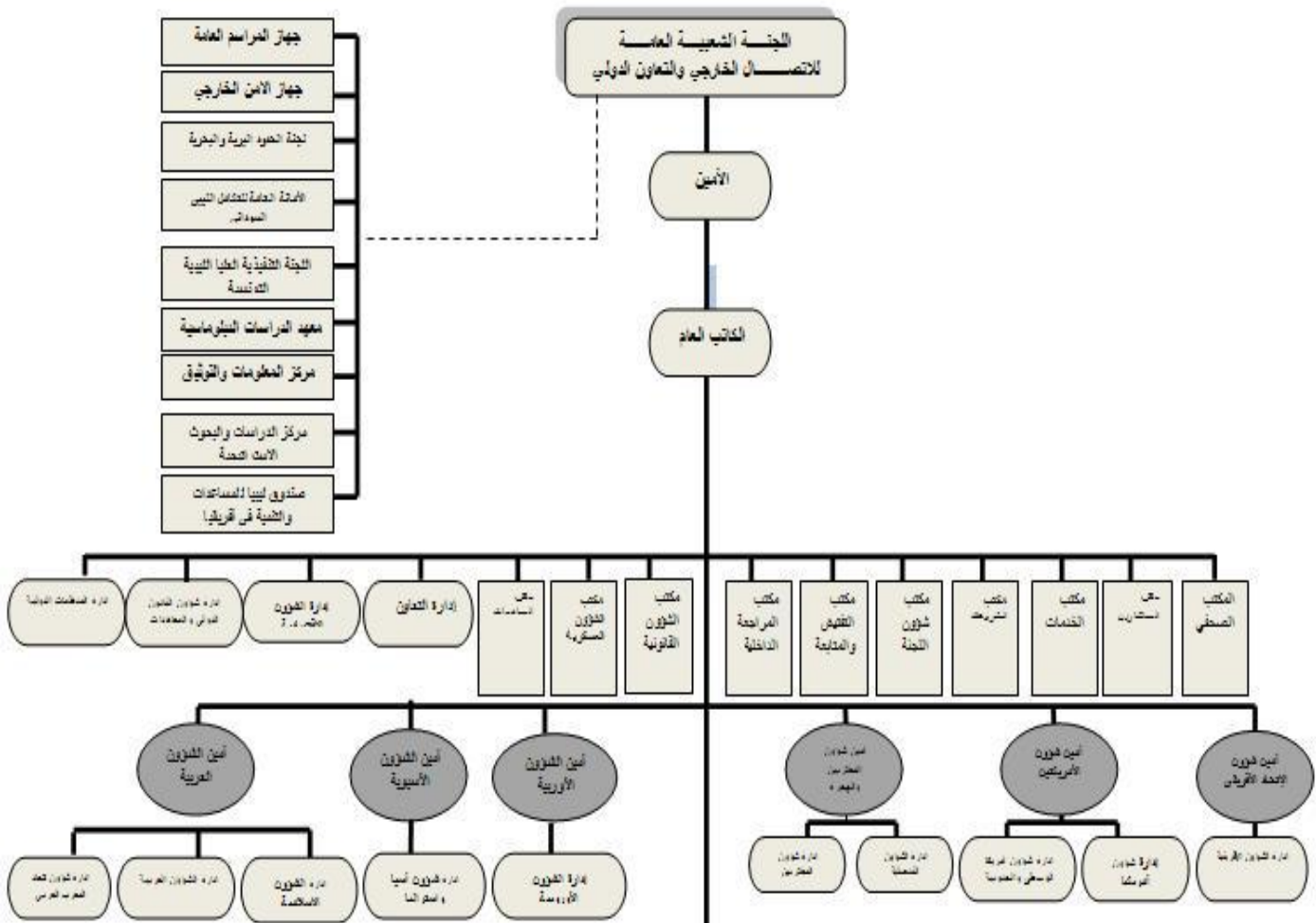
(2) كميله أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطة ما بين 1990-1998، مرجع سابق ص 40.

(3) المرجع نفسه.

الليبية

بالسياسة الداخلية والخارجية كما أن أمانة مؤتمر الشعب العام⁽¹⁾ تلعب دورا محوريا في معالجة المسائل اليومية وتضع العلاجات المناسبة للقضايا العاجلة والحساسة. واللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي تلعب دورا مهما في إدارة القضايا السياسية وخاصة أن قضايا السياسة الخارجية هي قضايا معقدة وحساسة وتخصصية بالإضافة إلى كونها يومية وعاجلة، ويساعد أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أمناء مساعدون يقومون بمساعدته في الساحات المختلفة مثلا الأمين المساعد للوحدة الإفريقية والأمين المساعد للشؤون الأوروبية⁽²⁾.

وهكذا فإن السياسة الخارجية الليبية هي عملية معقدة تلعب فيها جميع قطاعات وشرائح الشعب أدوارا مهمة ابتداء من القيادة مرورا بالمؤتمرات الشعبية وأمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي التي يقتصر دورها على التنفيذ فقط ، تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وقرارات قائد الثورة فيما يخص القضايا الخارجية .



(1) كميله أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الثورة (الطريق إلى الديمقراطية)، منشور في ليبيا، 1998-1999، مرجع سابق ص 41

(2) موقع اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي على شبكة المعلومات الدولية/ www.foreign.gov.ly المصدر

(2) المرجع نفسه ص 42.

الهيكل التنظيمي للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تقدم نجد أن السياسة الخارجية الليبية كغيرها من السياسات الخارجية الأخرى تركز على جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها وفق ما تقتضيه مصالحها وما يتيح إمكاناتها هته الأخيرة - الإمكانيات - التي توفرت للسياسة الخارجية الليبية جعلتها مهياً للفعل و التأثير الخارجي ، حيث أن موقعها الجغرافي الإستراتيجي الهام جعل منها حلقة وصل بين قارتي إفريقيا و أوروبا ، كما أن الإمكانيات الاقتصادية الضخمة بفضل عائدات البترول عزز من قدرات السياسة الخارجية الليبية في استغلالها لتوجيه القروض والاستثمارات الخارجية ، هذا بالإضافة الخبرة الطويلة التي تتمتع بها القيادة الليبية في السياسة الخارجية والتي وجهت رؤيتها الخارجية بفكر وحدوي ، مما يعني أن السياسة الخارجية الليبية ظلت دائما في حركية ونشاط دائم .

ولعل ما ساعد السياسة الخارجية الليبية على ذلك النشاط هو العوامل الداخلية ، حيث الطبيعة أن المتفردة للنظام الليبي التي تقوم على القرارات الشعبية الناجمة عن المؤتمرات الشعبية العامة ساعدت كثيرا على سهولة صناعة القرار السياسي الخارجي و أعطائها أكثر مصداقية .

الفصل الثاني: حركية السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

المبحث الأول: وسائل السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

المطلب الأول: الوسائل الدبلوماسية

المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية

المطلب الثالث: الوسائل العسكرية

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

المطلب الأول: الأهداف السياسية

المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية

المطلب الثالث: الأهداف الثقافية والاجتماعية

المبحث الثالث: التحول في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

المطلب الأول: مظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية

المطلب الثاني: أسباب التحول في السياسة الخارجية الليبية

المطلب الثالث: نتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية

الفصل الثاني : حركة السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

يقصد بالوسيلة هي الأداة التي تستخدم لتنفيذ أو تحقيق أهداف وخطط السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، و الواقع أنه كثيرا ما يحدث خلط بين الهدف و الوسيلة وذلك لان كثيرا من الأهداف وخاصة المؤقتة منها تعتبر وسيلة لغاية هي الأهداف الدائمة.⁽¹⁾

وعند دراسة السياسة الخارجية لأية دولة لا بد من معرفة الوسائل المتوافرة للدولة ومدى إمكانية استعمالها، ومن وسائل السياسة الخارجية التي عادة ما تكون متوافرة للدولة : الدبلوماسية والتحالف والمساعدات الخارجية و الحرب، إلا أن استعمال هذه الوسائل يعتمد على عوامل عديدة ومن أهمها القيادة أو مدى استغلال صانعي القرارات لهذه الوسائل في تنفيذ خطط السياسة الخارجية وتحقيق أهداف الدولة الخارجية.

المبحث الأول : وسائل السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

تنوعت وسائل السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ومن ابرز هذه الوسائل⁽²⁾ :

- الوسائل الدبلوماسية.
- الوسائل الاقتصادية.
- ج. الوسائل العسكرية.

المطلب الأول : الوسائل الدبلوماسية

تطورت الدبلوماسية عبر المراحل التاريخية ، فهي كظاهرة يرجع تاريخها إلى أقدم العصور فحتى أقدم المجتمعات البدائية كانت تقيم العلاقات وتوفد عنها الممثلين، وقد دخلت كلمة الدبلوماسية للغة العربية بالرغم من أصلها اليوناني في القاموس السياسي، واشتقت منها عدة كلمات استخدمت في العديد من الوظائف مثل: دبلوماسي، والسلك الدبلوماسي⁽²⁾ وغيرها من المصطلحات الأخرى وقد تناولها العديد من المفكرين بالدراسة وقدموا لها العديد من التعريفات حيث عرفها قاموس أكسفورد وتعني:

- علم العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات.

- الطريقة التي يتبعها السفراء و الممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الغاية.

أما معجم المصطلحات السياسية الصادرة عن مركز البحوث و الدراسات بجامعة القاهرة فقد عرف مصطلح الدبلوماسية بأنها(تشير في معناها الضيق إلى إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض

(1) علي محمد شمش، العلوم السياسية، مرجع سابق، ص.ص 346، 347.

(2) المرجع نفسه .

(2) زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، ط2 (طرابلس: تالة للطباعة و النشر 1999) ص 167 .

من خلال السفراء و المبعوثين⁽¹⁾. وهناك من يرى أن الدبلوماسية هي التفاعل بين دولة وأخرى يقصد التمثيل الدبلوماسي أو التفاوض في احد الجوانب التي تهم إحدى الدولتين. ومن التعريفات الشائعة لمصطلح الدبلوماسية القول " بأنها مجموعة القواعد و الأعراف و المبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول و المنظمات الدولية، و الأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، و عقد الاتفاقيات و المعاهدات و الدبلوماسية كأحد وسائل السياسة الخارجية تأتي في مرحلة متقدمة من مجهودات الدول من اجل تحقيق أهدافها الخارجية منذ ظهور الدولة بشكلها القومي الحديث و توقيع معاهدة فيينا عام 1961"⁽²⁾ وبالرغم من اختلاف التعريفات التي يقدمها العديد من المفكرين للدبلوماسية إلا أنها لا تخرج عن كونها تمثيلا للدولة في الخارج مصالحها في البيئة الخارجية ، و من خلال الاهتمام المتزايد بالدبلوماسية الناتج عن الحاجة للعمل الدبلوماسي في البيئة الدولية⁽³⁾. تطورت الدبلوماسية و انتقلت من مرحلة إلى مرحلة و أصبح للعمل الدبلوماسي عدة صور منها:

- ✓ الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية: وهي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، وعلى الرغم من أن هذه الصورة مازالت هي الأسلوب الجاري العمل به في الدبلوماسية إلا أنها تراجعت بعض الشيء بسبب زيادة عدد أعضاء المجتمع الدولي وازدياد تشابك المصالح فضلا عن انضمام الدول إلى كتلتات سياسية وعسكرية وإقليمية مما يوفر إطارا جماعيا للاتصالات الدبلوماسية⁽²⁾.
- ✓ الدبلوماسية الجماعية (المتعددة الأطراف): وينقسم هذا النوع من الدبلوماسية إلى دبلوماسية المنظمات أو البرلمانات، ودبلوماسية المؤتمرات ويقصد بدبلوماسية المنظمات تلك النشاطات السياسية التي تحدث بين الدول في نطاق المنظمات الإقليمية و الدولية، ومن خلال هذه الدبلوماسية تستطيع الدول أن تستغل نفوذها السياسي و الاقتصادي و العسكري خاصة في التأثير على الدول لكسب تأييدها أثناء عملية التصويت على القرارات بخصوص قضية ما كما تستطيع الدول تحقيق بعض أهدافها الثانوية كالحصول على منح أو قروض في المؤسسات الدولية التابعة للمنظمات الدولية والإقليمية ، أما دبلوماسية المؤتمرات فيقصد بها تلك التفاعلات

(1) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 238.

(2) وقد احتوت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 على اثنين وخمسين مادة، تناولت مهام البعثات الدبلوماسية ومواضيع هامة أخرى تتعلق بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول والتمثيل الدبلوماسي .

(3) السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1988) ص 53 .

(2) المرجع نفسه .

(3) المرجع نفسه .

أو المفاوضات التي تقوم بها الدول من خلال اشتراكها في مؤتمرات دولية وهي بذلك تتصف بالطابع الوقتي أي أنها تكون بصورة مؤقتة تنتهي بانتهاء المؤتمر⁽³⁾.

✓ دبلوماسية القمة⁽¹⁾: وهي تلك المفاوضات التي تتم في المؤتمرات الدبلوماسية التي تعقد بين رؤساء الدول و الحكومات، والتي يتوصل من خلالها إلى بعض القرارات السياسية الهامة ، أو عقد بعض الاتفاقات التي تخدم مصالحهم الوطنية وسميت بدبلوماسية القمة لأنها تتم على مستوى رؤساء الدول و الحكومات ومن أمثلتها مؤتمر القمة العربية ، ولقد اتسم هذا النوع في هذا العصر بالتنظيم واتساع مشاركة الرؤساء وعادة ما تكون له نتائج ايجابية .

✓ الدبلوماسية الشعبية: المقصود بها الاتصالات غير الرسمية التي تتم بين الهيئات الأصلية و المنظمات النقابية و العمالية خارج إطار العمل الدبلوماسي الرسمي وكان ذلك نتيجة لانتشار التعليم وثورة النقل و الاتصالات وزيادة وزن الرأي العام في السياسة الدولية⁽²⁾ .

ولم يقف التطور عند هذا الحد بل شهدنا "دبلوماسية الخط الساخن" (أي التلفزيون المباشر بين رؤساء الدول) و(دبلوماسية المكوك) التي ابتدعها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق خلال السبعينات كبديل سريع للعملية الدبلوماسية التقليدية لمواجهة أزمة الشرق الأوسط⁽³⁾. وهكذا فان الدول تلجأ إلى الوسيلة الدبلوماسية منذ بداية تفاعلها مع المجتمع الدولي وتقدمها على الوسائل في كل الظروف التي تمر بها، فالدبلوماسية هي القناة التي تمر منها جميع المعاملات التي تتم بين الدول، وتعتمد درجة نجاحها على براعة وكفاءة الممثلين الدبلوماسيين وكذلك يساعد على نجاحها وزن الدولة ووضعها في المجتمع الدولي، كما تعتمد بعض الوسائل الأخرى المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية على العمل الدبلوماسي مثل المساعدات الخارجية وسياسة الأحلاف وكثيرا ما أدت الدبلوماسية الناجحة إلى تحسين علاقات دولة مع غيرها من الدول وأحيانا إلى تخليصها من ويلات الحروب ، وعلى العكس من ذلك أدت الدبلوماسية غير الناجحة إلى وقوع الدولة في الاشتباكات المسلحة.

لقد انحصرت وسائل السياسة الخارجية الليبية قبل قيام ثورة الفاتح في دبلوماسية متواضعة الأداء، نظرا لانحصار تعامل البلاد مع بعض القوى الخارجية ومحاولة عدم التورط في الصراعات بين

(1) جون بيليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (الإمارات) : مركز الخليج للأبحاث (2004) ص 537 .

(2) السيد عليوة ، إدارة الصراعات الدولية ، مرجع سابق ص 54 .

(3) المرجع نفسه .

القوى التقدمية⁽¹⁾ ومنذ عام 1977م اتخذت الدبلوماسية الليبية توجهات تختلف كثيرا عن الدبلوماسية التقليدية و التمثيل المعروف، ولقد اعتمدت الدبلوماسية الليبية في تحديد جزء من مهامها على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م، وتميزت الدبلوماسية الليبية بفاعليتها ونشاطها الملحوظ وذلك من خلال تعاملها مع كل الدوائر بجدية ، و بالرغم من عدم قدرتها على تحقيق بعض أهداف السياسة الخارجية نتيجة تأثير بعض المتغيرات الدولية إلا أنها استطاعت تحقيق اغلب الأهداف الجوهرية. ومن خلال الاطلاع على القانون المنظم لوزارة الخارجية الليبية و السلك الدبلوماسي و القنصلي رقم 39 لسنة 1977م⁽²⁾ وكذلك الاطلاع على قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 66 لسنة 1993م بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي، وكذلك مراجعة قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورات انعقادها منذ عام 1977م يمكن أن نلاحظ ونتعرف على المهام العامة و الخاصة التي أنيطت بالدبلوماسية الليبية و التي برزت منها المهام التالية⁽³⁾ :

- 1- تنفيذ السياسة الخارجية الليبية ووضع الوسائل الكفيلة بذلك.
 - 2- المحافظة على المصالح الليبية ومصالح رعاياها في الدول الأجنبية ومتابعة علاقات ليبيا الخارجية في كافة المجالات.
 - 3- متابعة شؤون البعثات السياسية الأجنبية المعتمدة لدى الجماهيرية الليبية ، والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بالمزايا و الحصانات السياسية و القنصلية.
 - 4- العمل على إنشاء جمعيات الصداقة و الإشراف على شؤون المبعوثين الليبية في الخارج.
 - 5- متابعة نشاطات المنظمات الشعبية وحركات التحرر والتنسيق معها لتحقيق الأهداف المشتركة.
- وقد جاء دعم ليبيا لحركات التحرر انطلاقا مما نص عليه مؤتمر الشعب العام وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية من دعم حركات التحرر في العالم عامة وفي إفريقيا خاصة^(*) وتنفيذا لتلك القرارات فقد اتخذ دعم حركات التحرر الوطني في السياسة الخارجية الليبية صورا متعددة ويشمل ذلك المساهمة والمشاركة بفاعلية في أعمال لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وقد ركزت ليبيا في وقت مبكر على دعم علاقاتها السياسية مع القارة الإفريقية. واستطاعت منافسة بعض الدول العربية مثل: الجزائر و المغرب و مصر، فمصر كانت سباقة في التعاون مع الدول الإفريقية، وحركات التحرر الإفريقية و المغرب عضو في مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية أما الجزائر فقد كانت مثلا للدول الإفريقية وذلك لتميزها بثورة التحرير، فكل ذلك استطاعت

(1) عطا محمد صالح و فوزي أحمد تيم، النظم السياسية المعاصرة ط 1 (بنغازي: منشورات جامعة قاربونس 1988) ص 373.

(2) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ص 246 .

(3) المرجع نفسه ص 247 .

الدول الثلاث السابقة إقامة علاقات مع الدول الإفريقية أما ليبيا فلم يكن لها ما يميزها في علاقاتها مع الدول الإفريقية قبل ثورة 1969، أما بعد قيام الثورة فقد أقامت علاقات متعددة الأغراض مع الدول الإفريقية خاصة التي تتماشى سياستها مع توجهات الثورة الليبية⁽¹⁾ وقد نشطت الدبلوماسية الليبية من خلال تحركاتها في دوائر متعددة والتي تبدو واضحة في قرارات المؤتمرات الشعبية منذ عام 1977م والتقارير المختلفة التي تصدرها اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي حيث تمثلت في الدوائر الآتية⁽²⁾:

- ◇ الوطن العربي.
- ◇ العالم الإسلامي.
- ◇ القارة الإفريقية.
- ◇ القارة الآسيوية وأستراليا.
- ◇ القارة الأوروبية .
- ◇ أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية.
- ◇ المنظمات الدولية و الإقليمية.

وقد تعاملت ليبيا من خلال استعمال الأسلوب الدبلوماسي مع كل تلك الدوائر ووضعة جملة من الأهداف و المصالح والإيديولوجيات على رأس قائمة المهام الدبلوماسية، مكرسة الدعم المادي و السياسي الكامل من اجل تحقيقها، وبالرغم من تأثير العديد من المتغيرات الدولية ووجود الكثير من المتطلبات و الصعوبات التي كانت تعيق العمل الدبلوماسي⁽²⁾. إلا أن الدبلوماسية الليبية استطاعت منذ قيام ثورة الفاتح وإعلان قيام سلطة الشعب عام 1977م، أن تحقق نجاحا وانتشارا كبيرين في العديد من الساحات الدولية كما استطاعت الدبلوماسية الليبية التدخل لحل العديد من النزاعات العربية و الإفريقية وحققت نتائج جيدة على كل الأصعدة وخير مثال على ذلك دورها في تسوية النزاع في جنوب السودان .

المطلب الثاني : الوسائل الاقتصادية

احتلت الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة وهذه الأهمية للأدوات الاقتصادية جاءت من عاملين:

(*) أنظر : القرارات الصادرة عن مؤتمر الشعب العام في دورته غير العادية المنعقدة في مارس 1982 .
قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية الصادرة خلال ذات السنة والسنوات (1980-1983-1984)
(1) سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص 176 .
(2) سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الإفريقية ، المرجع السابق ، ص 177 .
(2) المرجع نفسه .

الأول: احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة⁽¹⁾. لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية مثل: البطالة والتضخم ونقص المواد الغذائية قضايا هامة تشغل الحكومات المعاصرة ، إذ أن بقاءها في السلطة يعتمد على قدرتها في حل هذه المشاكل.

أما العامل الثاني : فهو زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية.

ومن أهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول ما يلي:

- أسلوب المساعدات الاقتصادية: يقوم هذا النوع من الأساليب المستخدمة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول ذات الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة ، يتخذ عدة مظاهر منها أسلوب الإغراء بتقديم مساعدات أو معونات اقتصادية، وأسلوب التهديد والضغط ، و أسلوب الاشرطي الذي تشترط فيه الدولة المانحة لمساعداتها تقديم المساعدات بشروط معينة من شأنها خدمة أهداف سياستها الخارجية* وقد كان هذا الأسلوب أكثر وضوحا خلال الحرب الباردة ، حيث كانت القوتان العظيمتان تتسابقان على تقديم المساعدات الخارجية سواء على شكل قروض أو على شكل دعم سياسي خوفا من انحياز الدولة الصغيرة للطرف الآخر.

وفي مثل النظام الدولي الجديد وأحادي القوة العظمى أصبحت المساعدات الخارجية تلعب دورا هاما في بعض الحالات السياسية من ربط المساعدات بالأهداف السياسية، كما أن النظام الدولي أو ما أصبح يعرف بمفهوم العولمة الذي أصبح يلعب دورا هاما في ربط النظام القوي و النظم الدولية أخذت تحدد هذه المفاهيم وهذه الضغوط الدولية حدود أطر السياسة الخارجية للعديد من الدول دون أن تكون المساعدات الخارجية طرفا مباشرا في ذلك⁽²⁾، حيث أصبح مفهوم العولمة الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية ومفهوم محاربة الإرهاب الدولي.

- أسلوب المقاطعة الاقتصادية: يقصد بالمقاطعة قطع العلاقات التجارية مع إحدى الدول أو بعض مؤسساتها أو رعاياها وتهدف الدولة التي تستخدم أسلوب المقاطعة إلى إيقاع خسائر مادية بالدولة التي تريد مقاطعتها، إذ أن هذه الخسائر قد تحدث مشاكل سياسية ستؤثر على صانع القرار وبذلك

(1) وسائل السياسة الخارجية، متحصل عليه من: [http:// OCW.KFupm.edu.sa](http://OCW.KFupm.edu.sa)

(*) لقد حدد هانز مورغنتاو ستة أنواع من المعاملات ومنها المساعدات الخارجية وهذه المساعدات هي:

- المساعدات الخارجية الإنسانية، 2- المساعدات الخارجية الأساسية، 3- المساعدات الخارجية الحربية، 4- الرشوة، 5- المساعدات الخارجية بقصد المباهاة، 6- المساعدات الخارجية للتنمية الاقتصادية .

(2) صالح النملة، "السياسة الخارجية وعامل المساعدات"، متحصل عليه من : [http // www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)

تجد الدولة التي تمت مقاطعتها نفسها مدعنة لمطالب الدولة المقاطعة، ومن أمثلة ذلك الصين عام 1905 لمدة ثلاثة أشهر للبضائع الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

● أسلوب الحظر و التحريم: يعتبر أسلوب الحظر و التحريم من أشد وأعنف الأساليب الاقتصادية التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وعادة ما ينطبق هذا الأسلوب على المبادلات التجارية التي تتم بين الدول ولأسلوب الحظر و التحريم أنواع ، فهناك الحظر النوعي الذي يشمل نوعا معينا من السلع و المعاملات وهناك الحظر الشامل، ومن أمثلة الحظر الشامل ذلك الذي اعتادت الولايات المتحدة أن تفرضه وحتى عقد السبعينات على التجارة مع الصين وكوبا، ومن أمثلة الحظر الجزئي أو المحدد الحظر الذي فرضته الدول الغربية على بيع السلع الإستراتيجية للدول الشيوعية في فترة الحرب الباردة ، وأسلوب الحظر الاقتصادي كثيرا ما يتم استعماله كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية فالدولة التي تقرر الحظر على صادراتها أو وارداتها مع دولة أخرى إنما تفعل ذلك بهدف العمل على فعل شرعت فيه تلك الدولة أو إلى إلزامها بتعديل ميولها واتجاهاتها السياسية بالشكل الذي يتماشى مع مصالحها وهذا يعني أن قرار الحظر الصادر من أي دولة تجاه الوحدات الدولية الأخرى يعتبر عاملا من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية⁽²⁾ ، و خلاصة القول أن الوسائل الاقتصادية بكل أشكالها من أهم الأساليب وأشدّها تأثيرا على سياسة الدول، وهي الأكثر شيوعا واستعمالا بين أعضاء المجتمع الدولي⁽³⁾.

تعتمد الوسائل الاقتصادية التي تتقدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية على حجم الموارد والإمكانات المتاحة للدولة ، كما تعتمد على مدى حاجة الدول الأخرى لتلك الموارد و الإمكانيات الاقتصادية فإذا كانت الدول بحاجة ماسة لتلك الموارد و تعتمد عليها في صناعاتها و استهلاكها فان الدولة تستطيع أن توظفها لخدمة مصالحها و أهدافها في الخارج و ذلك من خلال الإغراء و المنح و التهديد، ولم تكن ليبيا قبل اكتشاف النفط من الدول الغنية بل كانت من الدول الفقيرة التي تعتمد على المساعدات الخارجية أما بعد اكتشاف النفط فقد تحسنت الأوضاع الاقتصادية قليلا ولم يتحرر الاقتصاد الليبي إلا بعد قيام ثورة الفاتح وتأميم الشركات الأجنبية وتعتبر ليبيا من الدول النامية وذات الإمكانيات الاقتصادية المتواضعة إذا قورنت بكثير من دول العالم خاصة العالم العربي ومن المنطقي أن تقارن قدرة الدول المالية وقوتها الاقتصادية وناتجها القومي بمدى قدرتها على استخدام المساعدات الخارجية كوسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية ، كما أن هذه الوسيلة مرتبطة أيضا بمخطط الدولة الإنمائية وعوائدها الخارجية و الميزانيات الحكومية، وعند النظر للميزانيات العامة للجماهيرية

(1) زايد عبد الله مصباح، السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص 194.

(2) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص 195.

(3) المرجع نفسه ص 199.

الليبية من عام 1990 إلى 1996 نجد أنها شهدت عجوزات متكررة كما أن عوائد ليبيا من النقد الأجنبي الذي يأتي في غالبيته من إيرادات النفط ومشتقاته قد شهد تدنيا كبيرا في الفترة ذاتها⁽¹⁾ و بالرغم من ذلك كله إلا أن الجماهيرية اعتمدت أسلوب المساعدات الخارجية و الاقتصادية في سياستها الخارجية وخاصة في تعاملها مع الدول العربية و الإفريقية، وقد انتهجت ليبيا بعض الوسائط المحددة عند استخدامها للمساعدات الخارجية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية مثل المعاهدات و الاتفاقيات و المحاضر الثنائية، والمؤسسات الليبية للمساعدات الخارجية فعلى صعيد المعاهدات و الاتفاقيات و المحاضر الثنائية فقد أفادت تقارير اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي و التعاون الدولي المقدمة إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية إن الجماهيرية الليبية قامت بإبرام العديد من الاتفاقيات والمحاضر في التعاون الاقتصادي و الفني وخاصة في مجال إنشاء المصارف مع غالبية الدول الإفريقية، بل انه يصعب وجود دولة افريقية لم توقع معها الجماهيرية اتفاقا أو محضرا أو بيانا يتعلق بمجال من مجالات التعاون، أما على صعيد المؤسسات الليبية فقد تمثلت أهم المؤسسات الخاصة بالمساعدات الخارجية في الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية و المصرف العربي الليبي الخارجي⁽²⁾. وفي إطار توجه السياسة الخارجية الليبية نحو تعميق التعاون مع دول قارة إفريقيا تواجد المصرف العربي الليبي منذ تأسيسه عام 1972 في عدد من هذه الدول من خلال إنشاء مصاريف مشتركة أو المساهمة في منح إدارة ومتابعة عدة قروض⁽³⁾ وعلى سبيل المثال فان ليبيا أنفقت خلال الفترة من 1973-1978 مبلغ أربعة مليون دولار على هيئة مساعدات للدول الإفريقية شبه الصحراوية في المجالات الثنائية المتعددة واستثمرت ليبيا في استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية حتى انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانيات حيث بدأت المؤتمرات الشعبية بالمطالبة باسترداد الأموال الليبية التي اشتركت بها ليبيا في بعض الشركات.

وكتفت ليبيا نشاطها المالي في منح القروض و المساعدات الخارجية، حيث منحت 44 قرضا استفادت منها (27) دولة افريقية وقد بلغ عدد تلك القروض ألفان ومائتان وستون قرضا وتميزت بشروطها الميسرة أو الإعفاء من الفوائد ومراعاة لظروف الدول المستفيدة فقد تمت مقايضة تلك القروض بسلع ومنتجات افريقية، ونتيجة لذلك اتخذت المؤتمرات الشعبية بعض الإجراءات لوضع شروط محددة لأية مساعدات خارجية ليبية مثل القرار الذي يقول " ربط سياسة التعاقدات والاستيراد مع مواقف دول العالم من الجماهيرية سلبا وإيجابا، وكذلك ربط سياسة الاستيراد مع ما تصدره الجماهيرية في الأسواق العالمية تحقيقا لمبدأ المعاملة بالمثل في المجال التجاري، بالإضافة إلى ما

(1) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، المرجع السابق ص 383.

(2) المرجع نفسه ص 384.

(3) علي محمد صالح مطاري ، التوجه الإفريقي للسياسة الخارجية الليبية (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا مذكرة ماجستير غير منشورة 2001) ص 47 .

تقدمه الشركات الأجنبية المصدرة للجماهيرية من مزايا في مجال نقل التقنية⁽¹⁾ ولتشكيك بعض المفكرين في مسألة المساعدات الخارجية وتأثيراتها على السياسة الخارجية وذلك لما تفرضه هذه الوسيلة من تعقيدات في شؤون الدول المتلقية لتلك المساعدات طرح القذافي طرحا جديدا لمفهوم المساعدات الخارجية حيث قال: "إن بلادي تقدم فلسفة جديدة للتعاون الاقتصادي لدول العالم الثالث وهذه الفلسفة هي المشاركة (نظام المشاركة الاقتصادية) وان نظام المشاركة بين دول العالم الثالث وخاصة بين الدول الإفريقية هو البديل عن الاحتكارات الاستعمارية"⁽²⁾، ونتيجة لذلك قام مؤتمر الشعب العام بإصدار قانون بتاريخ 04/فبراير/1981 بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ومقرها مدينة طرابلس، ومن أغراضها استثمار الأموال العربية والليبية خارج الجماهيرية الليبية في كل أوجه الاستثمار، ولقد نشطت أعمال الشركة خلال الفترة التي امتدت من عام 1981م إلى عام 1990م وكان لها عدد كبير من المشاريع في مجال الزراعة و الصيد البحري و التعدين و الثروة الحيوانية و الخدمات الفندقية و السياحية⁽³⁾. وهكذا نشطت ليبيا في استخدام أسلوب المساعدات الاقتصادية في خدمة أهدافها الخارجية بالرغم من أنها أحادية المورد، كما نشطت في تطوير هذا الأسلوب بما يتماشى مع الأوضاع الدولية، الأمر الذي نتج عنه وجود ترابط بينها وبين العديد من الدول خاصة العربية والإفريقية التي كانت دول الجوار في مقدمتها.

المطلب الثالث: الوسائل العسكرية

يقصد بالوسائل العسكرية مجموعة المقررات المتعلقة باستخدام التهديد أو باستخدام القوة المسلحة بين طرف أي دولة ضد دولة أخرى، وتختلف الدول في استخدامها لأساليب تنفيذ السياسة الخارجية وتعدد الوسائل العسكرية المستخدمة، حيث أن كل دولة تستعمل الوسيلة التي تتلاءم مع سياستها الخارجية وقدراتها العسكرية، ومن أهم الوسائل العسكرية ما يلي⁽²⁾:

- عقد التحالفات العسكرية.
- المساعدات العسكرية.
- الحرب.

حيث تتركز سياسة التحالفات العسكرية على أساس التضامن و التعاون في تحقيق الأهداف و الحلف العسكري هو اتفاق تتعهد بمقتضاه دولتان أو أكثر بالتعاون واتخاذ سياسات متجانسة بما يتفق ومصالح الدول المشتركة في الحلف وتحقيق هدف أو أهداف مشتركة، فكثيرا ما تدخل الدول في

(1) علي محمد صالح مطاري، التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 48.

(2) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 393.

(3) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 393.

(2) المرجع نفسه.

أحلاف لتحقيق أهداف ترى أنها لا تستطيع تحقيقها بمفردها، وهناك عدة أنواع من الأحلاف فهناك الأحلاف المؤقتة والدائمة وهناك الأحلاف المتوازنة وغير المتوازنة، وهناك أحلاف دفاعية وأهداف هجومية ، وفي كل هذه الأنواع تلتزم الأطراف المتحالفة بالمبادئ التي تتم الاتفاق عليها لتحقيق الأهداف الخاصة و المشتركة ، أما المساعدات العسكرية فتعد إحدى الأدوات التي تقبل على استخدامها العديد من الوحدات الدولية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، ومن أهم مظاهرها المبيعات العسكرية الأجنبية والقروض العسكرية للتدريب والتعليم العسكري الدولي⁽¹⁾. وترتبط المساعدات العسكرية بمسألة الإمكانيات التي تمتلكها الدولة ، وتأخذ شكلين أساسيين هما التشجيع و التهديد بالإضافة إلى ما سبق ذكره من وسائل عسكرية هناك أسلوب استعراض القوة العسكرية ، حيث يعتبر هذا الأسلوب من ضمن الوسائل التي تلجأ إليها العديد من الدول في تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ، فالدولة عند قيامها باستعراض قوتها فإنها تظهر قوتها القتالية للوحدات الدولية الأخرى الأمر الذي يترتب عليه إثارة المخاوف لدى غيرها من الوحدات الدولية لتغيير سلوكيات تلك الدول تجاه الدولة المستعرضة لقوتها العسكرية⁽²⁾.

عند الحديث عن الوسائل العسكرية في السياسة الخارجية تجدر الإشارة إلى أن الحرب وما تتطلبه من بناء وإعداد الجيوش، والحرب هي صدام مسلح بين طرفين، وكما أسلفنا الذكر أن الأرض تهزها العديد من الحروب وبشكل متعاقب ، وان قارة إفريقيا وحدها شهدت العديد من الحروب عقب الحقب التاريخية المختلفة فكلما انطفأت حرب اندلعت أخرى ومهما حاولت الدول الابتعاد عن الخيار العسكري وجعله بعيدا عن وسائلها المستخدمة لتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها وأهدافها و الحصول على احتياجاتها من البيئة الدولية لا بد لها من الاحتفاظ بقدر معين من القوة العسكرية ، القوة التي تضمن لها الحفاظ على الأمن والاستقرار والدفاع عن النفس في حالة وجود معتدي أجنبي عليها ، و انطلاقا من وجود العديد من المصادر التي تهدد الأمن القومي الليبي و التي تمثلت في العدوان الإسرائيلي ، و الدول الاستعمارية الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية أقرت ليبيا باستخدام الوسيلة العسكرية للحفاظ على الأمن القومي ولم تنظر للدول العربية و الإفريقية على أنها مصدر من مصادر التهديد إلا إذا استخدمت من أطراف خارجية لها مصالح استعمارية في ليبيا⁽²⁾ واتخذت المؤتمرات الشعبية العديد من القرارات التي تخص دعم القوات المسلحة ، ومن ذلك القرار الذي أصدره مؤتمر الشعب العام في دورة انعقاده من 5 إلى 18 يناير 1976 ، و الذي يدعو إلى تغطية العجز البشري في ملاكات القوات المسلحة من بين أفراد الشعب كما وافق المؤتمر في هذه الدورة على مشروع ميزانية

(1) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 205.

(2) المرجع نفسه.

(2) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 42.

التسليح والمطالبة بزيادة مخصصات الدفاع وتفويض مجلس قيادة الثورة بصرف مبالغ إضافية والتي تتطلبها حاجة القوات المسلحة، كما انه من المبادئ الأساسية في إعلان سلطة الشعب الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة و بالإضافة إلى ذلك أقرت المؤتمرات الشعبية التجنيد واعتبرته وسيلة من وسائل إعداد الشعب المسلح⁽¹⁾.

ولقد أصدرت المؤتمرات الشعبية أيضا في عام 1983 قرارات تخص القدرات العسكرية في ليبيا ومنها :

- 1- تسخير عوائد النفط لشراء السلاح بكميات كبيرة.
- 2- إدخال العلوم العسكرية كمواد أساسية ضمن المناهج في المدارس و المعاهد و الجامعات.
- 3- رفع مستوى الكفاءة القتالية لأفراد الشعب المسلح.
- 4- اعتماد برنامج التصنيع الحربي كتوفير السلاح محليا والاستفادة من الكليات العلمية و الخبرات العربية.
- 5- إدخال التدريب العسكري الراقى لمنتسبي قطاع الأمن و الشرطة وتأهيلهم كقوة عسكرية فاعلة.
- 6- التأكيد على التوجيه إلى الكليات العسكرية والثانويات العسكرية بالرغبة بالنسبة للإناث واستمر طرح استخدام الأسلوب العسكري في السياسة الخارجية الليبية في المؤتمرات الشعبية تمت صياغة العديد من القرارات في مؤتمر الشعب العام الخاصة باستخدام الخيار العسكري، وتدعيم القوة العسكرية لليبيا ، وفي انعقاد المؤتمرات الشعبية الأساسية في دورتها لعام 1985م أقرت مسألة المناوأة الشعبية وأكدت على بعض القضايا في هذا الجانب منها تطبيق قانون الشعب المسلح و التأكيد على برنامج الضابط المعلم وتشكيل لجان شعبية للشعب المسلح⁽²⁾. بالإضافة لذلك قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية بالتصديق على كل الميزانيات المخصصة للدفاع وطالبت الجهات المعنية بدعم المناطق الدفاعية والاهتمام بالبحث العلمي و التصنيع الحربي كما أكدت في أكثر من قرار وجوب الاهتمام بإقرار القوات المسلحة، ولقد أشارت بعض التقارير المتخصصة في شؤون التسليح و العسكرية العالمية إلى القدرات العسكرية الليبية، والتي يفهم منها أن الجماهيرية قد خصصت لسنوات متلاحقة مبالغ التسليح ، وهي مبالغ تفوق ما تنفقه الدول العربية المجاورة عدا مصر. كما أن حجم القوات المسلحة الليبية يتجاوز خمس وثمانون ألف جندي وضابط وأن الجماهيرية تمتلك أحدث الطائرات المقاتلة والتي تفوق في عددها ما تمتلكه الدول الإفريقية جنوب الصحراء عدا جمهورية جنوب إفريقيا، كما أن الجماهيرية تمتلك أعداد كبيرة من الدبابات والمدفعية والصواريخ المتعددة

(1) المرجع نفسه ص 403.

(2) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 407.

الأغراض⁽¹⁾ وفي مجال الاستخدام الفعلي للقوات العسكرية الليبية فان الجنود الليبيين قد جربوا الحرب في مناسبتين الأولى: تمثلت في تحرشات سريعة مع الجيش المصري في نهاية 1977م، وقد اتخذت المؤتمرات الشعبية قرارا بخصوص المواجهة مع مصر ينص على استبعاد المواجهة العسكرية ، وهناك أيضا التجربة الليبية في التشاد والتي انتهت باستبدال المجهود العسكري بالعمل الدبلوماسي الذي أدى في نهاية الأمر إلى إحالة قضية قطاع أوزو المتنازع بشأنه إلى محكمة العدل الدولية للبت فيها، أما فيما يتعلق بالمواجهة الليبية مع الأسطول السادس الأمريكي فوق خليج سرت فان اللجوء إلى استخدام القوة اقتضته الضرورة فالمواجهة كانت للدفاع عن النفس⁽²⁾ .

وهكذا يمكن القول من العرض السابق أن ليبيا قد اعتمدت الأسلوب العسكري كإحدى وسائل سياستها الخارجية ، و أنها قد كرست جهودا كبيرة وأموالا طائلة لإعداد قوة عسكرية ضخمة وقد عملت على بناء قوة لها وزنها الإقليمي ، وكانت تسعى لان يكون لهذه القوة وزن دولي من خلال توحيد العرب والأفارقة ، ولكن عجزت على تحقيق بعض أهدافها المتمثلة في توحيد الأمة العربية ووجدت نفسها منفردة بمواجهة الأحلاف الكبرى في العالم وعمدت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية خلافاتها و التعامل مع البيئة الدولية .

المبحث الثاني : أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا

تنطلق كافة أوجه النشاط الإنساني لتحقيق أهداف معينة ، والسياسة الخارجية كغيرها من الأنشطة الإنسانية فهي أيضا تسعى لتحقيق أهداف معينة بما يتماشى مع إمكانياتها ، وتهيمن على تلك الأهداف المصلحة الوطنية ، والسياسة الخارجية الليبية كغيرها من سياسات الدول الأخرى تتعامل مع البيئة الدولية وفق أدبيات النظام الدولي وتتعايش مع المجتمع الدولي وفق ما تمليه عليها الظروف الدولية المحيطة بها⁽³⁾ . وقد حتمت عليها تلك الظروف التعامل مع الدول العربية والإفريقية وباقي وحدات المجتمع الدولي، و بالتالي فان السياسة الخارجية الليبية لها جملة من الأهداف في محيطها الإفريقي خاصة ، كما أن تلك الأهداف وترتيبها من حيث الأولوية قد تغير تبعا للمتغيرات الدولية ، وبهذا فانه لا بد من أن تنطلق السياسة الخارجية الليبية من إستراتيجية محكمة تتعامل من خلالها مع محيطها الإفريقي بشكل يضمن لها تحقيق أهدافها في المنطقة من جهة ، ومراعاة المتغيرات الدولية من جهة أخرى وسنحاول في هذا المبحث توضيح تلك الأهداف من خلال ثلاث مطالب :

- الأهداف السياسية.
- الأهداف الاقتصادية.
- الأهداف الثقافية و الاجتماعية.

(1) المرجع نفسه ص 408 .

(2) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 408.

(3) كوني مورلاي ، "العلاقات العربية الإفريقية"، قضايا المستقبل، مركز دراسات المستقبل العدد 3، 2005 ص 3.

المطلب الأول: الأهداف السياسية

تتمتع ليبيا بعلاقات وطيدة مع اغلب الدول الإفريقية وذلك يرجع إلى الروابط العديدة التي تتمثل بالأساس في روابط الجوار والدين وفيما بعد التجربة المشتركة في الخضوع للاستعمار⁽¹⁾. وليبيا بحكم موقعها الجغرافي من أكثر الدول العربية ارتباطا بالدول الإفريقية حيث يذكر أن القوافل التجارية كانت من قديم الزمان تتخذ من ليبيا مركزا تجاريا تنطلق منه للعالم، وبالتالي فإن تلك الأسس شكلت قاعدة عريضة للتعامل الليبي الإفريقي وعند البحث في السياسة الخارجية الليبية قبل ثورة الفاتح في فترة الحكم الملكي نلاحظ أن فيها توجهها نحو إفريقيا وأنه اتصف بالهامشية فبالرغم من مشاركة ليبيا في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963م إلا أنها لم تلتزم بميثاق المنظمة وقراراتها، وذلك بسماحها باستخدام قاعدة هويلس في ضرب الحركة الوطنية الكونغولية بقيادة باتريس لوبومبا⁽²⁾. وبذلك فإن قيام ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام 1969م تعتبر مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا تولدت معها أهداف جديدة لليبيا في إفريقيا.

يمكن القول بوجود عدة أهداف سياسية ساهمت في تعزيز توجه ليبيا نحو القارة الإفريقية وقد أعلنت بيانات الثورة معالم السياسة الخارجية وأهدافها وكان على رأسها الانفتاح على إفريقيا وتوثيق العلاقات الليبية الإفريقية، ودعم حركة التحرر، وتأدية دور إقليمي وحماية الأمن القومي ومنها⁽³⁾:

- ❖ دعم حركات التحرر الإفريقي: قامت الرؤية الليبية للحرية في إفريقيا على أساس التحرر الكامل وحسب هذه الرؤية لا يمكن لأي قطر إفريقي الشعور بحريته الكاملة ما لم تتحرر كل أجزاء إفريقيا ولذلك فقد ترسخت الإفريقية للثورة الليبية، مستوفية بعمق مجمل القضايا التحررية في القارة ومنحتها مرتبة متقدمة في سلم اهتمامها وتحركاتها الإستراتيجية، مما ترتب عليها تبعات سياسية والتزامات مادية، حرصت الثورة على الوفاء بها في كل الظروف حتى عندما اقتضى الأمر أحيانا الدخول في مواجهات مع بعض القوى المستفيدة من الحفاظ على الأمر الواقع.
- ❖ مواجهة النفوذ الأجنبي: وجاء التحرك السياسي الليبي في إفريقيا دعما لجهود الدول العربية الرامية إلى مجابهة النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا، وقد ربطت ليبيا بين الوجود الإسرائيلي في إفريقيا و الامبريالية الغربية واعتبرتهما وجهان لعملة واحدة في استغلالهما للموارد الطبيعية الإفريقية معتبرة الصهيونية عدوا طبيعيا لإفريقيا وحضارتها الإنسانية.
- ❖ تأدية دورا إقليميا: ارتبط الدور الليبي في إفريقيا بأجندة السياسة الليبية الإفريقية منذ قيام الثورة بفعل تأثير عدة عوامل وأبرزها:⁽¹⁾ القيادة القذافية، إلى جانب قدرات اقتصادية متاحة ووجود

(1) كوني مورلاي، "العلاقات العربية الإفريقية"، مرجع سابق ص4.

(2) عز الدين العالم، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، مرجع سابق ص200.

(3) عز الدين العالم، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، مرجع سابق ص200.

مدرجات إيديولوجية وشعارات ثورية، ورايات إسلامية و أخرى حضارية وثقافية وتتضح سمات الدور الليبي المشارك في إفريقيا في عدد من المؤتمرات وأهمها: تدعيم العلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية وتفعيل العمل الإفريقي إقليمي ، وضمان ظهور مساند لليبيا والدول العربية في المحافل الدولية و التوجه الإيديولوجي .

❖ حماية الأمن القومي: ولما كان منظور الأمن القومي NATIONAL SECURITY يتعدى الحدود السياسية للدولة الليبية فقد صاغت ليبيا نظرية معلنة لأمنها القومي⁽²⁾، هي بمثابة إستراتيجية شاملة لتحقيق أهدافها القومية والإقليمية وحماية وطنها من الأخطار الخارجية وبهذا فان تصور المفهوم القومي في بعده الخارجي قد امتد إلى دول الجوار الإفريقية ويشمل الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر الدعم السياسي والعسكري والمعنوي للدولة الليبية في مواجهة الأخطار المحتملة في ظل التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها الدولة في إفريقيا.

وكان من مصلحة الدولة الليبية أن يكون هذا العمق الاستراتيجي آمنا و خاليا من أية تهديدات قد تشكل خطرا على أمنها، ويتضح من الخطاب السياسي العام إلى أي حد كانت إفريقيا تمثل عمقا استراتيجيا يخدم الأمن القومي الليبي، وأشار الخطاب إلى أن وجود القوات الاستعمارية في إفريقيا تمثل تهديدا للأمن القومي الليبي وقد جعلت السياسة الليبية مقولة الإستراتيجية الأمنية مبررا لكل مواقفها تجاه تطورات الأحداث في القارة ، فعلى سبيل المثال برر التدخل الليبي في تشاد وأوغندا على انه حماية للأمن القومي الليبي، وبهذا فان إفريقيا بكاملها تدخل بدرجات متفاوتة ضمن المنطقة المؤثرة على الأمن القومي الليبي بالمفهوم الاستراتيجي لهذا المصطلح .

المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية

تتمتع القارة الإفريقية بموقع ممتاز في العالم، وتمتلك ثروات عديدة وقد استخدمت الدول الإفريقية حديثة الاستقلال مواردها المعدنية و الطبيعية كوسيلة تفتح لها آفاق في السياسة الدولية خاصة وأن المطلب عليها بعد الحرب العالمية الثانية قد ازداد لإحياء الاقتصاد و التجارة العالمية. إفريقيا اليوم هي القارة الوحيدة التي يمكنها أن تكتفي ذاتيا دون أن تحتاج إلى معونة أو دعم وذلك بفضل ما

(1) محمود أبو العينين وآخرون ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي (القاهرة: معهد الديوان والدراسات الإفريقية 2001) ص 257.

(2) عز الدين العالم ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 201.

تحتويه من خيرات* وبالتالي كان من الطبيعي أن تتجه كل أنظار الوحدات الدولية إلى إفريقيا، خاصة الدول الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى الموارد الإفريقية في صناعتها وهذا يلزم الدول العربية بوضع إستراتيجية محكمة لعلاقتها مع الدول الإفريقية وإعطائها أهمية أكبر لعلاقتها الاقتصادية مع تلك الدول وبالرغم من حصول اغلب الدول الإفريقية على استقلالها في عقد الستينات إلا أن العلاقات الاقتصادية العربية الإفريقية لم تنشط إلا عندما ظهرت الدول العربية المصدرة للنفط كقوة فاعلة لها تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي بعد أن تبنت دول الأوبك مطالب ليبيا عام 1969م ، بزيادة نسبة أرباحها إلى 55%⁽¹⁾. وليبيا إحدى الدول العربية التي شهدت علاقاتها بالدول الإفريقية مرحلة انتقال من التركيز على العلاقات السياسية إلى الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية فقد تميزت الفترة الممتدة من: 1951- 1969م بإتباع ليبيا سياسة انطوائية تجاه إفريقيا تقوم على التمثيل الدبلوماسي البسيط والمحدود أما بعد عام 1969م فقد شهدت السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا تغيرا ملحوظا فاستهدفت توسيع دائرة التعاون الاقتصادية مع تلك الدول واستندت هذه السياسة على اعتبار الاقتصاد من الركائز الأساسية لمواصلة النضال التحرري الكامل بفاعلية تخلق الشخصية الإفريقية المتميزة بهويتها السياسية و الاقتصادية والثقافية المستقلة ومن خلال تلك الأسس اتجهت السياسة الخارجية الليبية نحو إفريقيا بكل قوة واضعة بعض الأهداف ضمن أولويات تعاملها مع الدول الإفريقية من أجل الوصول إلى أكبر قدر من التعاون و التكامل الاقتصادي، وقد تمثلت أهم تلك الأهداف في محورين هما⁽²⁾ :

1- الاستثمار ومنافسة الدول الأجنبية في إفريقيا.

2- دعم خطط التنمية في إفريقيا وتخليص القارة من التبعية الاقتصادية.

✓ الاستثمار ومنافسة الدول الأجنبية في إفريقيا: لم تفكر ليبيا فعليا في الاستثمار الخارجي إلا بعد أن تهيأت لها بعض الشروط الموضوعية ومنها توفر رأس المال القابل للاستثمار ثم توفر الفرص السياسية المناسبة ونتيجة للوفرة النفطية التي أتاحت لليبيا بعد عام 1973م وللرغبة الليبية في الامتداد السياسي في إفريقيا واتجهت السلطات الليبية نحو توسيع الاستثمار في الدول الإفريقية المختلفة⁽²⁾، وقد تكونت فكرة عن الاستثمارات الليبية في إفريقيا على أساس أن وراءها غايات سياسية وذلك لأنها كانت أقرب للارتباط السياسي منه للاستثمار المشترك حتى جاء إعلان قائد الثورة الليبية بان ليبيا تطرح شكلا جديدا من أشكال الاستثمار يقوم على أساس المشاركة بمعنى

(* أهم الخيرات الموجودة في إفريقيا نسبة اليورانيوم من الإنتاج العالمي 90%، الذهب 30%، النفط 20%، الألماس 92%، الكاكاو 65%، الكروم 65%، الفوسفات 20%، زيت النخيل 68%، أنظر سليمان محمد عمر منصور، مرجع سابق ص 73.

(1) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية (طرابلس : دار الكتاب للنشر 2007) ص 274.

(2) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، المرجع السابق ص 136.

(2) المرجع نفسه .

أن الدول التي ليست لديها أموال تشارك بالمواد الخام، وقد استمر قائد الثورة الليبية في تشجيعه لليبيين على الاستثمار في إفريقيا من خلال عرضه لفكرة الهجرة لإفريقيا وحث الضباط ورجال الشرطة على الاستقالة من مناصبهم ومدعم بالقروض والاستثمار في إفريقيا كما جاء في قرارات المؤتمرات الشعبية بعد عام 1977م ما يؤكد على استثمار الأموال الليبية في إفريقيا وإنشاء صندوق لدعم التعاون بين ليبيا والدول الإفريقية ، وقد زاد اهتمام ليبيا بالعلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية بعد أزمة لوكربي فانقسمت الاستثمارات الليبية في إفريقيا إلى الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات النفطية⁽¹⁾.

1- **الاستثمارات الاقتصادية:** بعد عام 1973م بدأت دائرة العلاقات بين الدول الإفريقية وليبيا تتسع ودخلت مرحلة التقنين و التنظيم من خلال إبرام اتفاقيات ومحاضر بلغت (160) اتفاقية عامة وخاصة و (50) محضر اجتماع واتفاق بما يحقق المنفعة للطرفين وكان لزاما على ليبيا لكي تستطيع إدارة تلك العمليات الاقتصادية الواسعة أن تقوم بإنشاء مؤسسات تضطلع بالقيام بتلك الأعمال فكان تأسيس الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية التي سبق الحديث عنها إحدى السبل لذلك كما قامت بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الإفريقية بتاريخ: 04 أغسطس 1990م، برأسمال قدره: مائة مليون دينار ليبي وتعتبر هذه الشركة مملوكة بالكامل للشركة الليبية للاستثمارات الخارجية كما تم إنشاء جهاز الضمان وتنمية الاستثمار بالخارج كجهاز تابع للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية ، هذا بالإضافة إلى مساهمة المصرف العربي الليبي الخارجي، ومصرف ليبيا المركزي و اللجنة الشعبية العامة للمالية في دعم ومساهمة الاستثمارات الليبية في إفريقيا⁽²⁾ وتحت رعاية تلك المؤسسات قامت ليبيا بإنشاء العديد من الشركات و المصارف المشتركة إذ بلغ عدد الشركات حتى عام 1979م بـ 26 شركة باستثمار بلغ 36.1% من مجموع الشركات الليبية لإفريقيا كما ارتبطت بمعاهدات مستقبلية مع أربعة وعشرين دولة إفريقية⁽³⁾ وقد كان الأساس الذي تركز عليه السياسة الخارجية الليبية في التعاون في مجال الاستثمار مع تلك الدول هو تبادل المصالح وتوحيد المواقف الأخوية انطلاقا من سياسة المصير المشترك⁽⁴⁾ ولكي تحقق ليبيا تواجدا اقتصاديا واسعا في دول القارة الإفريقية قامت بتوسيع استثماراتها من خلال تقسيم القارة تقسيما جغرافيا إلى أربعة أقسام هي دول الغرب ودول الشرق ودول الوسط ودول الجنوب بالشكل الذي يضمن التوازن، ومن خلال ذلك التقسيم تعاملت ليبيا مع دول غرب إفريقيا في الجانب الاقتصادي باستثناء ساحل العاج ، فعقدت الاتفاقيات مع تلك الدول بما يضمن التعاون في مجال الزراعة و التعدين و الصيد البحري وإنشاء شركات في مختلف التخصصات منها شركات

(1) بشير صالح بشير ، السياسة الخارجية الوحدوية وإقامة الاتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ص 33.

(2) المرجع نفسه .

(3) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات الإفريقية، مرجع سابق ص 291.

(4) سليمان محمد عمر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، مرجع سابق ص 75.

مشتركة كما شمل التعاون مجال النقل الجوي ومصارف التجارة الخارجية⁽¹⁾ كما بدأ تعامل ليبيا الاقتصادي مع دول شرق إفريقيا منذ عام 1972م حيث عقدت اتفاقيات مع تلك الدول باستثناء جمهوريات كينيا وزامبيا ومالاوي وزيمبابوي، وقد شملت جميع مجالات التعاون الاقتصادي الفني مع ليبيا 1971م باستثناء نيجيريا التي لم يتعدى التعاون معها نطاق تقديم المساعدات عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية.

وقد شمل التعاون مع تلك الدول مجالات التجارة والتعدين والزراعة والبريد والمواصلات والنقل الجوي والمصارف و الشركات المشتركة، وبالرغم من عدم وجود علاقات سياسية تذكر مع دول جنوب إفريقيا إلا أنه كان هناك تعاون اقتصادي مع كل من مملكة ليستو، وجمهورية انغولا وجمهورية بوتسوانة وقد شمل التعاون إنشاء الشركات المشتركة بين الطرفين ومما تقدم تتضح جدية الموقف الليبي في استثمار فائض العوائد النفطية في دول القارة الإفريقية لما يحقق مصالح الاقتصاد الليبي الإفريقي ويؤدي إلى نتائج ذات أبعاد أمنية للقارة⁽²⁾ ، ويبرز هنا الفرق بين السياسة الخارجية الليبية و السياسة العربية التي فضلت استثمار القدر الأكبر من أموالها في مصارف أوربية بما يضمن لها الربح السريع وقد يرجع ذلك للاختلاف في الأهداف ، ويلاحظ أن سياسة المشاركة التي اتبعتها ليبيا مع الدول الإفريقية قد أدت إلى النتائج التالية:

- 1- جاءت بديلا للسياسة الاستغلالية الاحتكارية التي انتهجتها الدول الصناعة استغلالا لإفريقيا وخيراتها.
 - 2- أدت المصارف الليبية المشتركة إلى تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد الإفريقية على أسس تخدم الاقتصاد الوطني.
 - 3- تنمية الإنتاج الزراعي و الحيواني وتطوير المنتجات الزراعية في بعض البلدان الإفريقية.
 - 4- النهوض بالمجال الصناعي خاصة فيما يتعلق بالصناعات التي تقوم على الموارد المحلية بهدف حمايتها من الاستغلال .
 - 5- تهيئة فرص العمل لبروز المؤسسات الاقتصادية والشركات و المشروعات.
 - 6- تنشيط التجارة بين الدول الإفريقية نفسها وبين الدول الإفريقية وغيرها من الدول.
- ويلاحظ أن ليبيا رغم إمكانياتها المالية التي تستطيع أن تغطي كامل القارة الإفريقية بل أن هناك عددا من الشركات المشتركة قد صادفت كثير من العراقيل والمشاكل⁽²⁾ المالية و الإدارية و السياسية

(1) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات الإفريقية، مرجع سابق ، ص 290.
(2) المرجع نفسه .

(2) يقول تقرير ليبي رسمي: وقد عانت الشركات المشتركة مشاكل عديدة أدت إلى إفلاس بعضها وفتتها وتجميد البعض منها ودمج بعضها مع الشركات القابضة التي قامت كل من تشاد وإفريقيا الوسطى بتصفية تسع شركات مشتركة من جانب واحد بحيث وصل العدد الإجمالي للشركات التي تساهم فيها شركة الاستثمارات الإفريقية حتى 31

كما أن بعض التقارير ذكرت أن إنشاء الشركات المشتركة اعتمد على القرارات السياسية من دون إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية التي بموجبها يتخذ قرار تأسيس الشركة من عدمه وتظهر أفاق نجاحها من فشله ، و بالتالي فإنه يمكن أن تحدد أهم العراقيل التي وقفت أمام الشركات الليبية الإفريقية فيما يلي (1) :

1/ انعدام الاستقرار السياسي في اغلب الدول الإفريقية مما أدى إلى انهيار الشركات وضياع أصولها كلياً عند تغير أي نظام.

2/ عدم قدرة الشريك الإفريقي على دفع حصته في رأس مال الشركة ومساهمته بأصول غير صالحة (2).

3/ دفع حصة الشريك الإفريقي بالعملة المحلية.

4/ عدم القدرة على المنافسة عند التسويق الداخلي و الخارجي وعدم وجود قوانين لحماية المنتجات الداخلية في الداخل.

5/ تدخل المسؤولين الأفارقة في سياسة الشركات المشتركة بشكل يؤدي إلى تجاوز نظمها السياسية

6/ نقص الملكات الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع أو تولي الإدارة مع إصرار الشريك الإفريقي على تعيين قيادات محلية لأمر تتعلق بالسيادة.

7/ محدودية رأس مال الشركات مما يجعلها عديمة التأثير على صانعي القرار.

8/ انتقال إدارة الاستثمارات الليبية في إفريقيا من إدارة لإدارة لأكثر من الانتقالات

ومحاولة للتخلص من تلك العراقيل صدر عام 1999م قرار اللجنة الشعبية العامة على أسس الجدوى الاقتصادية (3).

2- الاستثمارات النفطية : تبدي اغلب الدول الإفريقية رغبتها في الدخول مع ليبيا في استثمارات نفطية سواء بشكل مستقل أو عن طريق المشاركة الثنائية أو المتعددة ، وفي هذا الجانب أعدت شركة الاستثمارات النفطية خطة طموحة يبلغ إجمالي المبلغ المقترح لها خمسمائة وتسعة وثمانون مليون دولار مقسمة على خمسة سنوات تهدف هذه الخطة إلى شراء ساعات تخزينية تقدر بحوالي مائة وخمسة وسبعون مليون دولار وإنشاء عدد مائة وأربعة و ثلاثين محطة وقود (4) ، و المشاركة في خط

ديسمبر 1996 إلى ثماني عشر شركة عاملة من بينها ثلاث شركات تجارية وعقارية في كل من أوغندا أو غامبيا أسست خلال عامي 1994-1995 للمزيد أنظر البرناوي العلاقات العربية الإفريقية ص 231.

(1) سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الإفريقية ، مرجع سابق ص ص 231، 232.

(2) سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الإفريقية ، مرجع سابق ص 233.

(2) المرجع نفسه.

(4) سليمان محمد عمر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا 1990 - 2000 ، مرجع سابق ص 76.

أنابيب لنقل المنتجات النفطية من الساحل إلى مدينة غاندي بجمهورية الكونغو الديمقراطية بطول مائة وخمسين كيلومتر وسعة ثمان مائة ألف متر مكعب من الجازولين ووقود الطائرات بتكلفة قدرها مائة وخمسون مليون دولار و المشاركة في توسيع وصيانة مصفاة سوكير (soc air) بنسبة 30% مع الشركتين السابقتين وهما الحكومة الكونغولية وشركة أجيب وبتكلفة مبدئية قدرها مائة وخمسون مليون دولار حيث تغطي 75% من الاستهلاك المحلي مضافا إليها ثلاثة وعشرون مليون دولار لإصلاح رصيف المصفاة وخط الأنابيب البري كما توجد استثمارات أخرى في جنوب إفريقيا منها المساهمة في ساعات تكريرية وإنشاء عدد من المحطات المساهمة في الاستثمار النفطي بإحدى الشركات النفطية ، وكذلك إقامة العديد من محطات الوقود في تجمع دول الساحل و الصحراء⁽¹⁾ وبذلك نجد أن ليبيا من خلال وضع ثقلها المالي و الاقتصادي في اغلب الدول الإفريقية ومن خلال استثمار عوائدها النفطية فيها قد تميزت عن باقي الدول العربية وحققت العديد من الأهداف كما خطت خطوات ملموسة في طريق توحيد القارة الإفريقية وقد يكون ذلك التمييز ناتج عن اختلاف أهدافها ومبادئها عن الدول العربية.

✓ ب - دعم خطط التنمية الإفريقية وتخليص القارة من التبعية :

إن اغلب دول القارة الإفريقية هي دول فقيرة يسودها الجهل والتخلف وتهزها الصراعات الأهلية و الحدودية أي أنها تعاني حالة من عدم الاستقرار السياسي وذلك من أكثر عوائق التنمية و التطور في هذه القارة⁽²⁾ ، ومع أنها مليئة بالخيرات و الثروات و الموارد الطبيعية التي لا تستطيع دولها استغلالها و الاستفادة منها الأمر الذي جعل الدول الصناعية تتنافس للحصول على أكثر قدر من تلك الموارد ، ولا اعتبارات دينية و عرقية و جيوبوليتيكية وأمنية اهتمت ليبيا بدعم القارة الإفريقية واهتمت بمسألة إقامة ودعم خطط التنمية فيها من اجل القضاء على جميع المشاكل التي تعاني منها القارة وتخليصها من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية حتى تصل إلى مرحلة تكوين اتحاد إقليمي سياسي واقتصادي وهو ما عرف في السياسة الخارجية الليبية بهدف الوحدة الإفريقية الشاملة ، وقد تمثل دور ليبيا في دعم خطط التنمية الإفريقية في ثلاث جوانب رئيسية هي :

1- مساهمة ليبيا في مؤسسات التمويل الإفريقية .

2- تقديم القروض للدول الإفريقية .

3- تقديم المساعدات للدول الإفريقية .

(2) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي و التوجه الإفريقي 1969-2005 مرجع سابق ص 83 .

(2) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه العربي و التوجه الإفريقي 1969-2005 مرجع السابق ص ص 83 ، 84 .

المطلب الثالث : الأهداف الثقافية

تعد إفريقيا منطقة مهمة للعالم بأسره، فهي تشكل بعدا اقتصاديا لكثير من دول العالم وخاصة الصين واليابان اللتين تعتمدان عليها في الحصول على بعض مواردهما الأولية اللازمة للصناعة كما تستخدم سوقا لتسويق تلك الصناعات⁽¹⁾. كما أنها تمثل بعدا اقتصاديا واستراتيجيا وأمنيا لدول أخرى مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وانطلاقا من تلك الأهمية التي تمثلها إفريقيا فقد انطلقت تلك الدول للتركيز على الجانب الثقافي في حياة الشعوب الإفريقية نظرا لما لتلك الجوانب من أهمية في تعزيز السيطرة وتوثيق المعلومات⁽²⁾، فالأوروبيون بعد أن رحلوا من إفريقيا لم يتركوا إلا الثقافة وأنهم إنما يأخذون الإفريقيون بها ويأتونهم من بابها في تكوين اختياراتهم السياسية وتوجيه علاقاتهم الاقتصادية حتى أنهم قسموا الإفريقيين إلى ناطقين بالفرنسية وناطقين بالإنجليزية، والإفريقيين أنفسهم يعرفون أنفسهم بهذا التصنيف فيقول أحدهم أنا فرانكفوني أو انكفوني. والشاهد على ذلك ما تتميز به العلاقات الفرنسية مع الدول الإفريقية حيث تركز في تعاونها الثقافي مع تلك الدول على التعامل بالدرجة الأولى مع الشعوب وتعتمد على عدة عناصر منها اللغة المشتركة والمؤسسات التعليمية في إفريقيا والقمة الفرانكوإفريقية والفرانكفونية وهي الدول الناطقة بالفرنسية في العالم ومنها الدول الإفريقية⁽³⁾ ولقد كان للثقافة العربية والإسلامية السبق في الوصول إلى إفريقيا، فعن طريق مدن ليبيا وواحاتها انتشر الدين والحضارة الإسلامية في إفريقيا كما انطلقت عن طريقها المؤثرات اللغوية والحضارية بواسطة التجارة والهجرة المتبادلة مما أدى إلى غرس الثقافة العربية الإسلامية في وجدان الإنسان الإفريقي، وظهر الفقهاء الأفارقة الذين تشربوا هذه الثقافة مما أدى إلى ظهور ممالك إسلامية إفريقية في مالي والنيجر وحول بحيرة تشاد، وغلب عليها الطابع العربي الإسلامي ولقد لعب الموقع الجغرافي لليبيا دورا بارزا في دعم العلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية في السابق باعتبارها مدخلا يوصل إلى وسط القارة وجنوبها وبوابة تجاه أوروبا، وإذا تتبعنا الأحداث التاريخية نجد هناك صلات تجارية قديمة بين عرب الساحل عموما وسكان طرابلس خصوصا وبين الدول الإفريقية وخاصة أرض السودان الغربي وقد استمر التواصل الثقافي بين العرب والأفارقة، وبالرغم من أن أول اتصال بين العرب والأفارقة⁽⁴⁾ بعد ظهور الإسلام كان اتصالا فكريا إلا أن عقد السبعينات اتسم بوجود حرص كبير على تأسيس وتطوير أوجه التعاون السياسي

(1) المرجع نفسه .

(2) محي الدين نصار، العلاقات الثقافية بين إفريقيا والعرب (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1987) ص 498.(3) إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد 143 يناير 2001 ص 14.(4) جاسم محمد ظاهر، "الأثر الليبي في الفضاء الإفريقي"، فضاءات، العدد 26 يوليو 2006 ص 100.

والاقتصادي والمالي بسبب الأزمة الاقتصادية، التي عانت منها القارة الإفريقية، الأمر الذي جعل الدول الإفريقية تركز على الجانب المالي أكثر من تركيزها على المجالات الثقافية، كما أنه من الواضح أن عدم التحمس للجانب الثقافي ناتج عن تلك الموارد والحوجز التي غرستها الظاهرة الاستعمارية في ذهن الإنسان الإفريقي للفصل بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية، وانطلاقاً من ذلك وباعتبار أن إفريقيا تمثل بعداً إستراتيجياً مهماً لليبيا إلى جانب وحدة المصير المشترك بين ليبيا والدول الإفريقية بدأت ليبيا بعد عام 1969 سعيها الجاد لتعزيز تعاونها الثقافي مع الدول الإفريقية، حيث أخذ التعاون العربي الإفريقي من الجانب الليبي شقين الأول عن طريق المنظمات الإقليمية والثاني بالتعاون المباشر الثنائي بين ليبيا والدول الإفريقية، ويتجلى الهدف الليبي العام في هذا الجانب في تعزيز التعاون في جميع المجالات ومنها تعزيز العلاقات الثقافية، وإحياء العلاقات التاريخية، ولقد أكدت هذه الحقيقة البيانات المشتركة التي صدرت عن ليبيا والدول الإفريقية والتي تمثلت في العمل على التنمية البشرية لشعوب القارة بواسطة البرامج الثقافية، كما يتضح أيضاً من خلال تصريحات العقيد القذافي عند إجابته عن أسئلة بعض الصحفيين مؤكداً على أهمية الدور الثقافي الليبي في إفريقيا⁽¹⁾، وموضحاً الفرق بينه وبين الدور الذي تقوم به أوروبا حيث يجب عن سؤال وجهته له صحيفة ليبراسيون الفرنسية قائلاً "نحن لا ندعو إلى تعريب إفريقيا نحن نحترم الثقافات الإفريقية المحلية والأديان واللغات الإفريقية نحن لا نفرض لغتنا وإلا لأصبحنا مستعمرين مثل أوروبا" وبذلك سعت ليبيا إلى تحقيق أكبر قدر من تواجدها الثقافي في إفريقيا وسخرت جزءاً كبيراً من مواردها لتحقيق أكبر قدر من التعاون الثقافي مع الدول الإفريقية وكانت سياستها الخارجية في هذا الجانب متضمنة لبعض الأهداف الحيوية التي رأينا أن أهمها قد تمثلت في الآتي:

- توثيق التواصل الثقافي ودعم برامج التنمية الثقافية الإفريقية.
- تنمية حركة المد الإسلامي ونشر اللغة العربية في إفريقيا.

أولاً : توثيق التواصل الثقافي ودعم برامج التنمية الثقافية الإفريقية

سعت ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح إلى تعميق التواصل الثقافي بينها وبين الدول الإفريقية ودعم التنمية الثقافية الإفريقية، وقد ساعدها في ذلك عدة عوامل منها العامل الجغرافي المتمثل في موقعها والعامل الاقتصادي المتمثل في الوفرة المالية التي حظيت بها فوظفت العديد من قدراتها لهذا الغرض، وقد تميز التعاون بين الطرفين في الجانب الثقافي بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثقافية المبرمة مع الدول الإفريقية يتبين أنها شملت العديد من أوجه الدعم وتقديم المساعدات المتنوعة التي من شأنها الإسهام في دعم التعاون الثقافي حسب التقسيم الجغرافي للمناطق الإفريقية دون التمييز بين ديانات تلك

(2) مصطفى أحمد البليعزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 94.

الدول⁽¹⁾. سواء كانت تدين الإسلام أم المسيحية أم يعتبرها من الديانات الإفريقية وقد تضمنت تلك الاتفاقيات تقديم منح دراسية للطلبة الأفارقة الدارسين بالجامعات الليبية فضلا عن إنشاء المراكز الثقافية الإسلامية في كل الدول الإفريقية الواقعة غرب القارة مثل جمهورية السنغال وجمهورية غينيا كوناكري وجمهورية مالي وجمهورية غامبيا وجمهورية سيراليون وجمهورية غينيا بيساو وجمهورية بنين وجمهورية الغابون وجمهورية فولتا العليا وجمهورية ساوتومي وبرنسيب وجمهورية توجو، ويضاف إلى ذلك قيام ليبيا بدفع مرتبات مدرسي المرحلة الإعدادية لتلك الدول ، كما عقدت ليبيا معاهدات للتعاون الثقافي مع تسع دول واقعة في شرق إفريقيا، أخذت بموجبها تقديم المنح الدراسية والمساعدات العينية لسد نواقص المدارس والجامعات من الكتب والمعامل، وهي جمهورية بروندي وجمهورية رواندا وجمهورية أوغندا وجمهورية جزر القمر وجمهورية كينيا وجمهورية مدغشقر وجمهورية تنزانيا وجمهورية موزمبيق وإثيوبيا⁽¹⁾ أما دول وسط إفريقيا فقد ارتبطت مع كل من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى والكامرون ونيجيريا وزائير باتفاقيات تعاون ثقافي مع ليبيا قدمت خلالها ليبيا لتلك الدول مساعدات عينية في مجال التعليم والمنح الدراسية والمساعدات المادية لشراء الكتب والدوريات العلمية ، ومن دول جنوب أفريقيا ارتبطت بكل من ليستو وانجولا وبوتسوانا فقط مع ليبيا باتفاقيات تعاون ثقافي تحصلت خلالها الدول الثلاث على منح دراسية في الجامعات الليبية ، وفي مراكز التدريب التقني والمصرفي ومعاهد النفط ، ولم تقتصر ليبيا في علاقاتها الثقافية بالدول الأفريقية على إبرام المعاهدات الثنائية مع الدول الأفريقية بل بادرت ودولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1975 إلى إنشاء هيئة مشتركة تجسد العمل العربي المشترك بهدف توطيد الصلات الثقافية مع الدول الأفريقية⁽²⁾ وتنميتها بما يخدم المجتمعات الأفريقية ومن ابرز ما قامت به الهيئة إنشاء مراكز ثقافية إسلامية اشتملت على مساجد ومدارس ومستوصفات وقاعات محاضرات وأقسام داخلية للطلاب وملاعب للأنشطة الرياضية وقد بادرت ليبيا بدعم البرامج الثقافية التي تنفذها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حيث وقعت اتفاقا مع المنظمة عام 1977 نص على دفع مبلغ مليوني دولار أمريكي لدعم البرامج الخاصة بنشر اللغة العربية وثقافتها في أفريقيا وتطويرها عن طريق نشر المعاجم الأفريقية بحروف عربية وجمع المخطوطات الأفريقية المكتوبة بالخط العربي ورفد الجامعات الأفريقية بالمراجع والكتب الدينية وتعريب التعليم في الدول العربية الأفريقية ذات الوضع الثقافي الخاص مثل : جيبوتي والصومال وإرسال الأساتذة والخبراء لتنظيم دورات في اللغة العربية ،

(1) محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية و الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 430 .

(1) محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ص 431 .

(2) المرجع نفسه .

كما أسهمت ليبيا في منظمة اليونسكو^(*) بمبلغ مليون ومائتي وعشرون ألف دولار وجاء هذا الإسهام نتيجة اعتبار ليبيا أن مسألة إعادة كتابة التاريخ الأفريقي من أولويات دعم برامج التنمية الثقافية في أفريقيا وكان هذا الإسهام من أجل إخراج مشروع تدوين تاريخ أفريقيا العام إلى حيز التنفيذ بحيث تصدر طبعة أصلية مطابقة للطبعتين الصادرتين بالفرنسية والانجليزية وترجم وتنتشر في طبعات مختصرة إلى بعض اللغات الأفريقية مثل: الهوسا والسواحلية واليوربا والبامبارا والفولانية⁽¹⁾ وبالإضافة لتلك الوقائع الملموسة التي تشهد على الدور الليبي في تعزيز التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية ، يمكن أن نلتمس أهمية الجانب الثقافي في السياسة الخارجية الليبية تجاه تلك الدول من خلال خطب وأحاديث قائد الثورة الليبية التي تؤكد على دعم البرامج التنموية في أفريقيا وتؤكد على أهمية تحصين أفريقيا والوطن العربي ضد الثقافات الغازية التي تستهدف ضرب قيم وثقافة تلك الدول واستبدالها بثقافات غريبة ويأتي ذلك من إدراك ليبيا بان الوطن العربي وأفريقيا يمثلان الامتداد الجيوليتيكي لها .

ثانيا : تنمية حركة المد الإسلامي ونشر اللغة العربية في أفريقيا

اللغة والدين من أبرز السمات الثقافية لأي مجتمع من المجتمعات ، ومن العوامل المهمة في تحديد هويتها الثقافية ، وقد كان هذا من المدركات الأساسية لدى القيادة السياسية الليبية ولذلك كان للسياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا دور في نشر الدين الإسلامي واللغة العربية في الدول الأفريقية والشاهد على ذلك تأسيس جمعية الدعوة الإسلامية في 13 مايو 1972 التي تبرز الدعم الليبي للوجود الإسلامي في القارة الأفريقية وغيرها من قارات العالم ، فمن أهم أهدافها تعليم القرآن الكريم والسيرة النبوية والعمل على نشر اللغة العربية⁽¹⁾ . ومن أجل ذلك اهتمت الجمعية بإعداد الدعاة إعدادا يمكنهم من تحقيق أهداف الجمعية وغاياتها ، وتتويجا لتحقيق تلك الأهداف تم تأسيس كلية الدعوة الإسلامية عام 1974 ومن بين أهداف الجمعية أيضاً تقديم الدعم المالي والمعنوي للجمعيات والمؤسسات الإسلامية لمساعدتها في بناء المساجد والمساعدات المادية على أداء فريضة الحج وتوزيع الكتب

^(*) نصت الاتفاقية المبرمة بين ليبيا ومنظمة اليونسكو في نوفمبر 1977 على أن المدير العام لليونسكو يرحب بتوثيق التعاون بين اليونسكو وليبيا على النحو الذي يسهم في تحقيق أهداف اليونسكو عن طريق تعزيز النهوض بالتربية والعلم والثقافة والإعلام في الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين بتقديم أموال لحساب اليونسكو الخاص . أنظر محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، ص 335 .

(1) محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 335 .

(1) محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 335 .

الدينية والمصحف الشريف والعمل على دفع مرتبات الدعاة واستضافة المؤتمرات الدينية ، وكل ذلك كانت له قيمة كبيرة في بناء الجسور الثقافية بين الفضاء العربي والأفريقي وفي مجال نشر الدين الإسلامي تقوم كلية الدعوة الإسلامية بدور بارز ، حيث تفتح أبوابها للطلاب الأفارقة وغيرهم من أبناء المسلمين وتوفر لهم وسائل النقل من بلادهم إلى الكلية و العودة ، كما يحضى هؤلاء الطلاب بالإقامة ويمنحون منحا مالية شهرية ويزودون بالكتب مجانا ، ويدربون علاوة على دراستهم على المهن التي تساعد على أداء رسالتهم في بلادهم ، وتتاح الفرص للمتفوقين منهم لمواصلة دراستهم العليا بالكلية أو غيرها ، فإذا أتموا دراستهم وتحصلوا على شهاداتهم العلمية ، خيروا بين العمل كدعاة ومرشدين للإسلام في بلادهم على أن يتقاضوا مرتباتهم من الكلية وبين أن يختاروا العمل الذي يتفق مع ميولهم .

و رغباتهم في الحياة ويبقى اتصال الجميع بالكلية مستمرا ، حيث يعقد كل أربع سنوات ملتقى خريجي كلية الدعوة الإسلامية فيحضر هؤلاء الطلاب من بلادهم على نفقة الكلية ، ويلتقون بأساتذتهم والمسؤولين عن الكلية ويطرحون المشاكل التي تواجههم في تنفيذ رسالتهم⁽¹⁾ ، وفي هذا الجانب يذكر أيضا دور جمعية الدعوة الإسلامية في إنشاء المساجد فقامت بإنشاء المسجد الكبير في نيامي عاصمة النيجر الذي بلغت تكاليفه أربعمائة وثمانية وأربعون ألف دينار ليبي وكذلك بناء مسجد في كمار بمدغشقر ، وبناء مسجد في الجابون وتجهيزه بالمستلزمات المطلوبة ، وفي هذا الجانب كان حرص قائد الثورة الليبية وتأكيد دأما على أهمية التواصل الثقافي والاجتماعي مع الشعوب الأفريقية حيث إن كثيرا من عناصر الآداب والفنون الأفريقية ترجع إلى الثقافة العربية التي هي ثقافة ليبيا فقد قام العقيد معمر القذافي بزيارة إلى مدينة نيامي بالنيجر ومدينة كانو النيجيرية عام 1997 ومدينة نجامينا التشادية عام 1989 وهما الزيارتان اللتان اتخذتا طابعا دينيا حيث أم العقيد القذافي جموع المصلين في صلاة الجمعة ، كما تضمنت الزيارتان دعوة الأفارقة للإسلام⁽¹⁾ . وكل ما سبق يؤكد على دور ليبيا في نشر الإسلام في أفريقيا كما يؤكد على أهمية العامل الديني في التركيبة الاجتماعية والثقافية لأفريقيا ، أما على صعيد تعليم اللغة العربية فقد كانت لليبيا جهود بارزة ، حيث أنشئ منذ سنين عديدة معهد للبعوث الإسلامية يؤمه الطلاب الأفارقة فيتعلمون اللغة العربية والعلوم الشرعية وغيرها من العلوم الأخرى ، ثم يلتحق من اجتاز منهم الامتحانات بكلية الدعوة الإسلامية أو غيرها من الجامعات الليبية الأخرى ، كما تستقبل الجامعات المختلفة في ليبيا الطلاب الأفارقة كل عام لتلقي علوم الطب

(1) عبد السلام أبو السعد ، البعثات التعليمية وأثرها في ترسيخ الثقافة بين الشعوب (طرابلس: كلية الدعوة الإسلامية 1999) ص 31 .

(2) محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 344 .

(3) سليمان محمد عمر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، مرجع سابق ، ص 80 .

والهندسة والزراعة والقانون والعلوم التطبيقية وغيرها ، ويمنحون منحا مالية تساعدهم على مواصلة تعليمهم وتوفر لهم الإقامة والكتب مجانا⁽¹⁾ ، وليبيا اليوم تدرک أهمية التواصل الثقافي وتدرک أن اللغة العربية هي من أكثر اللغات الأفريقية انتشارا في الماضي والحاضر و بها كتب الأفارقة وألغوا وأسهموا في الفكر العربي ، ومازالت جامعة تمبكتو شاهدا على ذلك من خلال مخطوطاتها الموجودة في الخارج ومؤسساتها التعليمية التي قامت في ظل الموروثات الإسلامية لغة وثقافة ولهذا ومن اجل الإبقاء على الصلات الروحية و الثقافية مع أفريقيا ، قدمت ليبيا دعما كبيرا للمنظمة العربية للتربية والعلوم الثقافية الإسلامية كما قدمت الدعم والعون المالي الكبير إلى اليونسكو ، إسهاما منها في مشروع الحضارة الأفريقية ، وتتوجعا للجهود الليبية لدعم التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية ولمبررات جغرافية و تاريخية واجتماعية وثقافية إضافة إلى مبررات اقتصادية وسياسية⁽²⁾ أعلنت ليبيا إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء نواة لوحدة أفريقية مستقلة ، وما يمكن ملاحظته عن التعاون الثقافي بين ليبيا و الدول الأفريقية انه لا تتوفر بيانات حول المساعدات الليبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة غير انه من الثابت أن ليبيا لم تعد تشتترط في مساعداتها أو قروضها العداء للغرب ، إنما تشتترط دعم أهدافها الجديدة في أفريقيا مثل تعزيز الوحدة الأفريقية فقبل قمة لومي أعلنت القيادة الليبية تخصيصها لمبالغ مالية للطلاب الأفارقة ، كما أعلن القائد معمر القذافي عن تحمل بلاده لأي دعم مالي مطلوب لإنشاء الاتحاد الأفريقي وبهذا يمكن أن نخلص إلى أن التعاون الثقافي بين ليبيا والدول الأفريقية قد اتسم بثلاث خصائص أولها : أنه جاء ضمن إطار التعاون الجماعي من خلال المؤسسات الثقافية العربية مثل منظمة (السكو) والمنظمة الدولية (اليونسكو) وثانيها : التعاون الثنائي من خلال الاتفاقيات التي تدرج ضمن الاتفاقيات العامة التي أبرمتها ليبيا مع الدول الأفريقية وثالثها : التعاون المشترك الذي مثلته الهيئة المشتركة بين ليبيا ودولة الإمارات العربية ، كما أن ذلك التعاون قد قام على أسس منها المشاركة في التنمية البشرية لشعوب القارة عن طريق البرامج الثقافية والاجتماعية وتقديم المنح وإقامة المراكز الثقافية الأجنبية والالتزام بتطبيق مقترحاته ودعم التعاون الأفريقي العربي ومشروعاته⁽¹⁾. وتنفيذ برامج ومشروعات دعم التعاون الأفريقي العربي والإسهام في دعم المؤسسات الثقافية العربية الأفريقية و الدولية وتوفير التمويل اللازم لأنشطتها وبرامجها في

(1) عبد السلام أبو السعد ، البعثات التعليمية وأثرها في ترسيخ الثقافة بين الشعوب ، مرجع سابق ص 31.

(2) المرجع نفسه .

(1) صدر هذا الميثاق عن الدورة العادية الثالثة عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، التي انعقدت بمدينة (بورت لويس) بجمهورية موريشيوس في يوليو عام 1976 ، ومن بين ما جاء في أهداف الميثاق الثقافي لتشجيع التعاون الثقافي بين الدول الأفريقية من اجل توطيد دعائم الوحدة الأفريقية وكذلك تشجيع التعاون الدولي حيث يمكن لأفريقيا أن تقدم إسهامها في الثقافة الإنسانيةللمزيد انظر : محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سابق ، ص 333 .

القارة الأفريقية ، وبذلك يمكن أن ندرك توافق ذلك التوجه الثقافي الليبي لأفريقيا مع توجهها السياسي و الاقتصادي ومع أهدافها العامة التي تتمثل في الوحدة الأفريقية الشاملة وتحقيق امن القارة وتقدمها .

المبحث الثالث : التحول في السياسة الخارجية الليبية

السياسة الخارجية لأية دولة من دول العالم لا يمكن على ما يبدو أن تثبت تجاه منطقة أو دولة أخرى فإذا التقت المصالح وتوافقت الرؤى تحسنت العلاقات وإذا اختلفت ساءت العلاقات بينها . والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية والدول الإفريقية بعد قيام ثورة الفاتح يدرك جيدا تفاعلها مع الجانبين متأثرة بالأوضاع الدولية من جهة ومندفعة لتحقيق أهدافها من جهة أخرى وكان هذا التفاعل يتأرجح بين التركيز على الجانب العربي تارة والتركيز على الجانب الإفريقي تارة أخرى وفقا لما تمليه عليها الظروف الدولية والإقليمية⁽¹⁾ . والسؤال الذي يطرح هو لماذا يبدو على السياسة الخارجية الليبية تفاعلها مع الجانبين بقوة وانتقالها من التركيز على جانب من دون الآخر من فترة لأخرى؟ هذا ما قد تم توضيحه من خلال عرض أهداف السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا في المبحث السابق كإجابة عن الجزء الأول من السؤال، أما الجزء الثاني فسنحاول الإجابة عنه من خلال عرض أسباب ومظاهر ونتائج التحول في السياسة الخارجية في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب يتناول الأول الأسباب والثاني المظاهر و الثالث النتائج.

المطلب الأول: مظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية

مظاهر السياسة الخارجية هي سلوكيات دولة ما تجاه دولة أو مجموعة دول أخرى وهي المؤشرات التي تدل على نوع التوجه السياسي الخارجي لأي دولة⁽²⁾ هل هو توجه سلمي أم عدواني أو هل هو توجه مرن أو معقد ، والسياسة الخارجية الليبية امتازت باتجاهها لأكثر من توجه لتحقيق

(1) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969- 2005 مرجع سابق ص 100 .
(2) المرجع نفسه .

أهدافها وكان من بين تلك التوجهات التوجه العربي والتوجه الإفريقي وكان لها هامشا كبيرا من الحركة بين التوجهين، ويلاحظ عليها في مراحل تعاملها مع الجانبين العربي والإفريقي أنه ثمة تحول في السلوك السياسي الليبي الخارجي من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الإفريقي، وكان لهذا التحول بعض المظاهر سنحاول توضيحها من خلال محورين :

- تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية.
- زيادة اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالدول والتجمعات الإفريقية.

أولاً: تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية: الدائرة العربية من أول وأهم الدوائر التي تعاملت معها ليبيا قبل وبعد قيام ثورة الفاتح 1969. فقبل الثورة كان لليبيا اهتمام بالدول العربية وترجع بعض أسبابه إلى اهتمام بعض تلك الدول بليبيا وقضاياها وكان أهمها الاهتمام المصري أيام الرئيس جمال عبد الناصر لتخليص ليبيا من الاحتلال والقواعد العسكرية الأجنبية⁽¹⁾ ، وبعد الثورة اعتبرت الدول العربية ميدانا من الميادين المهمة للدبلوماسية الليبية كما أنها عولت عليها كثيرا في تحقيق أهدافها الدولية والإقليمية، فكانت ترى في تجميع قدرات الدول العربية السبيل لمواجهة التحديات الخارجية المترتبة بالوطن العربي فاتجهت السياسة الخارجية الليبية بقوة نحو الدول العربية وبكل ثقة في أن الأهداف التي تم تحديدها سيتم تحقيق أغلبها من خلال الدائرة العربية وذلك للروابط العرقية والتاريخية والدينية التي تربط ليبيا بالدول العربية وكذلك للمصير المشترك ، وبمرور فترة من الزمن وتحديدا مع نهاية عقد الثمانيات غيرت السياسة الخارجية الليبية من توجهها نحو الدول العربية كأولوية التعامل من المرتبة الأولى في علاقاتها الدبلوماسية والانتمائية وعدم التعويل عليها كثيرا في تحقيق أغلب أهدافها وخاصة الأهداف القومية وهذا يدعو للتساؤل لماذا تغير توجه السياسة الخارجية الليبية من الاهتمام التام والمتزايد بالدول العربية ووضعها في المرتبة الأولى في معاملاتنا الخارجية ، إلى عدم التعويل عليها ونقلها من المرتبة التي كانت تحظر بها في التعامل ونقل الثقل الدبلوماسي لإفريقيا ؟

والإجابة عن هذا السؤال تستلزم معرفة أسباب ذلك التغير والتراجع في السياسة الخارجية الليبية وأهم مظاهره⁽²⁾:

وعند الحديث عن أسباب تراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية نجدها لا تختلف كثيرا عن الأهداف التي دفعت ليبيا في التركيز على الدول الإفريقية في تحقيق بعض أهدافها والتي تم ذكرها في المبحث السابق حيث تعتبر مواقف الدول العربية من قضية الوحدة العربية وقضية الصراع العربي الإسرائيلي

(1) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 101 .

(2) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969 - 2005 مرجع سابق ص 102 .

وقضية لوكرابي من أهم الأسباب التي دعت ليبيا إلى التقليل من الاهتمام بالجانب العربي في سياستها الخارجية والتركيز على الجانب الإفريقي :

فالسبب الأول: هو قضية الوحدة العربية والتي انتهت فيها جميع المحاولات الليبية بالفشل وكان لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الليبية ، وأدت إلى وجود ليبيا في حالة من الإحباط واليأس في تحقيق الوحدة، لأن الظروف المحيطة بالأنظمة السياسية العربية تدفع إلى التجزئة والتشتت و لا تدفع إلى الوحدة ، كما أن تباين الأنظمة السياسية في الوطن العربي بالإضافة إلى تأثير الدول الاستعمارية الراغبة في العودة إلى الوطن العربي والسيطرة على دوله من خلال سياسة المصالح والإملاءات التي تفرضها على الدول الصغيرة ، كانت من العوائق التي تقف في طريق الوحدة فجميع الدول العربية لديها الرغبة في الوحدة ، لكن التدخل السياسي الخارجي أدى إلى فشل كل المحاولات الوحودية وبهذا فان السياسة الخارجية الليبية تأثرت كثيرا بمحاولات الفشل المتتالية ولكن لان الوحدة العربية من أسمى الأهداف التي سعت ليبيا إلى تحقيقها فلم تقطع الأمل في تحقيقها لأنها السبيل الوحيد لتجميع قدرات الأمة و القضاء على جميع العقبات ولم تعلن عن تخليها عن هذا الهدف بالرغم من تراجع اهتمامها بالدول العربية⁽¹⁾ .

أما السبب الثاني : لتراجع اهتمام ليبيا بالدول العربية وهو الذي تربطه الرؤية الليبية بالسبب الأول فهو موقف بعض الدول العربية من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أقدمت بعض الدول العربية على اتفاقيات سلام وحسن جوار مع إسرائيل ومنها مصر والأردن وهما الدولتان اللتان تعتبران خط المواجهة في وقف التمدد الإسرائيلي مما تسبب في شرخ جسد الأمة العربية وجعل الدول العربية تنقسم على نفسها بين مؤيد ومعارض لتلك الاتفاقيات ، وقد مثلت اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل خطأ فاصلا وحالة إحباط عامة اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، ثم قامت بعض الدول العربية الأخرى بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني مثل قطر وتونس وموريتانيا الأمر الذي جعل الأمل في تحقيق الوحدة العربية يتضاءل في حين أن الرؤية الليبية لتسوية هذا الصراع تقوم على أن تحرير الأراضي العربية لا يتم إلا بحشد الإمكانيات العربية وتوحيدها⁽²⁾ .

وفي هذا الجانب كانت مواقف الجامعة العربية سلبية فلم تستجب لطلب ليبيا باتخاذ إجراءات ضد الدول العربية التي قامت بإعادة علاقاتها مع مصر خرقا لمؤتمر بغداد، كما أنها لم تستجب لطلب ليبيا بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل.

(1) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع

سابق ص ص 102 ، 103 .

(2) المرجع نفسه .

أما السبب الثالث : لتراجع الاهتمام الليبي بالدول العربية هو موقف الدول العربية من قضية لوكيربي التي جعلت ليبيا في عزلة وحصار لسنين طويلة وهي من أخطر الأزمات التي مرت بها ليبيا حيث أوقفتها على أعتاب حرب مصيرية مع أقوى ثلاثة دول في العالم ، فقد برزت تلك الأزمة مع تدهور العلاقات بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى وهما دولتان محوريتان في دول الاتحاد الأوروبي وعضوان دائمان في مجلس الأمن⁽¹⁾.

ولمجابة هذه القضية تحركت ليبيا دوليا وعربيا ، ففي الجانب العربي اتجهت أولا إلى دول الاتحاد المغاربي باعتبارها عضوا فيه من أجل الوقوف معها في الأزمة ومساندتها في المحافل الدولية والدفاع عنها في حالة قيام أي هجوم عسكري ضدها وذلك استنادا للمعاهدة المشتركة المبرمة بين دول الاتحاد والتي تنص على أن أي اعتداء خارجي على أي دولة عضو بالاتحاد يعتبر اعتداء على الاتحاد بأكمله ، من خلال قيام أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بزيارة إلى دول الاتحاد: (تونس- الجزائر- المغرب) لاطلاعهم على الموقف وأسباب الاتهام وطلب منهم الوقوف مع ليبيا إلا أن تلك المساعي لم تجد أي تضامن مغاربي فالطرف المتضرر في هذه القضية هو عضو مؤسس وفاعل في الاتحاد ينتمي إلى الكيان المغاربي وتربطه بأعضائه اتفاقيات وعلاقات متبادلة ومصالح اقتصادية مشتركة ، بينما الطرف الثاني المقابل دول دائمة العضوية في مجلس الأمن وتملك قوة سياسية واقتصادية مؤثرة في العالم وتمتد دول الاتحاد باستثناء ليبيا بمساعدات ومعونات وتسهيلات مهمة أضف إلى ذلك العملة المغاربية التي تقدر بالملايين في فرنسا وحدها، وهذا ما جعل الدول المغاربية في موقف صعب وحساس من حيث الاختيار بين الوقوف مع ليبيا أو مساندة الدول الغربية في عدوانها عليها⁽²⁾. غير أن الدول المغاربية نفذت الحظر الذي فرض على ليبيا مباشرة ولم تقف عند الحد فقد قامت المغرب باتهام ليبيا بأنها ترعى الإرهاب وأنها ترفض الاستجابة للقرارات الدولية برفضها تسليم المواطنين المتهمين وهي تعلم مسبقا أن ليبيا لم تخالف القوانين الدولية ذلك لأن اتفاقية مونتريال المبرمة في 23 ديسمبر 1971 التي تنظر في قضايا حوادث الطيران المدني أوضحت دون لبس في المادتين (7) و(8) أن الدولة التي يتواجد على أراضيها المتهمون المشتبه بهم لها حق في أن تختار بين تسليمهم أو محاكمتهم بنفسها ، كما أن الجزائر رفضت استقبال الطائرات الليبية بموجب قرار الحظر في حين أن الدول الإفريقية خرقت الحظر الجوي المفروض على ليبيا وأعلنت التزامها ومساندتها لليبيا⁽³⁾.

(1) سالم حسين البرناوي ، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 257 .
(2) أبو القاسم مبروك أبو القاسم، تأثير العوامل السياسية على اتحاد المغرب العربي، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007) ص ص 75 ، 76 .
(3) أبو القاسم مبروك أبو القاسم، تأثير العوامل السياسية على اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق ص 76 .

وتوجهت ليبيا فيما بعد إلى الدول العربية الأخرى فلم تجد منها التأييد الكافي الذي وجدته من الدول الإفريقية .

ويمكن أن نضيف إلى تلك الأسباب والتي سيأتي التفصيل فيها في المطلب القادم إضافة إلى الأسباب الثلاثة السابقة سببا آخر وهو لجوء الدول العربية في حل مشاكلها إلى الدول الغربية بالإضافة إلى تنسيق سياستها مع الغرب بدلا من تنسيقها مع بعضها البعض بالرغم من نصوص ميثاق الجامعة العربية والاتفاقيات الثنائية والقمة العربية على تنسيق السياسات العربية بما يخدم مصالح الأمة العربية.

فلما كانت تلك الأسباب تمس أهم أهداف السياسة الخارجية الليبية وأهم طموحاتها كما تمس أهم أزماتها كان لزاما أن يكون لها تأثير على سياسة ليبيا الخارجية تجاه الدول العربية وهذا التأثير تمثل في تراجع اهتمام السياسة الخارجية الليبية بالدول العربية⁽¹⁾.

وكانت له عدة مظاهر ومن تلك المظاهر أن ليبيا أوقفت مطالبة الدول العربية بتحقيق الوحدة العربية بعد أن فشلت كل المحاولات الوحدوية معها ، كما أن عدم مساندة الدول العربية لليبيا في أزمة لوكربي بل ووقوف بعضها ضد ليبيا أدى إلى طلب العقيد معمر القذافي في الانسحاب من الجامعة العربية خاصة بعدما لمست ليبيا من مساندة الدول الإفريقية لها بعد قمة (واجادوجو) 1998م ، ولم يوقف ليبيا عن خروجها من الجامعة العربية إلا تدخل بعض الدول مثل مصر⁽²⁾ بالإضافة لذلك فقد أعلنت ليبيا رسميا عن اعتذارها في شهر يناير من عام 1995 عن رئاسة الدورة السادسة لاتحاد المغرب العربي وعدم رغبتها في ترأس الاتحاد أو هيئة من هيئاته مبدية استيائها من التزام الدول الأعضاء بالحظر الجوي المفروض عليها ، رغم عدم مشروعيتها ولم تقتصر مظاهر التراجع على ذلك فحسب بل إن موقف الدول العربية السلبي من الصراع العربي الإسرائيلي جعل ليبيا تتغير من نظرتها لذلك الصراع ، ففي حين كانت ترى أن حل هذا الصراع هو حشد إمكانات الدول العربية لخوض حرب مع إسرائيل وتحرير الأراضي العربية المحتلة أصبحت لها رؤية جديدة حين طرح العقيد معمر القذافي رؤية سلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي في مارس 2002 من خلال الكتاب الأبيض الذي تضمن إقامة دولة إسراطين ، التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معا وتكون بهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة وتنزع أسلحة الدمار الشامل كما يعود اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وبالنسبة لمدينة القدس فيتم تدويلها لتكون لكل الأديان وتصبح هذه الدولة الجديدة مثل لبنان⁽³⁾.

(1) المرجع نفسه ص 77 .

(2) خالد حنفي علي " السياسة الخارجية الليبية والتحول الجذرية " السياسة الدولية ، العدد 456 إبريل 2004 ص 120 .

(3) المرجع نفسه .

ثانياً: زيادة الاهتمام الليبي بالدول والتكتلات الإفريقية : إن توجه السياسة الخارجية الليبية إلى القارة الإفريقية ليس جديداً ، بل يرجع إلى زمن بعيد فقد اقتضت الضرورة أن تتعامل ليبيا مع إفريقيا لعوامل عديدة في مقدمتها العامل الجغرافي الذي أوجب على ليبيا أن تكون إفريقيا من بين الدوائر المهمة في تحركاتها السياسية ، ولكن هذا التوجه لم يكن من بدايته إلى هذا الوقت على درجة واحدة من القوة فقد تعاملت ليبيا مع إفريقيا منذ أقدم العصور وبعد أن استقلت من حكم الاستعمار وكانت هناك روابط عديدة تربطها بالدول الإفريقية لكن تلك الروابط لم تبلغ قوتها الدرجة التي بلغتها بعد قيام ثورة الفاتح 1969 ولعل ذلك يرجع إلى أسباب عديدة قد يكون بعضها متمثل في أن ليبيا بعد امتلاكها لعوائدها النفطية أصبح لديها هامش للحركة السياسية الداخلية والخارجية لم يكن متوفر لديها من قبل⁽¹⁾ ، كما أن ليبيا لم تكن تدرك أهمية إفريقيا بالنسبة للمنطقة العربية كما أدركتها الآن خاصة بعدما أضحت التنافس والتدافع نحوها واضحا للعيان، والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا بعد قيام ثورة الفاتح يلاحظ أن هذه الفترة أيضا لم تكن فيها سياسة ليبيا على نفس الدرجة من القوة ، فقد انتقلت ليبيا من دولة مساهمة في تطوير العلاقات العربية الإفريقية ذات علاقات دبلوماسية تقليدية ببعض الدول الإفريقية إلى دولة مؤسسة لاتحادات إقليمية إفريقية ومرتبطة باتفاقيات تعاون سياسي واقتصادي وثقافي مع أغلب الدول الإفريقية وتمثلت فيما يلي :

1- توثيق العلاقات الليبية الإفريقية : لم تكن العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الإفريقية على ما هي عليه اليوم من الترابط والتعاون والانسجام بالرغم من وجود علاقات ومعاملات أحلتها بعض الظروف بين الطرفين ، فقد تأثرت السياسة الخارجية الليبية بعد ثورة الفاتح بعوامل عديدة منها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية تجاه القارة الإفريقية الأمر الذي أدى إلى أن تكون المادة الأولى من الإعلان الدستوري والموقف الصادر في ديسمبر 1969 تنص على : " ليبيا جزء من إفريقيا " ومن هذا المنطلق دأبت السياسة الخارجية الليبية على ربط شعوب القارة الإفريقية بشعوب المنطقة العربية وتمتين علاقاتها بتلك الدول⁽²⁾ وزادت العلاقات بين ليبيا والدول الإفريقية ترابطا في عقد السبعينات خاصة بعد التحول الإيجابي في موقف الدول الإفريقية من المسألة الفلسطينية باعتبارها أحد الأهداف الرئيسية في السياسة الخارجية الليبية ، واستبدال اللامبالاة التي كانت تطبع مسار العلاقات العربية الإفريقية بالتضامن بين الشعوب العربية والإفريقية⁽³⁾. وبالرغم من أن الدول الإفريقية غير متساوية من حيث أهميتها لليبيا فالدول الإفريقية المحيطة بالدول العربية تمثل أهمية خاصة بالنسبة لليبيا والمنطقة العربية بشكل عام ، إلا أن ليبيا قادت تيارا سياسيا حقق الانفتاح العربي على إفريقيا وعزز علاقاتها الثنائية مع إفريقيا حيث شهدت السنوات من 1970-1974 سياسة ليبية نشطة تجاه إفريقيا

(1) محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص 139.

(2) المرجع نفسه ص 140.

(3) محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية مرجع سابق ص 145.

وقد تم في ليبيا استحداث إدارة خاصة تهتم بالشؤون الإفريقية⁽¹⁾. وحرصت ليبيا من خلال ذلك التيار السياسي الذي قادته على توسيع علاقاتها الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الإفريقية وخاصة المجاورة لها في إطار التضامن العربي والإفريقي، ومن أمثلة ذلك التعاون بين ليبيا والجزائر والنيجر الذي نص عليه بيان مشترك صدر في ورقلة بالجزائر سنة 1976 م وبالاتحاد الخماسي الذي عقد في 21 مارس 1977 بمدينة نيامي بالنيجر وضم الدول الثلاثة السابقة ومالي ولم يقتصر اهتمام ليبيا بالتعاون الثنائي مع دول ما وراء الصحراء بل اتسعت خريطة العلاقات لتشمل المناطق الجغرافية الإفريقية المعروفة⁽²⁾ وقد شمل التعاون الثنائي المجال الاقتصادي والفني الذي يقوم على أساس المشاركة التي تحقق المنفعة للطرفين، وفي هذا الإطار تم توقيع العديد من الاتفاقيات والمحاضر، وقد شملت تلك الاتفاقيات والمحاضر إقامة العديد من المشاريع والشركات المشتركة⁽³⁾ ولما كان تبادل البعثات الدبلوماسية والفتنصلية بين الدول المختلفة من أهم علامات تحسن العلاقات ودليل على الاهتمام بتمتين تلك العلاقات وتطويرها، كما أن انتشار بعثات دولة ما في عدد كبير من الدول الأجنبية هو تعبير عن سعة المصالح التي تتمتع بها تلك الدولة في العالم وهو تعبير كذلك عن الحضور الدولي والحيوية لسياسة ليبيا فكان من الممكن أن يكون ذلك مقياسا للعلاقات الليبية الإفريقية، وليبيا في هذا الشأن تتميز تميزا ملحوظا وخاصة في الدائرة العربية والدائرة الإفريقية والدائرة الآسيوية إذ يلاحظ أن هناك بعثات دبلوماسية ليبية في جميع عواصم الدول العربية، إضافة إلى عدد من القنصليات العامة في بعض المدن العربية، كما توجد بعثات دبلوماسية في جميع العواصم الإفريقية، ولا اعتبارات أمنية تخدم المنطقة العربية بشكل عام والسياسة الخارجية الليبية بشكل خاص لذلك عملت ليبيا على توطيد علاقاتها مع أوغندا منذ البداية وذلك لأنها كانت مسرحا للصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 1962، حيث كانت إسرائيل تهدف إلى توطيد علاقاتها بأوغندا لتهديد أمن الدول العربية وخاصة مصر، وقد نجحت ليبيا في التأثير على أوغندا وإسرائيل لفترة طويلة⁽⁴⁾، وبذلك نجد أن العلاقات الثنائية بين ليبيا والدول الإفريقية بعد قيام ثورة الفاتح تدرجت في التطور عاما بعد عام كما أن تلك العلاقات تميزت بصدور البيانات الرسمية المشتركة التي سعت إلى بناء علاقات متينة قائمة على أساس من التعاون والاحترام وقد راعت تلك البيانات المشتركة التأكيد على اتجاهات السياسة الليبية في إفريقيا من خلال المعطيات التالية⁽⁵⁾ :

- الاقتناع بأهمية التعاون العربي الإفريقي وما يحققه من فوائد للطرفين تأسيسا على الارتباطات الروحية والجغرافية والثقافية التي تربط بين العرب والأفارقة.

(1) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 285.

(2) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، المرجع نفسه ص ص 150، 151.

(3) المرجع نفسه ص 153.

(4) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص 154.

(5) المرجع نفسه.

- الالتزام بدعم حركات التحرر الإفريقية والعمل على التحرر الكامل لكل الأقاليم الإفريقية.
- تخليص القارة من النفوذ الأجنبي الاستعماري.
- التمسك بأهداف منظمة الوحدة الإفريقية ومبادئها.
- إدانة التعاون العنصري القائم بين الكيانين العنصريين في جنوب إفريقيا وفلسطين واعتباره تعاوناً معادياً للإنسانية.
- ضرورة العمل للقضاء على جميع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد الإفريقية لصالح شعوب القارة.

ولم تعتمد ليبيا في توطيد علاقاتها بالدول الإفريقية على التمثيل الدبلوماسي فحسب، بل ركزت على التعاون الاقتصادي ودعم الدول الإفريقية مالياً، إلى درجة اعتمدت فيها الكثير من الدول في تمويل ميزانياتها على ما تقدمه ليبيا من قروض وودائع وقد اعتمد الدعم المالي الليبي للدول الإفريقية على تقديم القروض والودائع والمساعدات وكذلك الاستثمارات المشتركة، حيث أشار أحد التقارير الليبية على سبيل المثال لا الحصر أن قارة إفريقيا استحوذت على 70.1 من إجمالي القروض التي قدمتها ليبيا إلى دول العالم⁽¹⁾ كما أن للزيارات المتبادلة التي قامت بها وفود رسمية من ليبيا إلى إفريقيا ومن إفريقيا إلى ليبيا دور كبير في توثيق العلاقات الليبية الإفريقية، وخاصة تلك الوفود التي كانت تتم على مستوى رؤساء الدول أو على مستوى الوزراء إذ استقبلت ليبيا (18) رئيس دولة وأكثر من (70) وفداً إفريقياً على مختلف المستويات خلال الفترة من 1969 إلى 1977، ولقد أسهمت تلك الزيارات في تحقيق العديد من النتائج منها⁽²⁾ :

- التنسيق بين ليبيا والدول الإفريقية فيما يتعلق بدعم العلاقات الثنائية.
- متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني المبرمة بين ليبيا والدول الإفريقية.
- إزالة العوائق التي خلفها الاستعمار بين الأفارقة وتوحيد المواقف لصالح القضايا الإفريقية.

ولم تهمل ليبيا الجامعة العربية بل اعتبرتها دائرة مناسبة يستطيع العرب من خلالها تبني اتجاهات وخطوات من شأنها تعزيز التعاون العربي الإفريقي بالرغم من الرؤية الليبية للجامعة العربية التي تقوم على أساس أن الجامعة العربية تنقصها الكفاءة لكي تكون أداة فاعلة، واستطاعت ليبيا توطيد علاقاتها مع تشاد بعد أن تمت تسوية الأزمة بموجب حكم من محكمة العدل الدولية وإقامة علاقات جديدة يسودها التعاون والعمل المشترك، كما استطاعت الدبلوماسية الليبية في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين تحقيق نجاحات كبيرة مع العديد من الدول الإفريقية مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر وإفريقيا الوسطى، وأوغندا بالإضافة إلى غانا وغامبيا وبنين والتوجو زيمبابوي وأنجولا وموزمبيق ،

(1) سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص 144.

(2) محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص 154.

كما دخلت ليبيا في اتفاقية تحالف مع إثيوبيا ، وبذلك كان توجه السياسة الخارجية الليبية نحو مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة، فقد استطاعت ليبيا مع نهاية عقد التسعينات توطيد علاقاتها مع أغلب الدول الإفريقية ، كما قامت لأجل ذلك بإنشاء المراكز الإسلامية والمساجد والمدارس القرآنية لنشر التعاليم الإسلامية خاصة في تلك المناطق التي يهددها التبشير المسيحي الذي تقوم به الإرساليات المسيحية ، وفي هذا المجال تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق وعند تحليل المعطيات المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي الليبي في الخارج نجد أن ليبيا استطاعت رغم كل الظروف أن تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول وأن تحظى بحضور فاعل في كل قارات العالم وخصت العالمين العربي والإفريقي بتغطية دبلوماسية كاملة حيث أنه لا توجد دولة عربية أو إفريقية إلا وبها تمثيل دبلوماسي ليبي وهذا بدون شك مؤشر واضح على حسن العلاقات الليبية الإفريقية وتطورها من جهة، وحيوية السياسة الخارجية الليبية وفعاليتها من جهة أخرى ، وبلا شك فإن ذلك لا يروق للدول الكبرى في العالم، سواء تلك التي تبحث عن مصدر للمواد الأولية اللازمة لصناعتها وعن سوق لمنتجاتها أو تلك التي تسعى للحصول على مواقع إستراتيجية في العالم وتدفعها لإفريقيا رغبات استعمارية، وبوجود هذا التدافع والتنافس الكبير على إفريقيا فإن السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا تصبح محفوفة بالمخاطر والصعاب، وبالرغم من ذلك ونتيجة لما لمس الجانب الليبي من دعم ومساندة من قبل الدول الإفريقية في أزمة لوكربي ومجابهة الدول الغربية دخلت السياسة الخارجية الليبية في إفريقيا بعد توثيق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مرحلة أخرى تمثلت في محاولة إقامة تجمعات إفريقية إقليمية قوية تضطلع بتحقيق أمن إفريقيا ومنها الاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء.

المطلب الثاني : أسباب التحول في السياسة الخارجية الليبية

في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن العشرين بدأ التركيز الليبي على الفضاء الإفريقي، وانخفض معدل تعاملها مع الدول العربية، وهذا جعل الكثير من المهتمين بالأوضاع السياسية بهذه المنطقة يتساءلون هل هذا السلوك السياسي الليبي هو تكتيك إستراتيجي لاحتلال وضع سياسي أفضل في الساحة الدولية وفق الظروف الدولية الجديدة، أم أنه مجرد مناورة

(1) محمد المبروك يونس ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص154.

سياسية لكسب بعض المصالح في المنطقة، ومن هنا لا بد من معرفة أهم الأسباب الجوهرية التي دفعت ليبيا لتركيبة سياستها الخارجية على الجانب الإفريقي، ولعل من أبرز الأسباب الداعية إلى ذلك ما يلي (1) :

- سلبية وجمود الأنظمة العربية تجاه أهداف السياسة الخارجية الليبية.
- أزمة لوكربي .

أولاً: سلبية وجمود الأنظمة العربية تجاه أهداف السياسة الخارجية الليبية

أدركت السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة الممتدة من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين سلبية وجمود الدول العربية تجاه أهدافها وخاصة القضايا القومية التي تخص الأمة العربية بشكل عام، أما موقفها من القضايا القطرية والإيديولوجية الخاصة بليبيا فلم يكن لها تأثير كبير على توجهات السياسة الخارجية الليبية ومن المعروف إقليمياً ودولياً أن ليبيا أوضحت منذ قيام ثورة الفاتح عام 1969 أن لديها أهدافاً قومية لا بد من تحقيقها ولا بد من بذل كل الإمكانيات من أجلها فكانت في مقدمة تلك الأهداف قضية الوحدة العربية الشاملة والقضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية (2)، ودعم حركات التحرر في العالم ومناصرة المضطهدين، ولقد تم الحديث عن هذه الأهداف في المطلب السابق من هذا الفصل ، وبالإضافة لذلك أدركت السياسة الخارجية الليبية سلبية وجمود الدول العربية تجاه القضايا والأزمات العربية والليبية ، وسنحاول توضيح مواقف الدول العربية من بعض القضايا السابقة لمعرفة تأثير تلك المواقف على توجهات السياسة الخارجية الليبية .

1- موقف الدول العربية من قضية الوحدة العربية الشاملة: اعتبرت الثورة الليبية الوحدة العربية ضرورة حتمية وحيوية لحماية الشعب العربي وترجع أسباب الهزائم المتوالية التي تتعرض لها الشعوب العربية إلى التجزئة والتشتت ولذلك جاء الإلحاح على تحقيق الوحدة العربية بعد أن كانت السياسة الخارجية الليبية تتصف بالابتعاد والانعزال عن الأمة العربية (3)، ولأهمية الوحدة العربية لدى القيادة الليبية فقد نصت عليها الوثائق الرسمية والتي من بينها المادة الأولى من الإعلان الدستوري عام 1969 لتؤكد الانتماء العربي للشعب الليبي، ولتكريس هدفه الأساسي في إقامة الوحدة العربية الشاملة، وقد شكلت الوحدة العربية أهم توجه في سياسة ليبيا الخارجية مع الدول العربية في فترة السبعينات والثمانينات وعرف عليها قوة التزامها بالقومية العربية، ومن هذا المنطلق بدأت ليبيا بمطالبة الدول العربية بضرورة العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة ولم تكن تؤمن من خلال

(1) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 119.

(2) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 120.

(3) جمعة أعمار أنبية ، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية ، مرجع سابق ص 96.

تلك المطالب بالوحدة الجزئية، وكانت ترى في حماس الجماهير العربية للوحدة والأفكار الناصرية دافعا كبيرا لتحقيق الوحدة الشاملة والقضاء على التجزئة العربية التي خلفها الاستعمار فدخلت في العديد من التجارب الوحدوية مع العديد من الدول العربية بعد أن أدركت صعوبة إقامة الوحدة الشاملة دفعة واحدة⁽¹⁾، ولكن كل المحاولات التي قامت بها ليبيا مع الدول العربية من أجل الوحدة باءت بالفشل، ولا يرجع ذلك إلى خطأ في التصرف بقدر ما يرجع إلى الواقع العربي داخل المنظومة العربية والنظام العربي ككل، والذي ما زالت تسيطر عليه الدولة القطرية أو بالأحرى المصالح القطرية لا بوصفها رقعة جغرافية ذات حدود فقط بل بوصفها كيانا اقتصاديا وسياسيا تابعا لإحدى مراكز الهيمنة الغربية، وهذا ما جعل العلاقات الليبية مع الكثير من الدول العربية خلال تلك الفترة تتسم بالتوتر أحيانا والصدام أحيانا أخرى، حيث أن كثيرا منها لم تشاطر السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية ولم تبد استعدادها للانضمام إلى ليبيا في تبني خط تحدي الدول الغربية التي تساند إسرائيل ولم تتضامن تضامنا حقيقيا معها عندما تعرضت لضغط الدول الغربية مما شكل قاعدة للشعور بالخذلان لدى صناع القرار في ليبيا⁽²⁾ فبعد أن كانت ليبيا ترى في مصر مثلا تمثل القومية العربية برزت أيضا الخلافات معها نتيجة للسياسة التي انتهجها السادات والتي تمثلت في مهاجمته للناصرية والتهجم على الاتحاد السوفياتي وطرد خبرائه من مناطق المواجهة مع إسرائيل ولم يوقف فشل بعض المحاولات الوحدوية القيادة الليبية فاتجهت للمغرب العربي لإقامة وحدة عربية ولكنها فشلت هي الأخرى ولم يكتب لها الاستمرار طويلا وبذلك فإن ما انتهت إليه القيادة الليبية هو صعوبة تحقيق الوحدة على الرغم من تحمس الشعوب العربية للوحدة إلا أن حكومات تلك الدول لا يظهر عليها التحمس لقضية الوحدة فقد رأى العديد من المفكرين أن الحكام العرب سبب من أسباب عرقلة الوحدة العربية⁽³⁾، كما أن جامعة الدول العربية من وجهة النظر الليبية لم تتم بخطوات فعلية من أجل الوحدة العربية .

وإجمالا نجد أن ليبيا عملت في الكثير من الاتجاهات لتحقيق الوحدة العربية غير أن التناقضات العربية جعلت مواقف أنظمتها تنسجم مع الحفاظ على القطرية، وأهم تلك التناقضات:

◊ الحفاظ على السلطة وامتيازاتها من طرف الأنظمة الحاكمة والخوف من الذوبان في الوحدة العربية

◊ التناقضات السياسية بين الأنظمة العربية سواء من حيث أساس شرعيتها أو طبيعتها.

(1) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 120 .

(2) المرجع نفسه ص 121 .

(3) إبراهيم سعد الدين، اتجاهات الرأي العام العربي تجاه مسألة الوحدة ، ط3. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1985) ص 164.

◊ التناقضات الأيديولوجية، حيث يوجد في الوطن العربي عدة اتجاهات إيديولوجية فهناك القومي الاشتراكي، وهناك الإسلامي، وهناك الليبرالي، وهناك الجمع بين هذه الاتجاهات وهذه الاتجاهات تجعل اللقاء الوحدوي بين الأنظمة العربية صعبا لأن ذلك يعني سيادة أحد الاتجاهات على غيره وهذا ما لا تقبله الاتجاهات الأخرى .

ومن هنا فإن مواقف الدول العربية تجاه قضية الوحدة العربية كهدف في السياسة الخارجية الليبية كانت بالرغم من رغبة تلك الدول في تحقيق الوحدة العربية وهذه السلبية التي جاءت من أغلب الدول العربية دفعت ليبيا إلى إعادة ترتيب أولويات سياستها الخارجية والبحث عن إستراتيجية جديدة⁽¹⁾. ونتيجة لإدراكها لأهمية الوحدة وأنها مطلب جماهيري منذ زمن طويل وأنها الطريق الوحيد أمام الشعوب الضعيفة والمستعمرة فكريا وعسكريا ليكون لها صوت وحرية وكرامة في هذا العالم لم تتخل عن هدفها في تحقيق الوحدة ولكنها ابتعدت عن مطالبة الدول العربية الوحدة ، فكانت تلك السلبية التي اتصفت بها الدول العربية تجاه قضية الوحدة دافعا إلى تبني ليبيا أسلوبا جديدا في تحقيق أهدافها القومية تمثل هذا الأسلوب في الاتجاه إلى إفريقيا بقوة محاولة تمتين علاقاتها مع أغلب الدول الإفريقية وإقامة تجمعات وحدوية تخدم الجانب السياسي والاقتصادي لإفريقيا والوطن العربي والدليل على ذلك إقامتها للعديد من المشاريع التي تجمع دول عربية ودول إفريقية مثل تجمع دول الساحل والصحراء .

2- القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية: مثل دعم القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية ماديا ومعنويا أحد أهم التوجهات السياسة الخارجية الليبية طيلة فترة السبعينات والثمانينات وكانت ثوابت هذه السياسة لا تفاوض، لا صلح و لا سلام مع إسرائيل والدعوة إلى قومية المعركة معها.

وأدركت ليبيا منذ بداية تحركها سلبية وجمود الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية من خلال المواقف المعلنة للعديد من الدول .

ومن خلال متابعة القيادة الليبية المستمرة للقضية الفلسطينية وتحركات الإسرائيلية أدركت أن الجهود العربية لم تفلح في إيقاف إسرائيل عن عدوانها المستمر واحتلال المزيد من الأراضي العربية، كما أن دبلوماسية القمة العربية كانت ضعيفة بل شبه غائبة منذ إعلان دولة إسرائيل عام 1948⁽²⁾ .

وبذلك انتهت ليبيا إلى أن العمل الدبلوماسي العربي لم يوفق في حسم القضية الفلسطينية بسبب التفكك واختلاف آراء القيادات العربية ، ومن جهة أخرى فإن نتيجة للضغوط الدولية الجديدة بعد حرب الخليج الثانية بدأ التراجع العربي واضحا من خلال قبول أطراف عربية الدخول في مفاوضات مدريد المتعددة الأطراف مع إسرائيل في أكتوبر 1991، وهذا أدى إلى انفصال المسار الفلسطيني عن الموقف العربي العام⁽³⁾، ومن خلال ما سبق يبدو واضحا سلبية الدول العربية وتراجعها تجاه قضية

(1) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 121 .

(2) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 122 .

(3) المرجع نفسه ص 123 ، 124 .

الصراع العربي الإسرائيلي ورغبتها في تحرير الأراضي العربية الناتج عن تغليبها لمصالحها القطرية عن المصلحة القومية كما يبدو عدم تجاوبها مع الرؤية الليبية لهذا الصراع وبحلول عام 2002 كان لليبيا نظرة جديدة للصراع تقوم على التسوية السلمية من خلال ما عرف بالكتاب الأبيض والتي تضمن إقامة دولة إسرطين التي يعيش فيها الفلسطينيين والإسرائيليين معا وتكون لهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها كما يعود اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ويتم تدويل مدينة القدس لتكون لكل الأديان عندها يتم انضمام هذه الدولة الجديدة إلى الجامعة العربية⁽¹⁾.

ويعزو الكثير من المحللين دوافع تغير توجهات السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول العربية إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية إزاء الحصار التي فرض عليها حيث لم تستطع الدول العربية من خلال الجامعة اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض العقوبات بل كانت أولى الدول في تطبيقها، ومن هنا بدأ التفكير الليبي في تكتيك جديد تضمن به ليبيا بث روح الحماس لدى العرب من جديد وتحقيق أهدافها القومية فكان التوجه إلى تمتين العلاقات بالدول الإفريقية خاصة بعد بروز دور التجمعات الإقليمية والدولية في النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأس تلك التجمعات الاتحاد الأوروبي⁽²⁾، ومن هنا اتجهت ليبيا للبحث عن تجمعات جديدة تستطيع من خلالها أن يكون لها صوت مسموع واحترام بين الدول وضمان لأمنها من جهة وتحقيق الأمن العربي والإفريقي من جهة أخرى، فكانت من أجل ذلك مساهمتها في إنشاء الاتحاد الإفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء، كما كان هذا التوجه هدفه تنبيه العرب إلى إمكانيات إقامة وحدة إقليمية واتحاد قوى وكذلك بث الحماس في القيادات العربية من جديد وتوثيق العلاقات بين الدول العربية والإفريقية.

ثانيا: أزمة لوكربي

كانت البداية الأولى لحادثة لوكربي عندما سقطت طائرة بان أمريكان فوق لوكربي في نهاية عام 1988 ولم تنتهم الإدارة الأمريكية أو الحكومة البريطانية ليبيا أو أحد مواطنيها بتدبير الحادث أو المشاركة فيه في البداية، فكانت الاتهامات ولمدة ثلاث سنوات تتأرجح بين الجهة الشعبية لتحرير فلسطين وإيران وسوريا، ولذلك عندما جاء الاتهام الموجه لمواطنين ليبيين آثار العديد من التساؤلات والشكوك ومنها بدأ الإصرار الأمريكي- البريطاني على تسليم المتهمين لمحاكمتهم بمعرفة الدولتين⁽²⁾. والمتتبع للسياسة الخارجية الليبية يتبادر إليه أن قضية لوكربي وما تعرضت له ليبيا من

(1) مصطفى أحمد البليغزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 124.

(2) المرجع نفسه.

(2) مجموعة من الخبراء، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق ص 5.
(2) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية، مرجع سابق ص 353.

ضغوطات من قبل الدول الغربية الكبرى يعتبر سببا رئيسيا في تحول سياستها الخارجية من التركيز على الجانب العربي إلى التركيز على الجانب الإفريقي وتمتين علاقاتها بالدول الإفريقية حيث أن في ذلك التوجه مصالح كثيرة لليبيا وللمنطقة العربية، ومنها كسب المزيد من الأصوات في المنظمات الدولية وكذلك دخول ليبيا في تكتلات تكون في مقابلة التكتلات الكبرى في العالم مثل الإتحاد الأوروبي وفي ذلك بعد إستراتيجي للسياسة الخارجية الليبية⁽²⁾، ولمعرفة ما إذا كانت أزمة لوكربي تمثل سببا رئيسيا في تحول السياسة الخارجية الليبية للتركيز على الجانب الإفريقي أم لا فلا بد من التعرف على مواقف الدول العربية ومواقف الدول الإفريقية تجاه الأزمة ودرجة مساندة كل منهما للسياسة الخارجية الليبية ، وقد تمثلت أولى الإجراءات الرسمية للإعلان عن الاتهام في مذكرتين تلقتهما اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي و التعاون الدولي يومي 18-21 نوفمبر 1991 عن الولايات المتحدة وبريطانيا، وفورا أصدرت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي و التعاون الدولي بليبيا مذكرات وبيانات تنفي الاتهام الغربي لليبيا ويبيدي استعداد الجماهيرية للتعاون مع السلطات القضائية في الدول المعنية واثر ذلك تحركت ليبيا بقوة للدفاع عن سيادتها ضد التهم التي نسبت لها فاتجهت إلى جامعة الدول العربية حيث دعت ليبيا في 15 نوفمبر 1991 لعقد دورة طارئة لمجلس الجامعة العربية لكي تقوم بشرح الموقف الليبي بخصوص الأزمة و للتنسيق في اتخاذ موقف عربي واحد داخل نطاق مجلس الجامعة حيث أعلنت تضامنها مع الجماهيرية، ودعت جميع الأطراف لحل الأزمة عن طريق المفاوضات و الوساطة ولعل من المواقف البارزة للجامعة ما اقره مجلسها بخصوص التخفيف من حدة الحظر الجوي المفروض على ليبيا وذلك لحين التوصل إلى حل نهائي للأزمة ، ويضاف لذلك تحرك اللجنة السياسية^(*) التي شكلت عام 1992 في إطار الجامعة العربية لحل الأزمة ويبرز دور مصر و المغرب في هذه اللجنة حيث قامت بالتنسيق مع الجامعة العربية.

وبذلك فان الدور البارز للجامعة العربية هو دعوتها لتشكيل لجنة سباعية مع الدول العربية والأمر الأشد على ليبيا أن الدول العربية وافقت فرادى وجماعات على قرارات مجلس الأمن ضد ليبيا دون أن تنفذ ما وافقت عليه من قرارات مجلس الجامعة التي أقرتها من أجل تضامنها مع ليبيا وبذلك وجدت الجامعة نفسها في صراع مع الواقع العربي ومع المتغيرات الدولية وضوابط الميثاق وأصبحت المواقف السلبية تظهر من الدول العربية تجاه أزمة ليبيا مع الدول الغربية من أول اجتماع تناقش فيه أزمة لوكربي في مجلس الجامعة بتاريخ: 15 ديسمبر 1991 حيث اقتصر التمثيل الدبلوماسي على مندوبين باستثناء العربية السعودية التي مثلها وزير الدولة للشؤون الخارجية ثم توالت المواقف فكان

(*) في 22 مارس 1999 أصدر مجلس الجامعة العربية قراره بشأن تشكيل لجنة من سبع دول من الدول الأعضاء لإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول ذات العلاقة وهذه الدول هي: مصر وتونس والجزائر، ليبيا، سوريا، المغرب، موريتانيا، وهذه الاتصالات تهدف إلى إيجاد حل عاجل مع مجلس الأمن والدول ذات العلاقة وفق أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

موقف دول الخليج سلبيا تجاه الأزمة يرجع بعضها للاعتقاد أن موقف ليبيا كان ضدها في أزمة الخليج⁽¹⁾. كما يؤخذ على الاتحاد المغاربي الذي يضم ليبيا، تونس، الجزائر المغرب أن موقفه كان سلبيا تجاه قضية لوكربي والقرارات التي اتخذت ضد ليبيا، حيث نجد أن المغرب كان عضوا في مجلس الأمن عندما أصدر هذا المجلس قراره رقم(748) في شهر أبريل من عام 1992^(*) بشأن تطبيق الحظر على ليبيا، وكان من الممكن للمغرب أن تتخذ موقفا آخر غير التصويت لصالح القرار بالتصويت ضده أو الامتناع عن التصويت .

كما أن الجزائر رفضت استقبال طائرات الخطوط الجوية الليبية القادمة من طرابلس بمجرد صدور القرار من مجلس الأمن ولم تكتف الدول المغاربية بتطبيق القرار بل إن بعضها مثل المغرب وجهت اتهامات صريحا إلى ليبيا بأنها راعية للإرهاب وغير مذعنة للقرارات الدولية خاصة تسليم المتهمين في قضية لوكربي.

ولقد لمست ليبيا مساندة بعض الدول الإفريقية لها ومنها قيام بعض الوفود الرسمية بزيارة ليبيا منها زيارة الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا عام 1997م الذي كان دوره بارزا في مؤتمر القمة الإفريقية كما أن الدول الإفريقية تعاملت مع الأزمة من خلال منظمة الوحدة الإفريقية.

ومن خلال مواقف وأفعال فردية ، ومنها ما قامت به بعض الدول من إرسالها لوفودها الرسمية إلى ليبيا مباشرة عبر الطائرات حيث كان العديد من رؤساء الدول الإفريقية يقومون بالتوافد على المطارات الليبية عن طريق الطيران وكان ذلك كسرا للحظر الذي فرض على ليبيا وفقا للقرار 748-7 الصادر في أبريل 1992، وتنفيذا لقرار مؤتمر القمة الإفريقية الذي عقدته الدول الإفريقية في واغادوغو عام 1998 في بوركينافاسو⁽²⁾. ومن الواصف الايجابية الأخرى للدول الإفريقية قيام مجلس الوزراء بمنظمة الوحدة الإفريقية بمناشدة مجلس الأمن بإعادة النظر في القرار الصادر وطالب برفع الحظر المفروض على ليبيا تقديرا للمبادرات الإيجابية، التي قدمتها ليبيا لمعالجة الأزمة مع الدول الغربية، ولقد أدى تزايد الضغط على الدول الغربية ومجلس الأمن بعد إعلان منظمة الوحدة الإفريقية ومن خلال مؤتمر القمة الإفريقي الذي انعقد في جمهورية بوركينافاسو والذي أعلنت فيه الدول الإفريقية أنها سوف لن تلتزم بالعقوبات المفروضة على ليبيا بدءا من أول سبتمبر 1998 ما لم تستجب الدول المعنية إلى إحدى الخيارات^(*)، وبالفعل اضطرت الحكومتان البريطانية والأمريكية في

(1) مصطفى أحمد البليعزي ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 مرجع سابق ص 125 .

(*) ينص القرار على 14 فقرة تتعلق بقيام ليبيا بأعمال ملموسة تخليها عن الإرهاب واستمرارها في عدم الاستجابة على نحو كامل وفعال للطلبات الواردة في القرار 731-1992، ومن بين تلك الفقرات أنه على الحكومة الليبية أن تلتزم على نحو قاطع بوقف جميع أنواع أعمال الإرهاب ووقف تقديم جميع أشكال المساعدة إلى مجموعات الإرهابية ويجب عليها أن تظهر على الفور بإجراءات ملموسة، تخليها عن الإرهاب، أنظر: البرناوي، السياسة الخارجية الليبية ص 507.

(2) سليمان محمد عمر، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية 1990-2000، مرجع سابق ص 215 .
(*) تمثلت تلك الخيارات في الخيارات التي تقدمت بها اللجنة السياسية العربية واللجنة الخماسية الإفريقية وهي:

26 أغسطس 1998 إلى الإعلان عن قبولها بمحاكمة المشتبه بهما في محكمة العدل الدولية في لاهاي وبقضاة وقوانين اسكتلندية.

ومما سبق يتضح جليا قوة الموقف الإفريقي ومساندته لليبيا في أزمتها مع الدول الغربية الثلاثة ويبدو أن التغيير في توجهات السياسة الخارجية الليبية من التركيز على الدول العربية إلى التركيز على الدول الإفريقية ترجع بعض أسبابه إلى الإحباط الليبي من المواقف العربية إزاء الحصار الذي فرض عليها حيث لم تستطيع الدول العربية من خلال الجامعة العربية اتخاذ خطوات دعم قوية في مواجهة فرض العقوبات بل كانت أولى الدول في تطبيقها وكذلك دعم قدرة الاتحاد المغاربي على اتخاذ إجراءات فعلية إزاء العقوبات المفروضة على ليبيا الأمر الذي رفضت ليبيا معه تولي رئاسة الاتحاد، وفي الجانب الآخر نجد أن الدول الإفريقية أسهمت وباعتراف من القيادة الليبية في دفع الدول الغربية إلى القبول بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن اختصاصها بهذه القضية⁽¹⁾.

المطلب الثالث : نتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية

لم يكن التحول في السياسة الخارجية عشوائيا ، وإنما كان مبنيا على أهداف واستراتيجيات كان أغلبها واضح ومعلن. فكانت قضية الوحدة ومكافحة الاستعمار والأمن القومي، من أهم الثوابت في السياسة الخارجية الليبية فما قامت به ليبيا من سياسات في إفريقيا أدى إلى تطور العلاقات بين العرب والأفارقة، كما أن الأهداف التي رسمتها ليبيا في إفريقيا عملت على تحقيقها استلزمت توسيع دائرة التعامل الدبلوماسي الليبي مع العديد من الدوائر، فبعد أن عرضنا في المطلبين السابقين لأسباب ومظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية، نحاول أن نتعرض في هذا المطلب لبعض نتائج التحول في تلك السياسة من خلال محورين أساسيين هما⁽²⁾ :

- 1- تطور العلاقات العربية الإفريقية.
- 2- اتساع دائرة التمثيل الدبلوماسي الليبي دوليا.

أولاً: تطور العلاقات العربية الإفريقية

لقد دخلت العلاقات العربية الإفريقية مرحلة جديدة أكثر تيقنا في عقد التسعينات تميزت بمتغيرات اختلفت عن المراحل السابقة لكنها ظلت تستند إلى تلك الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية و السياسية التي شكلت طيلة مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة فوجد الطرفان أنهما أمام ظروف متشابهة تتطلب مواجهة تضامنية غير تلك التي سادت أثناء حركة التحرر الوطني والقومي في

1- محاكمة المشتبه بهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن.
2- محاكمة المشتبه بهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي وفق القانون الاسكتلندي من قبل قضاة اسكتلنديين
3- تشكيل محكمة جنائيات خاصة لمحاكمة المشتبه بهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي أنظر: سليمان محمد عمر، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية 1990-2000، مرجع سابق ص 218.
(1) مصطفى أحمد البليعزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي، مرجع سابق ص 129.
(2) المرجع نفسه .

الخمسينات والستينات⁽¹⁾. ومن ثم بدأ الفهم والوعي العربي والإفريقي يتجهان لمعالجة التركة الاستعمارية الثقيلة ومن بين أهم العوامل التي هيأت المناخ لتطور العلاقات العربية الإفريقية ، لهذا سعت ليبيا إلى الإسهام في تطوير العلاقات العربية الإفريقية ومن أهم مظاهر التطور في تلك العلاقات.

1- دور ليبيا في تطور العلاقات العربية الإفريقية:

تفاعل ليبيا مع الدول الإفريقية منذ قيام ثورة الفاتح ساهم بلا شك في تطور العلاقات العربية الإفريقية خاصة وأن ليبيا تعتبر بوابة إفريقيا الشمالية لذلك لعبت دورا هاما في ربط الصلات الدينية والثقافية والاقتصادية طيلة مراحل الاتصال بين العرب والأفارقة، ويمكن تفسير أغلب التحركات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تقوم بها ليبيا في إفريقيا على أنها وسيلة من وسائل تطوير العلاقات العربية الإفريقية⁽²⁾. وقد اتجه الخطاب السياسي الليبي منذ البداية للربط بين القضايا العربية والقضايا الإفريقية في أكثر من موضوع ومثال ذلك أن القيادة السياسية الليبية حاولت أن تقوم بعمل لقلب التوازن في إفريقيا لصالح العرب، وكان لها دور كبير في دعم العلاقات العربية الإفريقية تمثلت فيما يلي⁽³⁾ :

◊ محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الإفريقية ماديا ومعنويا.

◊ التصدي للتغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والعمل على كشف دوره العنصري.

◊ توثيق العلاقات العربية الإفريقية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ومن تلك المبادئ الأساسية وغيرها مما ذكر سابقا انطلقت السياسة الخارجية الليبية نحو إفريقيا مستخدمة كل الوسائل المتاحة أمامها دبلوماسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية محاولة ربط المصير العربي بالمصير الإفريقي في السياسة الدولية ، ولم تقتصر ليبيا في سياستها الخارجية تجاه إفريقيا على مكافحة الهيمنة الغربية وحسب ، بل تخلل سياستها الخارجية العديد من التحركات التي كان لها بالغ الأثر على دفع العلاقات العربية الإفريقية للأمام، فبالإضافة لما سبق قادت ليبيا تيارا سياسيا قويا حقق الانفتاح العربي على إفريقيا بتوثيق وتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية وتوسيع دائرة التمثيل الدبلوماسي مع عدد من الدول التي لم يكن لليبيا أي علاقة دبلوماسية معها وقد استحدثت إدارة خاصة تهتم بالشؤون الإفريقية، وكان ذلك نتاج حرصها على توسيع علاقاتها الثنائية أو متعددة الأطراف مع البلدان الإفريقية والمجاورة لليبيا في إطار التضامن العربي الإفريقي⁽⁴⁾.

(1) مصطفى أحمد البليغزي، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه العربي 1969-2005 ، مرجع سابق ص ص 130 ، 131.

(2) المرجع نفسه .

(3) محمد، المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية ، مرجع سابق ص 450 .

(4) محمد، المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية ، مرجع سابق ص 450 .

وفي إطار الاهتمام بالجوانب الثقافية اهتمت ليبيا بتوثيق الصلات الثقافية مع الأفارقة وذلك لأن العمل الثقافي يسهم في إحياء وتوطيد الصلات الثقافية بين العرب والأفارقة ، فقامت ليبيا بنشر الدين الإسلامي واللغة العربية حيث قامت ببناء المساجد والمدارس، خاصة الدور الهام الذي تقوم به جمعية الدعوة الإسلامية والتي أخذت شكل منظمة لها مؤتمر عام ومجلس عالي للدعوة ولجنة تنفيذية وأمين عام على رأس أمانة عامة ومنذ إنشائها وهي تساهم في توثيق العلاقات العربية الإفريقية من خلال ما تقوم به من أعمال ، حيث انقسم نشاطها إلى (1) :

◇ مجال الدعوة وإقامة المراكز الإسلامية.

◇ مجال نشر اللغة العربية وترجمة معاني القرآن.

◇ مجال القوافل الإنسانية والطبية.

◇ مجال الملتقيات والندوات.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن ما قامت به ليبيا من مجهودات في نطاق الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في جميع الجوانب قد ساهم في تطور العلاقات العربية الإفريقية، إلا أن الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية كانت من الأسباب المعيقة لتحقيق فاعلية أكبر من تلك الاتفاقيات ، وكذلك من أسباب فشل العديد من المشاريع الاستثمارية المشتركة.

2- مظاهر التطور في العلاقات العربية الإفريقية:

لقد أدت الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية وبعض الدول الإفريقية إلى نتائج ملموسة ومؤشرات واضحة في مجال العلاقات المتبادلة بينها ، فقد أصبحت مسألة التعاون العربي الإفريقي قاعدة أساسية للسياسة العربية بحكم عوامل التاريخ والموقع والمصالح والأهداف المشتركة بالرغم من تأثير ذلك التفاعل العربي الإفريقي بالمتغيرات الدولية⁽²⁾، وتظهر ملامح التطور في العلاقات العربية الإفريقية من خلال بعض المؤشرات منها توسيع العلاقات السياسية حيث شاركت دول عربية لم تشارك في التفاعل العربي الإفريقي مثل الكويت والسعودية والإمارات ما أدى إلى توسيع دائرة العلاقات بين الأفارقة والدول العربية التي تقع في القارة الإفريقية ، وكذلك الدول التي تقع في منطقة المشرق العربي ، ومن دلائل ذلك الاتساع تزايد البعثات الدبلوماسية العربية في إفريقيا باعتبار أن العلاقات الدبلوماسية إحدى مقومات الصلات السياسية بين الدول العربية والإفريقية وتعد مصر وليبيا والجزائر من أكثر الدول العربية حضورا من حيث التمثيل الدبلوماسي في إفريقيا وقد يرجع ذلك للموقع الجغرافي الذي تحتله الدول أو لخصوصية علاقاتها الخارجية بالدول الإفريقية، ومن بين

(1) محمد ظاهر جاسم ، "العلاقات الليبية الإفريقية 1969-2000" ، متحصل عليه من:

<http://www.bibliosislom.net>

(2) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، مرجع سابق ص 141.

الوسائل التي تستخدمها الدول العربية في تمتين علاقاتها بالدول الإفريقية الاتفاقيات الثنائية التي تبرم بين الطرفين في شتى المجالات⁽¹⁾، وقد برزت اتفاقيات الصداقة وحسن الجوار من بين تلك الاتفاقيات بشكل واضح ، وباعتبار المنظمات الدولية والإقليمية دائرة مهمة من الدوائر التي برزت فيها العديد من النشاطات السياسية لأعضاء المجتمع الدولي ولم تكن مهمة من طرف العرب والأفارقة لاستخدامها كأداة لدفع عملية التعاون العربي الإفريقي مما أدى إلى بروز مظاهر التعاون العربي الإفريقي من خلالها، فيلاحظ أن عقد السبعينات شهد تحركا ملحوظا من الدول العربية والإفريقية وخاصة ليبيا والجزائر ومصر فقد قاموا بدور الوسيط في إبراز الاهتمام العربي بالقضايا الإفريقية داخل منظمة الوحدة الإفريقية لدرجة صارت فيها جميع الدول العربية طرفا أساسيا في التعامل الملتمزم تجاه إفريقيا⁽²⁾، كما شكلت حركة عدم الانحياز مجالا حيويا للتضامن العربي الإفريقي ووجد فيها العرب والأفارقة مجالا لكسب التأييد الدولي لقضاياهم ولتأكيد تضامنهم وتنسيق مواقفهم بما يخدم الجانبين .

ولقد لعبت ليبيا دورا بارزا في اجتماعات وزراء الخارجية العرب والأفارقة ، فقد ظلت تطالب بضرورة زيادة التعاون العربي الإفريقي وتؤكد على أن – التعاون- إستراتيجية تاريخية وأنها ستستمر في زيادة تعاونها مع كافة الأقطار الإفريقية وستعمل بجدية وإخلاص لدعم وتقوية التعاون العربي الإفريقي في صورة مؤسسات لها فاعليتها وتعتبر عن تطور العلاقات العربية الإفريقية .

وسياتي توضيح دور ليبيا في الفصل الثالث والخطوات الفعلية والمهمة التي بذلتها في تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء من أجل البحث عن إطار يجمع كل القدرات الإفريقية والعربية وتوظيفها في تنمية القارة ، والتخلص التدريجي من الهيمنة الغربية على مقدرات الشعوب الإفريقية. وكانت فكرة الوحدة الشاملة هي الهدف الأساسي الذي تبحت عنه القيادة الليبية من خلال طرح فكرة الولايات المتحدة الإفريقية التي تم احتضانها إلى الإتحاد الإفريقي الذي يعتبر هو الآخر من المظاهر المهمة لتطوير العلاقات العربية الإفريقية⁽³⁾.

ثانياً: اتساع دائرة التمثيل الدبلوماسي الليبي دولياً

المتبع لخط سير النظرية الدبلوماسية وممارستها عبر مراحل التاريخ المختلفة يجد أنها كانت تتغير مع تغير النظم السياسية التي تمثلها باعتبار أنها ليست جهازاً مستقلاً عن السلطة صاحبة السيادة وليس بإمكانها الاستغناء عن تأييد وثقة هذه السلطة، وبالتالي فإن تغير مركز هذه السلطة من فئة لأخرى بتغير أدوات الحكم في ظل الأنظمة السياسية المختلفة هو الذي دفع الدبلوماسية إلى تغيير مناهجها وتلونها بلون النظم الدبلوماسية الذي تمثله، وبذلك فإن الدبلوماسية ما هي إلا أداة لتنفيذ السياسة

(1) سالم حسين البرناوي ، العلاقات العربية الإفريقية ، مرجع سابق ص 156.

(2) المرجع نفسه .

(3) إلياس أبو بكر الباروني ، صنع السياسة الخارجية الليبية بين طموحات و الإمكانيات ، مرجع سابق ص 52.

الخارجية لتلك النظم ومرآة تعكس صورة النظام السياسي الذي تمثله في محيط العلاقات الدولية، والدبلوماسية وكما تم تعريفها هي النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول والحكومات وإدارات الشؤون الخارجية والوفود والبعثات الخاصة والممثلات الدبلوماسية لتحقيق أهدافها في شؤون السياسة الخارجية للدولة بالطرق السلمية عن طريق المباحثات والمراسلات والتمثيل اليومي للدولة في الخارج وتعتبر من أهم وسائل تحقيق السياسة الخارجية للدول وكذلك تلعب دورا رئيسيا في عملية تكوين قواعد القانون الدولي وغير ذلك ، والعمل الدبلوماسي بشكل عام في أية دولة ينصرف إلى العديد من المسائل والقضايا المتشابكة والمتداخلة والتي تهتم الدولة في السعي لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي⁽¹⁾ ، وبالتالي فإن الإطار المؤسسي للعمل الدبلوماسي لا بد من أن يكون منسجما مع صيغة ومتطلبات الوظيفة الدبلوماسية ، وحيث إن العمل الدبلوماسي هو أداة تنفيذية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وأن العالم تشكل فيما بينها حركة تفاعل مستمر تتم في إطار المؤسسات الرسمية للوظيفة الدبلوماسية.

ومن خلال المبادئ الأساسية للدبلوماسية حرصت ليبيا خاصة مع مطلع التسعينات على تكوين شبكة من المعاملات الدبلوماسية مع كافة دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية بما يخدم أهداف سياستها الخارجية⁽²⁾، وتركز هذا الحرص خصوصا على الدائرة الإفريقية وهو ما أدى إلى اتساع دائرة التمثيل الدبلوماسي على المستويين الداخلي والخارجي فعلى المستوى الداخلي تم استحداث إدارات وفروع جديدة خاصة بالتعامل الدبلوماسي مع كافة دول العالم داخل اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، أما على المستوى الخارجي فقد كثفت ليبيا من تعاملها الدبلوماسي مع الدوائر المتصلة بها سابقا وتفاعلت مع دوائر جديدة وكثفت من وجودها الدبلوماسي فيها، ولما كان أمر إرسال البعثات الدبلوماسية يتطلب الكثير من الجهد والإنفاق المالي فقد كان تزايد العوائد المالية لليبيا من العوامل المهمة التي ساعدتها على توسيع دائرة تعاملها الدبلوماسي مع كافة الدوائر العالمية⁽³⁾، وقد سعت ليبيا من خلال انتشارها الدبلوماسي العالمي إلى تحقيق أهدافها الإقليمية والعالمية، ولما كانت الدائرة الإفريقية من أكثر الدوائر أهمية لها لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية بعد بروز السلبية العربية ، ونتيجة لوجود روابط عديدة تربطها بتلك الدائرة عمدت إلى تكثيف انتشارها الدبلوماسي أولا في إفريقيا ، ثم انتشارها في الدوائر الدولية الأخرى، إذ أن الكثير من القضايا الإفريقية التي تبنتها ودعمتها ليبيا كتب لها النجاح نتيجة لمساندة بعض أعضاء المجتمع الدولي لها في المحافل الدولية والتصويت لصالحها في المحافل الدولية والمنظمات الدولية ومنها على سبيل المثال قضايا استقلال وتحرير العديد من الدول الإفريقية وانضمام بعضها للمنظمات الدولية .

(2) المرجع نفسه.

(2) سالم حسين البرناوي، السياسة الخارجية الليبية ، مرجع سابق ص 248 .

(3) المرجع نفسه .

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تبين من خلال العرض السابق أن السياسة الخارجية الليبية في توجهها نحو إفريقيا قد استخدمت وسائل متعددة في سبيل تعميق علاقاتها الإفريقية ، فالدبلوماسية الليبية كانت حاضرة في أغلب الاهتمامات الإفريقية سواء العلاقات الثنائية أو على مستوى المنظمات الإقليمية والقارية ، كما أن السياسة الخارجية الليبية سخرت إمكانياتها الاقتصادية والمالية عن طريق الاستثمارات المشتركة مع باقي الدول الإفريقية أو عن طريق دعم المشروعات التنموية في الدول الأكثر فقرا في إفريقيا عن طريق القروض والمنح المالية ، بل قد دخلت ليبيا في مواجهات عسكرية مع بعض جيرانها مثل : الحرب الليبية التشادية .

كل تلك الوسائل كرسنها الجماهيرية الليبية في سبيل تحقيق أهدافها المختلفة فمن جملة أهدافها السياسية تسجيل حضورها القوي في المشهد القاري ، ودورها السياسي القوي ، وأهداف اقتصادية تمثلت في زيادة الارتباط الاقتصادي الليبي مع مختلف الدول والمنظمات الإفريقية في محاولة لمواجهة تزايد مشكلة التبعية وكذلك أهداف ثقافية خاصة مع الدول الإسلامية في سبيل تفعيل الروابط الثقافية المشتركة .

لقد كان التحول الليبي تجاه إفريقيا اثر واضح على السياسة الخارجية الليبية وعلى القارة الإفريقية معا ، وتمثل ذلك من خلال الزيارات المتبادلة وكذا من خلال المنظمات الإقليمية المشتركة ولقد كان ذلك على حساب العلاقات الليبية العربية ، فالسياسة الخارجية الليبية قد فشلت في جهودها تجاه القضايا العربية والتي كان رأسها الوحدة العربية الشاملة ، وازدادت تفاقما بعد قضية لوكربي ، حيث اعتبرت الخارجية الليبية الموقف العربي موقفا سلبيا ، وقد نتج عن هذا التحول نتائج هامة عكست عمق العلاقات الليبية الإفريقية .

الفصل الثالث: أطر السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا (1995- 2009)

المبحث الأول: أبعاد الدور الإقليمي الليبي في إفريقيا

المطلب الأول: تحليل الدور الإقليمي الليبي

أولا : نظرة على اقتراب الدور في العلاقات الدولية

ثانيا : تحليل الدور الإقليمي الليبي

المطلب الثاني: طبيعة الأدوار الليبية في إفريقيا

أولا : تسوية النزاعات في القارة الإفريقية

ثانيا : مواجهة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا

المطلب الثالث: آفاق الدور الليبي في إفريقيا

أولا : التنمية في إفريقيا .

ثانيا : فكرة الولايات المتحدة الإفريقية

المبحث الثاني: التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الليبية في أفريقيا

المطلب الأول: التوجه الإقليمي في أفريقيا

أولا : مفهوم المنظمات الإقليمية

ثانيا : دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا

المطلب الثاني : الإسهام الليبي في إنشاء المنظمات الإقليمية الإفريقية

أولا : تجمع دول الساحل والصحراء

ثانيا : الاتحاد الإفريقي

الفصل الثالث: أطر السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا (1995 - 2009)

انقسمت أدبيات العلاقات الدولية التي تناولت الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية عقب انتهاء الحرب

الباردة بين اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: والذي ظهر مع بداية التحول إلى نظام دولي انتقالي جديد ثم تراجع من بداية 1996 يؤيد فكرة تهميش القارة الإفريقية كنتيجة منطقية لتراجع أهمية القارة على الصعيدين الاقتصادي و الاستراتيجي في إطار انتهاء التنافس بين القوتين العظيمتين على الإفادة من أوضاع القارة الإفريقية أقصى فائدة ممكنة لصالح كل منها⁽¹⁾.

الاتجاه الثاني: والذي بدأ ينتشر منذ أواخر عام 1995، فيؤكد على استمرارية الاهتمام بالقارة الإفريقية، عقب انتهاء الحرب الباردة مع التغيير في مجالات و أنماط ذلك الاهتمام من المجال الأمني و الإيديولوجي إلى المجال الاقتصادي والثقافي⁽²⁾.

المبحث الأول: أبعاد الدور الإقليمي الليبي في إفريقيا

ساعدت العديد من العوامل السياسية و الاقتصادية الجماهيرية الليبية على الاضطلاع بأدوار مهمة على المستوى الإقليمي - القاري- ولعل أبرز هذه العوامل من الجانب السياسي يتمثل في نجاح الدبلوماسية الليبية في تجاوز الحظر المفروض على ليبيا طوال فترة التسعينات بحكم العلاقات الجيدة مع زعماء القارة الإفريقية، وعلى الجانب الاقتصادي ساعدت الإمكانيات المالية الهائلة على تبني عديد الأفكار و المبادرات التنموية لصالح إفريقيا.

كل هذه العوامل وفرت لليبيا مساحة هامة من التأثير على الساحة الإفريقية ، إذ لا تكاد توجد قضية تخص القارة إلا وكان لليبيا إسهام فيها.

(1) فتحي أحمد معتوق ، المتغيرات الإقليمية و الدولية "وأثرها في السياسة الخارجية الليبية" (طرابلس: مجلس الثقافة العام 2008) ص233
(2) المرجع نفسه.

المطلب الأول : نظرة على اقتراب الدور في السياسة الخارجية

يعتبر مفهوم الدور مفهوما ذو مرجعية سوسيولوجية ارتبطت مع الجهود العلمية لعلم الاجتماع التي تركز على علاقة الفرد داخل الوسط الاجتماعي من خلال التركيز على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي حيث تظهر مكانة مفهوم الدور مركزية خصوصا مع إسهامات بارسونز والذي يعتبر مفهوم الدور ذلك : "القطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو مجموعة تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة"⁽¹⁾ ، كما تناول بروس بيدل مفهوم الدور من خلال تركيزه على مفهوم المكانة في تحديد مفهوم الدور فالدور بالنسبة إلى بيدل: "قائمة دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية"⁽²⁾ ، وهو هنا إذ يركز على اعتبار الدور ذو منحنى إدراكي إلا أنه يمنح له انتماء متعدد يجعله يحمل في مدلوله بعدا قيميا فكريا معبرا عن حالة أو وضع معين .

إلا أن مفهوم الدور من المنظور السياسي قد اخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة : الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي... فالدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية⁽³⁾، إلا أنه يمكن النظر إلى الدور بقدر أكبر من مكانة القوة أو موضعها داخل النظام الدولي.

إذا وصفت دولة ما بالزعيم أو القائد الإقليمي فهذا دليل على أن هذه الدولة قد تبنت قرارات وسياسات هدفت إلى القيام بدور قيادي في منطقة معينة ، مثلا : بسبب إمكانياتها المختلفة ، شخصية قيادتها ووزنها في العالم العربي، مصر تحت قيادة جمال عبد الناصر اشتهرت بدور القائد أو الزعيم الإقليمي في الوطن العربي.

اقتراب الدور هو إطار نظري يهتم بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض صناع القرار أن دولهم ملزمة بتبني وانجاز بعض المهام و الواجبات

(1) Bruce Biddle and Edwin Thomas, role theory :concepts and research (New York 1966) p-7

(2) Bruce Biddle and Edwin Thomas role theory : concepts and research , op cit p.8

(3) J .Holsti , " National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy". International Studies Quarterly 14, no.3, November 1970 p.233.

على مستوى النظام الدولي أو على مستوى أنظمة إقليمية معينة ، حسب أنصار اقتراب الدور تسمى هذه الالتزامات بالواجبات في ميدان السياسة الخارجية بالأدوار⁽¹⁾.

اقتراب الدور يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا مختلفة من أبرزها دور المؤيد لحركات التحرر دور القائد أو الزعيم الإقليمي دور المستقل النشط ، دور المناهض أو المعادي للامبريالية ، دور حامي العقيدة، دور الوسيط ، دور المساعد على التنمية ، دور النموذج ، دور صانع السلام ، دور رجل الشرطة ، دور الحليف المخلص ، دور المعادي للإرهاب. وغيرها من الأدوار في هذا الإطار يمكن للدولة أن تلعب أدوارا متعددة في الفترة نفسها، فعلى سبيل المثال يمكن للدولة أن تلعب دور المؤيد لحركات التحرر.

حاول هولستي (Holsty) في دراسته للسياسة الخارجية وفقا لاقتراب الدور استخدام جملة من المصطلحات في دراسته، ومن جملة هذه المصطلحات⁽²⁾:

✓ **أداء الدور الوطني:** ويعني أداء دور المواقف و القرارات و الأفعال الحكومية، وهو بصفة أخرى السلوك السياسي الخارجي العام للحكومات، ويتضمن أنماط المواقف و القرارات و الاستجابات و الوظائف و الالتزامات نحو الوحدات الأخرى، وهذه الأنماط و القرارات النموذجية يطلق عليها الأدوار الوطنية.

✓ **تصور الدور الوطني:** ويتضمن تعريف صناع القرار لأنواع العامة للقرارات و الالتزامات و القواعد و الأنشطة الملائمة لدولتهم فيما يتعلق بالوظائف التي ينبغي أن تؤديها على أساس مستمر في النسق الدولي أو الأنساق الفرعية الإقليمية⁽³⁾.

✓ **مصادر الدور الوطني:** وتشير مصادر الدور الوطني إلى الموقع و الملامح الطبوغرافية الكبيرة للدولة و الموارد الطبيعية والاقتصادية والتقنية والإمكانات المتاحة والسياسات والأحزاب والحركات الجماهيرية أو جماعات المصالح والقيم الوطنية والمذاهب والإيديولوجيات، ومزاج الرأي العام و الشخصية و الاحتياجات السياسية لصناع القرار الأساسيين⁽⁴⁾.

تصورات الدور الوطني

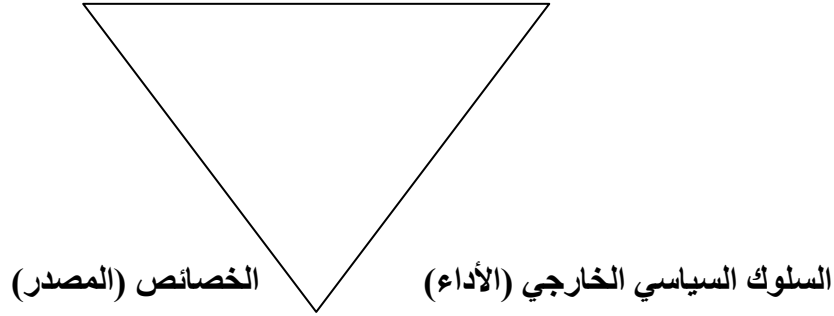
(1) Sofiane Sakhri the role approach as a thiorcal from work for the analysis of foreign policy in third world countries at : [http// w.w.w.academic journal.org/ojsir](http://w.w.w.academicjournal.org/ojsir).

(2) محمد شلبي ، منهجية العلوم السياسية ، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الأولى ماجستير (جامعة بسكرة 2009-2010).

(3) Joseph Frankel , contemporary international theory and the behave state (London : oxford un press 1973) p 83

(*) للمزيد: أنظر : ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت : دار الفكر العربي د - ت) ص 183.

(4) محمد شلبي ، محاضرات في منهجية العلوم السياسية ، مرجع سابق ، د - ت .



المصدر: محمد شلبي ، منهجية العلوم السياسية ، نفس المرجع السابق .

المطلب الثاني: تحليل الدور الإقليمي الليبي

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي سيكولوجي بالدرجة الأولى^(*) وهو أمر يتعلق بالفرد، ولذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كـ "وحدة" بين مجموعة دول "وحدات" يعطي دلالة مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، وحيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة ونموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور وكل وضع له صلة بادوار وأوضاع أخرى⁽¹⁾.

ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر وماهية

(*) أنظر: إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2005) ص 159.

(1) عبد القادر دندان ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006)

الجزائر: جامعة باتنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2008) ص 35.

العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي بهذا المعنى فان لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي ، يصبح احد علامات سياستها الخارجية .
فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى: "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي" أو كما عرفه محمد السيد سليم: " تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بنفوذ، وتصوره للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية لدولته ، و للوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها، وتوقعاته بحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة " ويتضمن مفهوم الدور كذلك الممارسة الفعلية له⁽¹⁾، أي ترجمة التصور إلى سلوكيات وقرارات عملية .

ولذلك فان تعريف وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية :

- مرحلة استكشاف الموقف .
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة ، في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية .
- مرحلة تكيف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة ، أو المؤثر في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف⁽²⁾ .
- إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على بناء اجتماعي، فان كل امة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو ادوار إقليمية ودولية قياسا على الأمم الأخرى. وبالتالي فان الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا .
- ومن خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين⁽³⁾ .
- ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية :
- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية لهذا الدور، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما

<http://www.biblioisam.net>

(1) توفيق إبراهيم حسنين، دور مصر في النظام الإقليمي متحصل عليه من:

(2) عبد القادر دندان ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، مرجع سابق، ص 35 ، 36 .
(3) المرجع نفسه .

لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة.

■ إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، وخاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

■ من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، وهذا الوضع هو الأكثر شيوعا .

■ يمكن أن تلعب الدولة دورا معيناً على المستوى العالمي، ودور آخر على المستوى الإقليمي⁽¹⁾.

وقد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية وبرز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاطم للقوى الإقليمية، فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث وانفرادها في التحكم بالتفاعلات و العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

وهكذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيو إستراتيجي المتغير، ونتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول⁽²⁾.

وكذلك هو الدور الذي اضطلعت به الجماهيرية الليبية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي في سياستها الخارجية الإقليمية في إفريقيا فقد ساعدت العديد من الظروف الداخلية والخارجية ليبيا على لعب أدوار هامة في التنمية من خلال السعي لتفعيل منظمات إقليمية قادرة على سد بعض حاجيات⁽²⁾ القارة وكذلك التوسط لحل العديد من المشكلات الحدودية والنزاعية بين بعض الدول الإفريقية ويمكن رصد هذه الظروف بين ظروف داخلية وخارجية.

- فمن الظروف الخارجية المساعدة على ذلك ما يلي :

إعادة تنشيط دور ليبيا في إفريقيا إذ يمثل إحياء ليبيا لدورها في إفريقيا استفادة أمريكية غير مباشرة ففي ظل انشغال أمريكا والغرب عن الأزمات السياسية في إفريقيا يبدو من المهم السماح لقوة إقليمية بحجم ليبيا أن تلعب دورا في القارة خاصة وأن هذا الدور ليس تحريضا ضد المصالح الغربية بل ويتفق ومنطق النظام العالمي الجديد من حيث قيامه بالوساطة في النزاعات وتقديم الدعم المالي، ولعب دور من خلال

(1) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ص 50 .

(2) عبد القادر دندان ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006 ، مرجع سابق،

ص 37

(2) التقرير الإستراتيجي العربي- قضايا مغاربية- متحصل عليه من: [http:// www.ahram.org.eg/acpss/](http://www.ahram.org.eg/acpss/)

(2) المرجع نفسه .

التكتلات الإقليمية⁽¹⁾، وقد كشف وليم بيرنز في 26/02/2004 ، أن ليبيا قطعت وعدا بالفعل لواشنطن بأن تكون بناءة في إفريقيا، وقال بيرنز أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ إن الليبيين وعدونا بلعب دور بناء أكثر في إفريقيا .

وعلى الجانب الليبي أجرت القيادة الليبية تغييرات هامة في المسؤوليات حيث استبعدت وجوه قديمة - لا تحظى بقبول غربي - بوجوه شابة طامحة استوعبت الخيارات الليبية الجديدة في إفريقية، وهي تترك أن " الصدمات السابقة مع فرنسا والاحتكاكات مع السياسة الأمريكية في إفريقيا كانت ترمي أساسا لإقناعها بضرورة الاعتراف بدور ليبيا في القارة و التعاطي معها بوصفها شريكا، وليس ضرب المصالح الفرنسية والأمريكية وهو ما نجحت فيه القيادة الليبية في إقناع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية به حيث توافقا على دور ليبيا نافذ في القارة .

أما علي المستوى الليبي الداخلي فهناك العديد من المبررات والظروف التي أقتعت القيادة الليبية بالتوجه إلى إفريقيا، رغم تأكيدها على أن التوجه الأفريقي ليس تخليا عن العروبة فان قراءة المواقف العربية و الإفريقية تجاه ليبيا على صعيد قضية لوكربي و الحظر الجوي تشير إلى أن التوجه الليبي نحو إفريقيا جاء كنوع من رد الجميل للقارة على مساندتها للجماهيرية ضد العقوبات المفروضة عليها وتحديها لحظر الطيران الجوي على ليبيا⁽²⁾ .

وقد اتسمت هذه المرحلة - الجديدة- بتزايد اعتماد القيادة الليبية على الرموز والمنظمات الدينية في تعاملها مع الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة، حيث قام العقيد القذافي بزيارة كل من مالي و النيجر عام 1997 وتشاد في نفس العام .

والسمة الثانية هي اتجاه الكثير من المساعدات الليبية لدعم الأنظمة الإفريقية المساندة لها علاوة على قيام ليبيا بتبني العديد من المبادرات السلمية لتسوية النزاعات الإفريقية (الصومال ، الكونغو- السودان ، النزاع الاريتري- الإثيوبي) .

وعلى الصعيد المؤسسي شهدت تلك المرحلة توقيع معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء عام 1998، ودعوة ليبيا إلى مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمة استثنائية عقدت في مدينة سيرت عام 1999 لرؤساء الدول و الحكومات الإفريقية⁽³⁾ وأسفرت عن توصيات بإقامة اتحاد إفريقي يحل محل منظمة الوحدة الإفريقية، وهي التوصية التي اتخذت طريقها إلى حيز التنفيذ بعد مصادقة 36 دولة من دول منظمة الوحدة الإفريقية على ميثاق منظمة إنشاء الاتحاد الإفريقي .

(2) رشيد خشانة، "توافق على دور سياسي لليبيا في إفريقيا". أخبار سويسرا، 13 يونيو 2004 متحصل عليه من: <http://www.swissinfo.ch/ora/suissinfo/html>.

(3) المرجع نفسه .

المطلب الثاني : طبيعة الأدوار الليبية في إفريقيا

نشطت السياسة الخارجية الليبية في السنوات القليلة الماضية على المستوى الأفريقي بشكل لافت ويعود ذلك للمستجدات الدولية و الإقليمية والداخلية التي أصبحت تساعد على ذلك النشاط ، حيث أن ليبيا استطاعت استمالة الغرب بالاستجابة لالتزاماتها نحوهم (قضية لوكربي، تفكيك منظومة أسلحتها) إضافة إلى طبيعة السياسة الخارجية الليبية ، حيث تربطها علاقات جيدة مع كثير من الدول الإفريقية كل هذه العوامل أفضت إلى اضطلاع ليبيا بعدة أدوار ومن أهمها :

أولاً: تسوية النزاعات في القارة الإفريقية

حظيت إفريقيا باهتمام الثورة في ليبيا منذ قيامها عام 1969 وذلك انطلاقاً من أن ليبيا جزء من القارة الإفريقية، فتاريخياً حظي موقع ليبيا بأهمية كبيرة ولا زال خاصة لجهة التواصل بين الجنوب الأوروبي و العمق الإفريقي، كما فرضت طبيعة هذا الموقع ضرورة تعاطي ليبيا مع ما يجري على تخومها الجنوبية ، وفي العقود الأخيرة بدأت الحاجة تتزايد إلى ضرورة خلق وتعزيز تعاون وتكامل إفريقي ، فقد بدأ واضحا الواقع الإفريقي البائس المتمثل في الفقر والتخلف والأوبئة وانعدام البنية التحتية وفشل برامج التنمية⁽¹⁾ . قابل ذلك على المستوى العالمي طفرة كبيرة على مختلف المستويات خاصة في مجالي المعلومات و التقنية على الصعيد التطبيقي، وعلى المستوى السياسي و الاقتصادي ظهرت تجمعات وكتل عملاقة بعضها على أبواب إفريقيا مثل: الاتحاد الأوروبي، وكان لزاماً على القارة الاستجابة لهذه التحولات العالمية التي لم يعد احد بمعزل عن أثارها و نتائجها وخاصة في ظل بروز العولمة بمظاهرها المختلفة⁽²⁾

الاستجابة المهمة التي حصلت في القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة تمثلت في تأسيس الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد أن أصبحت عاجزة عن مجارات إيقاع العصر سياسياً واقتصادياً، لكن حتى مع ظهور الاتحاد الإفريقي كان واضحاً أن النزاعات و الحروب في القارة تشكل التحدي الأول لإفساد كل برامج وخطط التنمية، لذا لوحظ مدى الاهتمام الذي أولاه مؤسسو الإتحاد الإفريقي للسلم والاستقرار و الأمن في القارة ، من خلال إنشاء مجلس الأمن و السلم في إفريقيا ضمن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وإمداده بوحدات من جيوش الدول الأعضاء عند الحاجة كما حصل في مشكلة دارفور⁽³⁾ .

(1) البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006) ص 86 .

(2) البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي ، مرجع سابق ص 87.

(3) المرجع نفسه .

مساهمات قائد الثورة الليبية في تسوية النزاعات في القارة بدأت مبكرة قبل تأسيس الإتحاد الإفريقي فهذا الإتحاد نفسه هو إسهام ليبي بدرجة كبيرة تم التوصل إليه في القمة الإفريقية في 1999/09/09م كما ورد في إعلان سيرت بما احتواه هذا الإتحاد من مبادئ وأهداف ومؤسسات تركز في جانب كبير منها على أهمية تحقيق التنمية و الاستقرار و تسوية النزاعات بالوسائل السلمية يضاف إلى ذلك تجمع دول الساحل و الصحراء(س.ص) التجمع الأحدث و الأضخم بين التجمعات الإفريقية الفرعية و الذي يعتبر إسهاما خالصا لمؤسسه معمر القذافي، وهو تجمع يهدف أيضا إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المشار إليها، وتم من خلاله تسوية ومنع العديد من النزاعات داخل الدول الأعضاء فيه .

إذا ما القينا نظرة على أهم الإسهامات التي قدمها معمر القذافي في تسوية النزاعات في القارة الإفريقية نلاحظ أن هناك مبادئ وخصائص عامة تجمع بين هذه الإسهامات .

1- أنها تنطلق من الحرص على تجنب النزاعات، وكذلك تسوية أو حل القائم منها باعتبار أنها عامل هدم لبرنامج التنمية و التقدم الذي تحاول إفريقيا تحقيقه ، ففي ظل النزاعات والحروب لا يمكن تحقيق التنمية و الاستقرار و التقدم⁽¹⁾.

2- أن هذه المساهمات تنبع من واقع إفريقي مختلف اجتماعيا و سياسيا و اقتصاديا عن المجتمعات الغربية ، و لذا نلاحظ مدى التركيز في هذه المساهمات علي آلية حل النزاعات عن طريق اللقاء المباشر بين الفرقاء وهو الدول، و في بعض الأحيان السلطة و معارضوها، و كذلك اللجوء إلى ما أطلق عليه "حكماء إفريقيا" بغية التدخل لتسوية النزاع لما يحضون به من مكانة اجتماعية و احترام يفوق الاحترام الذي قد تحظى به الدولة و مؤسساتها في بعض الأحيان⁽²⁾.

3- أما الآلية الغربية لتسوية النزاعات فإنها تعتمد على الجوانب القانونية و القنوات الرسمية و العقوبات و استخدام القوة لإجبار الفرقاء على حل خلافهم ، وهي آليات قد تضر بعمليات السلام و الاستقرار، فكثير ما اتجه الفرقاء بسلاحهم إلى الوسطاء معتبرينهم حكما غير نزيه أو منحاز.

4- حل النزاعات على المستوى الإفريقي، و عدم إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي و هو مبدأ مهم وأن التدخل الخارجي في حل النزاعات الإفريقية يعني إتاحة الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للقارة ، وإعادة إحكام السيطرة و الاستغلال الأجنبي من جديد و بصور أخرى ، وما إنشاء آليات لتسوية النزاعات ضمن الإتحاد الإفريقي إلا بغرض قطع الطريق على التدخل الخارجي في الشؤون الإفريقية⁽³⁾. وهو ما لوح به الحلف الأطلسي في بعض الأحيان ، وما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي ، أو ما قامت به فرنسا عدة مرات ، و في هذا

(1) البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي، مرجع سابق ص 88 .

(2) المرجع نفسه .

(3) المرجع نفسه ص ص 88 ، 89 .

الشأن يقول معمر القذافي: "إننا عندما نسمح بتشكيل قوة تدخل أوروبية للأزمات في إفريقيا فإن ذلك عمل استعماري ولا نريد أن يتدخل أحد في شؤوننا فنحن قادرون في إفريقيا على حل مشاكلنا بأنفسنا"*

- 5- اللجوء إلى رأب الصدع في النزاعات الإفريقية عن طريق إصلاح الضرر بإعادة الإعمار و التعويضات و الديات، وهو أسلوب يهدف إلى محاولة محو أثر الحروب و النزاعات .
- 6- الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الفرقاء مما يؤهله لان يكون حكما نزيها ومقبولا من طرفي النزاع ، كما هو الحال في العلاقة مع النظام السوداني و مع المعارض البارز الراحل جون قرنق ، والعلاقة مع قبائل الطوارق ومع النظامين في النيجر ومالي ، و العلاقة مع حكومة كابيلا والمعارض البارز بيزيما كاراها ، والعلاقة مع الحكومة الصومالية ومحمد إبراهيم عقال رئيس جمهورية أرض الصومال⁽¹⁾ .

نماذج من التسويات :

الصراع في البحيرات الكبرى : يشكل الصراع في منطقة البحيرات أحد أهم نقاط الصراع الساخنة و الخطيرة في القارة الإفريقية بسبب أهمية هذه المنطقة من حيث الموارد الطبيعية كالمياه والمعادن وكذلك بسبب انغماس العديد من دول المنطقة في الصراعات الجارية فيها ، و التركيب العرقية المعقدة والمتداخلة ، لذا فقد بذلت جهود حثيثة في هذا الشأن أفضت إلى توقيع اتفاق سرت بتاريخ 18/04/1999 و اتفاق لوساكا في 10/07/1999 ، وفي هذا الشأن يشار إلى تكليف قائد الثورة الليبية من قبل الرؤساء الأفارقة المعنيين بالنزاع كمنسق لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى ، فقد عقدت قمة حول السلام في منطقة البحيرات حضرها رؤساء و مندوبين عن عدة دول هي أوغندا و رواندا و زيمبابوي و زامبيا وأنغولا و الكونغو و جنوب إفريقيا و النيجر⁽¹⁾ .

يشار إلى أنه بصدد حل أزمة الكونغو أو الصراع في منطقة البحيرات تم تشكيل لجنة من القادة السياسيين وبعض الشخصيات التي تحظى بالاحترام الأدبي برئاسة ألفا عمر كوناري رئيس مالي الأسبق وعضوية أحمد بن بلة و أورتيجا وشيكاتا ولويس فراكان كما يشار في هذا الشأن إلى دعوة زعيم المتمردين د.بيزيما كاراها إلى طرابلس في: 28/08/1999 حيث تعهد أمام قائد الثورة بتوقيع على اتفاق لوساكا .

(*) جميع خطب و أقوال معمر القذافي منذ 1969 موثقة فيما يسمى بالسجل القومي الليبي.

(1) البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي، مرجع سابق ص 89 .

(1) البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة معمر القذافي، مرجع سابق، ص 90.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تهدئة الأوضاع في منطقة البحيرات وإن كان من الصعب إنهاء صراع مشتعل لأكثر من أربعين سنة في وقت وجيز وبشكل كامل، خاصة أن هذا الصراع يتميز بالتعقيد الشديد لجهة تعدد الأطراف من دول وحركات التمرد، ولما تزخر به المنطقة من تنوع وتعدد عرقي وكذلك دور الأطراف الخارجية التي تقف وراءه وفيها الشركات العاملة هناك في مجال التعدين⁽¹⁾.

ولعل الحل الذي قدمه قائد الثورة فيما يتعلق بمشكلة الصراع في رواندا والبوروندي ، ورغم أنه يبدو حلا يميل إلى المثالية إلا أنه يبدو حلا واقعيًا يحتاج إلى جهود المجتمع الدولي ودعمه للفصل بين قبيلتي الهوتو و التوتسي في دولة مستقلة عن القبيلة الأخرى لكن المشكلة في عالم اليوم أن المبالغ الخيالية تنفق على إشعال الحروب وليس لنزع فتيلها، فمن سيتحمل نقل هؤلاء السكان وإعادة توطينهم بل من يهمله إقرار السلام أساسا في هذين البلدين⁽²⁾.

المساهمة في حل بعض النزاعات في شرق إفريقيا: وهنا يشار إلى الدور المهم في المساهمة في وقف الحرب بين إثيوبيا واريتريا في هذا السياق يذكر أن قمة نجامينا في: 2000/02/25م لدول تجمع الساحل الصحراء (س.ص) كلفت قائد الثورة بمهمة المساعدة على إرساء السلام و الأمن في التجمع وتفويضه التحدث باسم التجمع في هذا الخصوص مع المنظمات الإقليمية والدولية، وقد جرت اتصالات مكثفة في هذا السياق عن طريق استقبال قادة البلدين فرادى في ليبيا والاتصالات الهاتفية و إرسال مسؤولين رفيعين إلى أسمره واديسا بابا، وتم التركيز على مطالبتهم بالالتزام بخطة منظمة الوحدة الإفريقية و القرارات الدولية بالخصوص. وفي شرق إفريقيا أيضا يشار إلى الجهود المبذولة في تسوية النزاع في السودان، في جنوبه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وهنا تم تقديم المبادرة الشهيرة التي عرفت بالمبادرة الليبية المصرية، وهي التي أفضت إلى تحقيق السلام في الجنوب ، ورغم دخول الولايات المتحدة الأمريكية في المراحل الأخيرة وركوبها الموجه إشرافها على اتفاق " شاكوس " بين الحكومة والحركة عام 2002.

وفي غرب السودان حيث برزت مشكلة دارفور خلال السنوات الماضية بشكل حاد، بذلت جهود كبيرة لحل هذه المشكلة التي أخذت أبعادا دولية ، وفي هذا السياق تمثل الحدث الأبرز في احتضان طرابلس لقمة إفريقية مصغرة في 2005/05/16-17 حضرها أوليسجون أوباسانجو رئيس نيجيريا ورئيس الاتحاد الإفريقي، ومحمد حسني مبارك رئيس مصر، وعمر البشير رئيس السودان، وإدريس ديبي رئيس تشاد.⁽³⁾

(1) المرجع نفسه .

(2) المرجع نفسه ص 91 .

(3) البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي، مرجع سابق ص 92 .

باركت القمة الجهود المبذولة من طرف قائد الثورة الليبية في دعم المصالحة الاجتماعية وخاصة ما جاء به لقاء الحركات المسلحة والإدارة الأهلية الذي عقد في طرابلس بتاريخ: 11/05/2005م أي قبل انعقاد القمة بأيام قليلة ، والذي ضم حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وممثلي الإدارة الأهلية وأبناء دارفور بالمهجر، كما أكدت القمة على اتفاق نجامينا لوقف القتال، وبروتوكول أنجمينا لتعزيز الوضع الأمني والإنساني والتعاون مع بعثة الاتحاد الإفريقي ومعلوم أن المساعي المبذولة لحل مشكلة دارفور قد أثمرت الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في أنجمينا في مطلع عام 2006 برعاية الاتحاد الإفريقي⁽¹⁾ .

المساهمة في حل النزاعات في غرب إفريقيا: شهدت منطقة غرب إفريقيا العديد من النزاعات داخل حدود بعض الدول، وقد تحولت هذه النزاعات إلى ما يشبه الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج، وفي هذا الشأن كانت ليبيا مسرحا للقاء الفرقاء في هذه النزاعات، وتم إرسال المسؤولين في مهمات وساطة إلى المنطقة وفي هذا الجانب يشار إلى جهود إعادة الإعمار التي بذلتها الجماهيرية في ليبيريا⁽²⁾، وذلك كوسيلة لتجنب منع عودة الصراع حيث قدمت مساعدات لتجديد وصيانة المدارس والمستشفيات وجامعة ليبيريا، كما قدمت مساعدات ودعم لقبائل الطوارق في النيجر ومالي، بعد أن تم تسوية نزاعهم مع حكومات هذه الدول باعتبار أن هذا الدعم يساعد على الاستقرار والأمن ويجنب الصراع والحروب، فجزء من سكان هذه القبائل يعيشون في ليبيا التي تعتبر الموطن الأساسي لهم .

ثانيا: مواجهة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا

تأثرت السياسة الليبية تجاه النفوذ الإسرائيلي بمحددات عديدة، يتعلق بعضها بالسياسة الإسرائيلية في القارة وأهدافها، ويتعلق بعضها الآخر بالرؤية الليبية للصراع العربي الإسرائيلي وإدارته وقد شهدت الأنشطة الليبية المقاومة للوجود الإسرائيلي في القارة نشاطا وتنوعا في الأدوات والوسائل⁽³⁾ .

لقد أحدثت السياسة الإسرائيلية في القارة تأثيرات مباشرة على مصالح وأهداف السياسة الليبية والعربية في القارة على المستويين الوطني والقومي، فعلى مستوى الأهداف احتوت أجندة السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا على مجموعة من الأهداف التي تعزز مصالحها الإستراتيجية في مواجهة السياسة الليبية وأهدافها ومن ضمنها⁽⁴⁾ ، كسب الرأي العام الإفريقي في الصراع العربي الإسرائيلي مقدرة في ذلك ثقل الصوت الإفريقي في المحافل الدولية خاصة إذا علمنا أن القارة الإفريقية تستحوذ على 31 % من مجموع الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي شق آخر تسعى إسرائيل إلى فك طوق العزلة السياسية التي فرضت عليها داخل المنطقة العربية، وذلك بتجاوز المسرح الإقليمي إلى ما وراءه من

(1) البشير علي الكوت ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة القائد معمر القذافي، مرجع سابق ص 92 .

(2) المرجع نفسه ص 93 .

(3) عز الدين العالم ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، مرجع سابق ص 255 .

(4) عز الدين العالم ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، مرجع سابق ص 256 .

فضاء أرحب يحقق لها من جهة أخرى فرصة تحقيق الأهداف الإستراتيجية لنظرية الأمن القومي الإسرائيلية الرامية إلى تطويق الدول العربية من خلفها، وكان هذا هو الهدف الملح لإسرائيل في إفريقيا كما يلاحظ جول بترس (Joel Peters) إضافة إلى ذلك فقد كان الهدف الأساسي هو ألا تنظم الدول الإفريقية لحملة العداء الدبلوماسية التي كان يشنها العالم العربي ضدها وبجانب هذه الأهداف السياسية، كان لإسرائيل تطلعات اقتصادية هادفة إلى ضمان النفاذ إلى الأسواق الإفريقية ومنافسة المنتجات العربية فيها⁽¹⁾.

وقد تطورت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ قيام دولة إسرائيل، لكنها واقعا لم تحقق اقتحاما حقيقيا للقارة على كافة المستويات إلا في نهاية الخمسينات، ويشير المؤرخون الذين اعتنوا بالتحقيب التاريخي إلى أربع مراحل للتوسع الإسرائيلي في إفريقيا، وتغطي المرحلة الأولى الفترة بين سنتي 1948-1957، ويمكن وصف هذه المرحلة من التغلغل الإسرائيلي في القارة بأنها تمهيدية استطلاعية وذلك عندما جرت محاولات تسهيل التغلغل الجماعي الكثيف، وكان المثال النموذجي بالنسبة لهذه المرحلة هي إقامة أكبر الاتصالات العملية مع ليبيريا، أثيوبيا، كينيا، غانا وملايو سنوات 1954-1956⁽²⁾، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة الابتدائية لم تنته إلى تحقيق نجاحات كبرى لإسرائيل في إفريقيا، فقد كان لها مع ذلك أهمية قصوى بالنسبة للمرحلة التالية 1958-1962، وهي مرحلة التغلغل والاقتحام ذلك لأنها ساعدت إسرائيل على إقامة نظام من التأثير ذي فاعلية عالية في عدد من الدول الإفريقية الاستوائية بصفة خاصة، وفي هذه المرحلة النوعية الجديدة التي تزامنت مع استحواذ غالبية الدول الإفريقية على استقلالها السياسي، جرى التركيز على الأنشطة الاقتصادية لاسيما الاستثمار والمساعدات في دول مثل⁽³⁾ : غانا، أثيوبيا، النيجر، ليبيريا وسيراليون .

وتتسم المرحلة الثالثة من التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا والتي انطلقت سنة 1963 بتدعيم العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا الشرقية الواقعة على مدى جغرافي قريب نسبيا منها ووفقا لتصورات إستراتيجية خاصة، فقد أصبحت هذه المنطقة مسرحا للتغلغل الإسرائيلي الكثيف، فكانت إثيوبيا وكينيا وأوغندا ومدغشقر وزامبيا من بين أهم المراكز الرئيسية للمطامع التوسعية للأوساط السياسية والاقتصادية وكان العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في حرب 1967 وهي الحرب التي تطلق عليها إسرائيل حرب الأيام الستة السبب الرئيس في ظهور نفوذ تل أبيب في القارة، ويمكن اعتباره نهاية لمرحلة العلاقات المدعومة الواعدة وبداية للمرحلة التالية، وهي المرحلة الرابعة 1968-1973 من التوغل الإسرائيلي في

(1) المرجع نفسه ص 257 .

(2) عز الدين العالم، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، مرجع سابق ص 258 .

(3) المرجع نفسه .

القارة⁽¹⁾، وهي مرحلة التقلص والجمود في العلاقات الأفروإسرائيلية والتي انتهت بقطع 29 دولة إفريقية لعلاقتها السياسية المباشرة مع إسرائيل ويوضح التحليل المرحلي لتاريخ التعلل الإسرائيلي في إفريقيا من جهة تطلع إسرائيل إلى النفاذ بكل الوسائل والأدوات إلى العمق الإفريقي ومن جهة أخرى مدى تصدي القوى العربية الإفريقية التقدمية لمآرب إسرائيل في القارة حتى انتصر في نهاية المطاف التيار الإفريقي الثوري الذي دعمته ليبيا بقوة بعد أن كشفت أحداث الحرب العربية الإسرائيلية في سنتي 1967-1973^(*) طبيعة التكوين العدواني الإسرائيلي تجاه العرب والأفارقة الذين أصبحوا في خندق واحد للمواجهة مع إسرائيل التي كانت تصر على احتلالها لجزء هام من الأراضي الإفريقية وهي بسيناء المصرية .

وقد أشارت إحدى الدراسات الحديثة إلى أسطح انعكاسات سياسة إسرائيل الخارجية على المصالح الليبية في القارة على المستويين الوطني والقومي ، مؤكدة على توجه الدور الإسرائيلي إلى منافسة الدور الإقليمي الذي كانت تلعبه ليبيا سياسيا واقتصاديا على مستوى القارة ، وهو ما يؤثر في الوقت نفسه إلى استهداف إضعاف الدور العربي في القارة كما أن لهذه السياسة الإستراتيجية تأثيرها الخطير على الأمن القومي الليبي، لاسيما وأن هذا الأمن مرتبط بشكل خاص بدول الجوار الجغرافي الإفريقي في دائرته الخارجية، وهي الدول التي أصبح لإسرائيل نفوذ واسع فيها، من جهة ثالثة، فقد كان لهذه السياسة انعكاساتها على المصالح الاقتصادية الليبية في القارة، حيث أدت إلى تقليص الاستفادة الليبية المرجوة من التعاون الليبي على الصعيد الاقتصادي، وهو الأمر الذي كانت تأثيراته جلية على مستقبل التنمية الاقتصادية ومشروعاتها في ليبيا، كما كانت التوجهات الليبية الإيديولوجية واقعة ضمن هذه الانعكاسات السلبية الإسرائيلية على التطلعات الليبية الهادفة إلى دعم التوجه العربي الإسلامي وبرامجه⁽²⁾ ، لذلك رأت ليبيا ضرورة الفوز بدعم الدول الإفريقية في الصراع العربي الإسرائيلي وكانت السرعة التي أدارت بها إسرائيل ترسيخ وجودها في إفريقيا بانتشارها السريع أو ما يعبر عنه بالفيض (Spill over) على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً، والدفء الذي استقبلت به عوامل دافعة للسياسة الليبية لاتخاذ خطوات هادفة إلى مواجهة النفوذ الإسرائيلي في القارة، وهو الأمر الذي سرعان ما حول الساحة الإفريقية إلى ساحة معركة دبلوماسية بين إسرائيل وليبيا وفقا لقواعد النظرية الصفرية ، حيث سعى كلا الطرفين إلى توسيع رقعة نفوذه على حساب الطرف الآخر⁽³⁾ . وردا على المبادرة الدبلوماسية الإسرائيلية قامت ليبيا بشن جهد

(1) المرجع نفسه ص 259 .

(*) للمزيد أنظر: مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، " التنافس الدولي على القارة الإفريقية" دورية أكاكوس (د ن: مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، العدد الثاني، فبراير 2005) ص 8.

(2) حنفي خالد علي، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية منذ عام 1969 (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية 2004) ص 209 .

(3) عز الدين العالم ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، مرجع سابق ص 259 .

مكثف لتحجيم العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، وتوضيح الطبيعة الحقيقية لإسرائيل أمام القادة الأفارقة ، وكان الهدف الأول للتوسع الدبلوماسي الليبي في القارة هو تقليل النفوذ الإسرائيلي⁽¹⁾ .

المطلب الثالث: آفاق الدور الليبي في إفريقيا

لم يتوقف طموح القيادة الليبية في السعي لتحقيق استقلال كامل للدول الإفريقية، ورفض التدخل الأجنبي في شؤونها، وتسوية النزاعات الدائرة في القارة فقط ، بل سعت لتتويج أدوارها القارية بآليات تضمن استمرار هذه المساعي وذلك بإيجاد حلول دائمة لمشاكل إفريقيا، ومن جملة هذه المساعي التي تبنتها ليبيا اعتمادها على طريقتين هما :

- استغلال مواردها النفطية لتحقيق تنمية شاملة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي للقارة (جانب اقتصادي).
- إحياء فكرة الوحدة الإفريقية وارتقائها لأن تصبح دولة واحدة تتكون من فدراليات ، تحت اسم الولايات المتحدة الإفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية (جانب سياسي) .

أولا : تنمية القارة الإفريقية

تتمتع القارة الإفريقية بموقع ممتاز في العالم وتمتلك ثروات عديدة^(*)، وقد استخدمت الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال مواردها المعدنية والطبيعية كوسيلة تفتح لها آفاق في السياسة الدولية خاصة وأن الطلب عليها بعد الحرب العالمية الثانية قد ازداد لإحياء التجارة والاقتصاد الدوليين وإفريقيا اليوم القارة الوحيدة التي يمكنها أن تكتفي ذاتيا دون أن تحتاج إلى معونة أو دعم، وذلك بفضل ما تحتويه من خيرات وبالتالي كان من الطبيعي أن تتجه كل أنظار الوحدات الدولية إلى إفريقيا خاصة وأن الدول الصناعية الكبرى تحتاج إلى الموارد الإفريقية في صناعتها، ولكن بالرغم من وجود هذه الخيرات الوفيرة فإن القارة الإفريقية كانت أكثر مناطق العالم تهميشا⁽²⁾ .

فبعد نهاية الحرب الباردة، وتشكيل النظام العالمي الجديد 1991 عانت الدول الإفريقية مزيدا من التهميش بحيث أضحت غير مشاركة في الاقتصاد الدولي، وإنما معتمدة عليه بصورة متزايدة اتضح ذلك

(1) المرجع نفسه ص260 .

(*) أهم الخيرات الموجودة في إفريقيا: نسبة اليورانيوم من الإنتاج العالمي 90%، الذهب 30%، النفط 20%، الألماس 92%، الكروم 65%، الفوسفات 20%.

(2) فتحي أحمد معتوق ، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية " وأثرها في السياسة الخارجية الليبية" مرجع سابق ص 227 .

بجلاء من خلال النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية وزاد عبء الديون الخارجية (300 مليار دولار) وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية ، حتى إنه توجد في إفريقيا وحدها ثلاثة وثلاثون دولة من بين 74 دولة وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقل تنمية في العالم .

ومن أجل النهوض بالقارة الإفريقية من مشاكلها الاقتصادية ، فقد اضطلعت ليبيا بدور متميز في حجم الإسهام المالي الذي تقدمه إلى المؤسسات والهيئات الاقتصادية التي تختص بدعم التنمية الاقتصادية الإفريقية من خلال المعونات المالية المقدمة للدول الإفريقية⁽¹⁾ .

وعلى الرغم من أن ليبيا قد خفضت من حجم مساعداتها للمؤسسات العالمية بنسبة 30% بدلا من 51%، إلا أنها حافظت على حضورها الفاعل في المؤسسات والصناديق الإقليمية ، كما لم تتوان في دعم المؤسسات الاقتصادية والصناديق المالية الدولية التي تقوم بالإقراض والإسهام في تقديم العون إلى الدول الإفريقية ، فقد أسهمت ليبيا في المصرف العربي للتنمية الإفريقية بقسط يزيد على 287 مليون دولار.

ومن الجدير بالذكر أن ليبيا منذ انضمامها إلى المصرف أعلنت عدم حاجتها للاقتراض من المصرف تاركة المجال للدول الإفريقية المحتاجة التي أنشئ من أجلها المصرف لدعمها ماليا⁽²⁾ فالدعم الاقتصادي الليبي لإفريقيا هو أحد أهم أركان بناء علاقات دبلوماسية ناجحة بين الطرفين، حيث إن ما يميز الدعم الاقتصادي الليبي لا يمثل قيدا يلقي على كاهل إفريقيا من حيث المديونية، ولا يؤدي إلى ترسيخ قالب التعاون القائم على جعل العرب دائما مانحي المساعدة والأفارقة دائما متلقيها وهو ما يرسخ بدوره سياسة العلاقة بين الطرفين وتستند السياسة الليبية على اعتبار أن الاقتصاد من الركائز الأساسية لمواصلة النضال التحرري الكامل بفاعلية لخلق الشخصية الإفريقية المتميزة بهويتها السياسية والاقتصادية والثقافية المستقلة بذاتها وذلك للقضاء على جميع أنواع الاحتكارات الأجنبية بما يكفل تسخير الموارد العربية والإفريقية لصالح شعوب القارة الإفريقية، وإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد اقتناعا بأهمية التعاون العربي الإفريقي، وما يحققه من فوائد تجعل من العرب والأفارقة قوة سياسية واقتصادية واحدة⁽³⁾ .

وقد ارتكز التعاون الاقتصادي على الأسس التالية :

(1) المرجع نفسه ص 228 .

(2) محمد مهدي عاشور، العلاقات العربية الإفريقية في كتابات الرواد (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 1998) ص 303 .

(3) فتحي أحمد معتوق ، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية " وأثرها في السياسة الخارجية الليبية" مرجع سابق ، ص 228 .

- استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة والطاقات البشرية والإمكانات المادية وتسخيرها لخير شعوب القارة ، في إطار نظام المشاركة الاقتصادية كبديل عن سياسات الاحتكار الاقتصادي الاستعماري .
 - المشاركة في دعم خطط التنمية الإفريقية، والإسهام في إصلاح هيكلها الاقتصادية بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها .
 - منافسة الاستثمارات الأجنبية في القارة والاستفادة من مصادر المواد الخام الإفريقية
 - تكثيف النشاط الليبي الفاعل في القارة .
- والأمر الذي يساعد ليبيا في بناء علاقات اقتصادية قوية مع إفريقيا هو امتلاكها لأداة اقتصادية قوية في هذا العصر ألا وهو النفط ، وعلى ذكر هذه المساعدات الليبية لبعض الدول الإفريقية، فقد منحت ليبيا تشاد هبة بمقدار ثمانين مليون دولار لبناء مستشفى وبعض الكليات وعقدت اتفاقيات مع مدغشقر من أجل إنشاء طرقات، ومنحت الكونغو قرضا لتمويل مشاريع مختلفة بمقدار 100,7 مليون دولار. (دفعت ليبيا 26,5 مليون دولار كدفعة أولى و30 مليون دولار كدفعة ثانية، وجاء ذلك حسب معطيات صندوق النقد الدولي)⁽¹⁾ .

وفي إطار التعاون الثنائي فقد منحت أنغولا: 150 مليون دولار لم يحدد استعمالها والنيجر: 95 مليون دولار لتمويل مشروع ري زراعي، بالإضافة إلى منح النيجر هبة مقدارها 4,5 مليون دولار لتمويل مشاريع زراعية وشراء معدات صحية .

وفي الإطار نفسه تعهدت ليبيا بتمويل برنامج ضخم يمتد على سبع سنوات لمساعدة إثيوبيا ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق المشاريع التي وردت في الخطة العشرية الأثيوبية، وذلك لاستغلال مناجم النحاس واليوتاس ، وسيتم ذلك عن طريق شركة مختلطة ليبية-أثيوبية تسهم ليبيا في رأسمالها بنسبة 49,1 % ، أي ما يعادل تقريبا (250) مليون دولار⁽²⁾، كما شمل التعاون الثنائي بين ليبيا والدول الإفريقية تقديم قروض بلغ حجمها (441) مليون دولار إضافة إلى تقديم الهبات النقدية والمساعدات العينية التي بلغت هي الأخرى (223) مليون دولار.

(1) فتحي أحمد معتوق ، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية " وأثرها في السياسة الخارجية الليبية " ، مرجع سابق ص 229 .

(2) فتحي أحمد معتوق ، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية " وأثرها في السياسة الخارجية الليبية " ، مرجع سابق ص 230 .

ولم يقتصر التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي على تقديم المعونات والمساعدات والقروض، بل انتهجت ليبيا سياسة اقتضت إنشاء شركات ومصارف مشتركة قد بلغ عدد الشركات المشتركة (26) شركة باستثمار بلغ (36,1%) من مجموع الشركات الليبية الإفريقية المشتركة⁽¹⁾.

كما حرصت السياسة الليبية في مجال التعاون الثنائي الاقتصادي مع الدول الإفريقية على تحقيق التوازن على تقديم العون والمساعدات إلى الدول الإفريقية وفق التقسيم الجغرافي بحيث لا ينحصر ذلك العون بالدول التي بها أغلبية سكانية مسلمة أو رؤساء حكوماتها مسلمون، بل شمل الدول الإفريقية الإسلامية والمسيحية على السواء .

والجدير بالذكر هو ما أشار إليه تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة ، حيث أكد أن ليبيا بسعيها على تشجيع جهود الاستثمار في إطار المشاريع المختلطة أو المقترنة تسهم في تطوير شكل من التعاون يعود بالنفع على البلدان الإفريقية بنسبة أهم من النسبة التي تعود إليها⁽²⁾ .

وكما أشار التقرير أيضا إلى أن هذا الشكل من التعاون يتجلى بميزة هامة، إذ أنه يساعد البلدان المستفيدة من مساعداته على تلافي تراكم الديون على كاهلها.

وفي الحقيقة إن السياسة الليبية تجاه إفريقيا من خلال آلية تعاملها مع القارة اعتمدت على أربع آليات لتنفيذ سياستها الخارجية نحو إفريقيا :

أولا: الاعتماد الليبي على الجانب الاقتصادي في علاقتها مع الدول الإفريقية.

ثانيا: الاعتماد على إمكانيات المصرف الخارجي-العربي-الليبي.

ثالثا: الدور اللامحدود لجمعية الدعوة الإسلامية في توطيد العلاقات الثنائية الإنسانية ما بين الدول الإفريقية .

رابعا: وهو الجانب السياسي الذي برهن على نجاح الدبلوماسية السياسية الليبية في توظيف إمكانيات الدولة الاقتصادية لخدمة القرار السياسي لإفريقيا ليصب في دعم القرار السياسي الليبي ودليل ذلك قرار قمة "واجادوغو" برفع الحظر المفروض على ليبيا⁽³⁾.

ثانيا: فكرة الولايات المتحدة الإفريقية

(1) المرجع نفسه ص ص 230 ، 231 .

(2) المرجع نفسه .

(3) فتحي أحمد معتوق ، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية " وأثرها في السياسة الخارجية الليبية " ، مرجع سابق ص

232 .

أ- تطور الفكرة : عندما دعا قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي إلى قيام الولايات المتحدة الإفريقية ، وسعى بجد إلى وضع هذا المفهوم موضع التنفيذ الفعلي أشار إلى أنه ليس مبتكرا لشيء جديد وإنما هو مجدد لفكرة نكروما وأحمد سيكوتوري ، وما يمكن الإشارة إليه أن فكرة الولايات الإفريقية سواء تلك التي أشار إليها نكروما أو سيكوتوري أو القذافي ، إنما هي تخرج من مشكاة واحدة وأهدافها واحدة ولخدمة القارة الإفريقية بصفة عامة، وفي مواجهة التغييرات والتحديات الداخلية والخارجية والتي تتطلب مزيدا من التكتل والتوحد⁽¹⁾ .

ولقد ظن البعض في أوائل الستينات أن حديث نكروما^(*) وسيكوتوري^(**) عن فكرة الولايات المتحدة الإفريقية إنما هو نوع من المثالية التي تتعارض مع الواقعية السياسية ، ويبدو أن عوامل نجاح قيام تلك الفكرة في ذلك الحين لم تكن مواتية ، لذلك لم تكن مفاجأ إنه مع أوائل الألفية الثالثة وفي إطار التواصل بين الأجيال الإفريقية أطلق قائد الثورة الليبية دعوته من جديد في مؤتمر سرت 1999/09/09 ليعيد التأكيد على ضرورة أن تتحد إفريقيا وضرورة أن يكون هناك تطبيق فعلي لتلك الوحدة .

إذا ففكرة الولايات المتحدة الإفريقية سواء عند نكروما أو عند سيكوتوري أو عند القذافي إنما هي بمثابة المشروع الوحدوي الذي وضع من أجل تجميع الصفوف الإفريقية وعلى مستوى الشعوب والأقاليم الإفريقية تحت مظلة واحدة⁽²⁾، ومن منطلق وحدة الهدف والمصير المشترك والرامي إلى الارتقاء بالقارة الإفريقية من خلال توظيف واستثمار قدراتها وإمكانياتها في مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية الخارجية، ومضمون تلك الفكرة يتمحور حول وجوب أن تكون هناك ولايات متحدة إفريقية تتحد مع بعضها إتحادا كليا ، مثلما حدث في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لذلك فتلك الوحدة يتوجب إتمامها على أساس الاتحاد السياسي وفي إطار الفيدرالية ومع الإبقاء على السيادة الوطنية⁽³⁾.

إن مشروع الوحدة الإفريقية الذي يتبناها كل من نكروما وسيكوتوري و القذافي تنبثق جميعها من الفكرة الأساسية المتعلقة بإقامة الولايات المتحدة الإفريقية ويمكن الإشارة إلى ذلك كالاتي:

1- **مشروع نكروما:** ويتلخص هذا المشروع في ضرورة إقامة الوحدة الإفريقية وأن يتم ذلك من خلال المراحل الآتية :

أ- وتتضمن إنشاء مجلس من وزراء خارجية الدول الإفريقية الذي يتولى وضع مشروع الحكومة الإفريقية بالتعاون مع خمس لجان تقوم إحداها بوضع دستور تلك الحكومة وثانية لجنة تكلف

(1) البشير على الكوت ، الإتحاد الإفريقي (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2005) ص 76.

(*) نكروما : رئيس غانا الأسبق .

(**) سيكوتوري : رئيس السنغال الأسبق.

(2) البشير على الكوت ، الإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ص ص 76 ، 77.

(3) المرجع نفسه .

- بالوحدة الاقتصادية الإفريقية وثالثا لجنة لوضع أسس سياسة خارجية ودبلوماسية ورابعا لجنة لوضع خطة شاملة للدفاع العسكري وخامسا لجنة لوضع الأسس لجنسية إفريقية مشتركة .
- ب- تقوم كل لجنة من تلك اللجان بتقديم مشروع نهائي إلى مجلس وزراء الخارجية والذي يتولى دراسته والموافقة عليه ووضعه بصيغته النهائية⁽¹⁾ .
- ت- أن يجتمع وزراء الخارجية وأن يقدم المشروع النهائي للحكومة الاتحادية الإفريقية إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات للموافقة النهائية عليه.

وقد تضمن المشروع اختيار عاصمة للحكومة الاتحادية الإفريقية واقترح أن تكون تلك العاصمة في وسط القارة بمدينة (بانجي) في عاصمة جمهورية إفريقيا الوسطى أو مدينة كينشاسا عاصمة جمهورية زائير(الكونغو الديمقراطية حاليا) على أن تتكون تلك الحكومة من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وأن يرأسها رئيس منتخب من الاتحاد هي وزارة أو مجلس وزراء إتحادي كما أشار المشروع إلى ضرورة أن يكون هناك برلمان إفريقي قاري يتكون من مجلسين⁽²⁾ : أحدهما يسمح بمناقشة جميع المشكلات التي تواجه إفريقيا عن طريق ممثلين على أساس السكان والآخر لضمان المساواة في المشاركة من جانب الدول ومع الأخذ في الاعتبار المساحة والسكان، وتكون مهمة هذا البرلمان تقنين سياسة مشتركة في جميع الشؤون المتعلقة بالأمن والدفاع والأمن في إفريقيا وتجدر الإشارة إلى أنه عندما فشل نكروما في تمرير هذا المشروع والحصول على الموافقة ومؤازرة الدول الإفريقية المشاركة في مؤتمر القمة بالقاهرة 1964 عاد فتقدم بمشروع آخر أكثر تواضعا في مؤتمر أكررا 1965 يتمثل في إقامة مجلس تنفيذي منبثق عن مؤتمر القمة ويكلف باتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لتحقيق الوحدة وينتخب لهذا المجلس رئيس ونواب يجتمعون في دورات منتظمة وقد نوقش هذا المشروع في المؤتمر إلا أنه لم يحصل على الأغلبية اللازمة لتمريره⁽³⁾ .

2- مشروع سيكوتوري: لقد نظر الرئيس الراحل أحمد سيكوتوري إلى الولايات المتحدة الإفريقية باعتبارها مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي التي يجب أن تطرأ على منظمة الوحدة الإفريقية ولقد ذكر سيكوتوري أن هذا يتطلب ضرورة اختيار مبادئ وأهداف وأدوات قادرة على قيادة وتشكيل وحدة هامة وكبيرة تتعلق بمصير القارة الإفريقية بأكملها واشترط سيكوتوري لقيام وتنفيذ تلك الفكرة ما يأتي:

- تحديد الاختيارات للأهداف المنشودة وأن تتسم بالطابع الديمقراطي والتحرري التقدمي.

(1) البشير على الكوت ، الإتحاد الإفريقي ، المرجع السابق ص 78.

(2) المرجع نفسه ص ص 78 ، 79.

(3) محمد منصور الزنتاني ، السياسة الخارجية الليبية تجاه المنظمات الدولية (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا مذكرة ماجستير غير منشورة 2009)

- قيام تنظيم للأفراد والشعوب وهو أمر يراه ضروريا لوضع الخيارات المطروحة والمختارة موضع التنفيذ وعلى أن يقترن ذلك بالقدرة على إحداث تغيير في الظروف والأوضاع الراهنة وتحويلها إلى ظروف وأوضاع جديدة تتناسب مع آمال التقدم المنشود⁽¹⁾.

- إخلاص القيادات الإفريقية للمعاني السامية لأهدافهم وجدية ما يقومون من أفعال في هذا الصدد ومن أجل تحقيق تلك الأهداف .

- كما رأى سيكوتوري أن البيئة الإفريقية هي مهياة لأن تقوم بداخلها وحدة إفريقية حقيقية خصوصا وأنه كانت توجد في إطار منظمة الوحدة الإفريقية مناطق جغرافية كبرى ويكفي المساعدة في الربط بينها وإقامة سلطة تنفيذية قارية وهذه المناطق هي:⁽²⁾.

- ❖ منظمة الشمال الإفريقي (ست دول)
- ❖ منظمة الغرب الإفريقي (ستة عشرة دولة)
- ❖ منظمة الوسط الإفريقي (إحدى عشرة دولة)
- ❖ منظمة الشرق الإفريقي (عشر دول)
- ❖ منظمة الجنوب الإفريقي (تسع دول)

وبذلك يكون من اليسير تنظيم إتحاد فدرالي بين دول كل منطقة من ناحية وأن يتم إقامة إتحاد كونفدرالي بين تلك المناطق الجغرافية وعلى مستوى القارة بأكملها من ناحية أخرى لتتشكل منها جميعا الولايات المتحدة الإفريقية .

ب- فكرة الولايات المتحدة الإفريقية عند القذافي: في أواخر القرن العشرين تصاعدت معدلات الحركة للمشروع الليبي الإفريقي في المنطقة الإفريقية شمال خط الاستواء وذلك منذ صدور قرار مجلس الأمن تعليق العقوبات الدولية تمهيدا لرفعها عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وصارت مدينة سرت هي القلب النابض للمشروع الليبي الإفريقي على طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمى حيث منابع نهر النيل وهذا النمو المتسارع في النشاط والتأثير تكمن خلفه ثلاث مجموعات من الأسباب⁽³⁾ :

- الأولى: هي الديناميكية التي تتصف بها مكونات وأهداف أجندة المشروع منذ إعلان قائد الثورة الليبية عن التوجه الليبي الإفريقي في سبتمبر 1998 وما سبق هذا الإعلان في عام 1998 من إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية بشأن العقوبات الدولية في اجتماعاتها في عاصمة بوركينا فاسو في يونيو 1998، وما تلا الإعلان من زيارات ومباحثات للرؤساء

(1) البشير على الكوت ، الإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 80.

(2) البشير على الكوت ، الإتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ، ص 80.

(3) عبد الملك عودة ، إفريقيا في ختام القرن العشرين (القاهرة : مؤسسة الأهرام 2000) ص 34.

الأفارقة مع قائد الثورة القذافي في مدينة سرت ولم تقتصر الزيارات على الأطراف الحكومية وإنما شملت أيضا الأطراف غير الحكومية والشعبية .

- **والثانية:** هي حالة السيولة والتغيير التي تسود ساحة العلاقات الدولية والإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المسلحة وفي صراعات الحدود السياسية في القارة الإفريقية⁽¹⁾ .

- **الثالثة:** هي انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر في شهر يوليو 1999 وقد أرادت السياسة الليبية الحضور وفي يديها إنجاز إيجابي في أهم قضايا القارة وهي حفظ السلام وتطوير النزاعات المسلحة وتنسيق السلم والأمن في مناطق الجوار الجغرافي والإقليمي وهذا من شأنه أن يتيح لها الفرصة الكاملة لرد التحية بأحسن منها شكرا وتقديرا لقرار المنظمة الإفريقية الصادر عام 1998 ويمكن أن يضاف إلى هذا ما تداولته وسائل الإعلام عما يجري إعداده في ليبيا من مشروعات لتعديل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية⁽²⁾ .

ومن ثم فإن المبادرة لإحياء وتفعيل فكرة الولايات المتحدة الإفريقية إنما هي امتداد للتوجه الليبي القديم الجديد تجاه القارة الإفريقية ، حيث أن الاهتمام الليبي بقضايا إفريقيا ومشكلاتها ليس جديدا وإن كان الجديد في التوجه الليبي المعاصر يتمثل في وضع إفريقيا في مقدمة أولويات السياسة الليبية، حيث يشير القائد معمر القذافي إلى أن ارتباطه العربي هو ارتباط عاطفي وأما ارتباطه الإفريقي هو ارتباط مادي وجغرافي، كما أشار القذافي إلى أوجه الخلاف بين العالم العربي وإفريقيا فأوضح أنه كان لديه آمال في توحيد العالم العربي إلا أن النظام الرسمي العربي الذي يتحكم في هذه الرقعة وهذا الشعب يرفض عمل أي شيء ، أما على الصعيد الإفريقي فقد أبدى القذافي إعجابه بالقادة الأفارقة الذين يختلفون عن القادة العرب والذين لديهم روحانية وفاعلية وقدرة على النجدة والوجود والإحساس بالمسؤولية ، واستشهد القذافي في ذلك بقدرة الأفارقة على الاجتماع على مستوى القمة باستمرار من أجل معالجة مشكلة ما في حين يعجز العرب وهم أقل من حيث عدد الدول عن الاجتماع⁽³⁾ .

(1) عبد الملك عودة ، إفريقيا في ختام القرن العشرين ، مرجع سابق ص ص 34،35 .

(2) المرجع نفسه ص 35 .

(3) عبد الملك عودة ، إفريقيا في ختام القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ص 35 ، 36 .

إذن فمنذ أن أعلن القذافي عن مبادرته الوجدوية فقد أشار إلى أن دعوته للوحدة وقيام الولايات المتحدة الإفريقية إنما هي استكمال لجهود سابقه من رواد حركة الجامعة الإفريقية ، وكذا المواثيق والقرارات والمعاهدات الداعية لتلك الوحدة ومنها اتفاقية أبوجا لعام 1991 والداعية لقيام وحدة اقتصادية إفريقية⁽¹⁾.

لقد بدأ معمر القذافي في نهاية قمة سرت الاستثنائية متفائلا وهو يرى حلمه الذي نذر له نفسه منذ قيام الثورة منذ أكثر من ثلاثة عقود يتحقق ، وإن في غير المسار العربي الذي جاهد لأن يحقق فيه حلمه في أطر متعددة من وحدة رباعية إلى ثلاثية، إلى ثنائية، وكلها أخفقت، لكن كل التجارب المريرة التي مر بها لم تجعله يتراجع، إنما قفز بحلمه من محيطه العربي إلى ما هو أوسع وأكثر تشعبا، ألا وهو الحلم بتحقيق الوحدة الإفريقية على المستوى القاري.

وإذا كان المستهدف بالنسبة للقذافي هو تحقيق حلم الآباء المؤسسين لحركة الجامعة الإفريقية بإقامة الوحدة السياسية الإفريقية القارية أو ما يعرف باسم الولايات المتحدة الإفريقية⁽²⁾.

على الرغم من التحديات الدولية الكبيرة التي تواجه القارة الإفريقية وتملي عليها ضرورة التكامل للتعامل وللتصدي لتلك التحديات⁽²⁾ ، ومع ذلك فإن استعراض فكرة الولايات المتحدة الإفريقية بإقامة الاتحاد الإفريقي هو أمر على درجة كبيرة من الأهمية وخطوة إيجابية في تطور حركة الجامعة الإفريقية وربما تكون تلك الخطوة هي بمثابة التحرك والتسلسل المنطقي في عملية التطور تلك ولعلها تكون بالفعل المقدمة الأولى لإقامة الولايات المتحدة الإفريقية في مرحلة تالية.

المبحث الثاني: التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الليبية في إفريقيا

لقد أدركت القيادة الليبية أهمية التجمعات الإقليمية ، والنجاحات الهامة التي تحققت في أماكن عديدة في العالم على المستوى الاقتصادي ومن ثم المستوى السياسي ، لذا سارعت الجماهيرية للدعوة إليها ودعمها سياسيا وماليا .

المطلب الأول : التوجه الإقليمي في إفريقيا

أولا : مفهوم المنظمات الإقليمية في إفريقيا

(1) عبد الله بقادي "ولايات متحدة إفريقية"، العرب الأسبوعي ، دار العرب للصحافة والنشر ، د ت ص 24.

(2) البشير على الكوت ، الاتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ص 83 .

(2) المرجع نفسه .

(3) Abdou Diouf , Afrique : L'intégration régionale face a la mondialisation .

http : www.cairn.info/article.php

جاء الاتجاه الإقليمي في العلاقات الدولية نتيجة تطور بعض المساهمات النظرية كإسهامات الوظيفة والوظيفية الجديدة، حيث أكدت هذه الأخيرة على أن التوجه نحو المنظمات الإقليمية من شأنه إرساء دعائم التعاون والسلم أكثر بين الدول وذلك في مواجهة أصحاب النزعة العالمية ودعاة تكوين وتدعيم المنظمات العالمية بدل الإقليمية⁽³⁾ ، وفي المقابل فقد تركز التوجه الإقليمي من خلال بعض الممارسات أو التجارب التكاملية في العديد من مناطق العالم، وكان أبرزها ما عرفته القارة الإفريقية من اتجاه متزايد نحو إنشاء تجمعات إقليمية كانت البدايات الأولى لها أثناء فترة الاستعمار الأوروبي في المنطقة، فقد تجسدت مشاعر التحرر والاستقلال لدى الشعوب الإفريقية وذلك في إطار اتحادات وتنظيمات يكون بوسعها مواجهة مشاكل وتحديات القارة خاصة في الفترة التي تعقب خروج الاستعمار، ومن بين أهم المنظمات الإقليمية الإفريقية منظمة الوحدة الإفريقية التي حاولت تجسيد آمال وطموحات الشعوب الإفريقية من خلال توحيدها و تأكيد تضامنها، إلا أن التحولات الإقليمية والدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة⁽¹⁾ غيرت وجهة النظر الإفريقية تجاه المنظمة وأكدت فشلها، مما أدى إلى تحولات بصدد بلورة شكل جديد من التنظيم الإقليمي تمثلت هذه المحاولات في ظهور الاتحاد الإفريقي فالمعطيات والظروف الدولية الراهنة وانتشار التكتلات الإقليمية والدولية وما ترتب عنها من منافسة واحتكار لم تدع لإفريقيا الخيار فكان التكتل الإفريقي هو السبيل الوحيد الذي تفرض من خلاله إفريقيا وجودها في عالم التكتلات وذلك من خلال تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان الإفريقية.

رغم كون الإقليمية حقيقية قائمة في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي فإنها لا زالت ضمن المصطلحات السياسية والقانونية التي ليس لها تحديد دقيق، مما أدى إلى تضارب الآراء وظهور مفاهيم عديدة للإقليمية⁽²⁾.

- الإقليمية: هي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية.
- والعالمية: التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل رؤوس الأموال
- وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية ، وتهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل بها من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات بأنها اختيارية وتتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل الجماعة وتتصرف باسمها .
- ويقصد بالمنظمات غير العالمية ، أي المنظمات التي تكون العضوية فيها تحمل مواصفات خاصة وليست مفتوحة لجميع الدول⁽¹⁾.

⁽¹⁾Abdou Diouf , Afrique : L'intégration régionale face a la mondialisation op cit

⁽²⁾ معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجماعية 1992) ص 41 .

إذ يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية بعض المواصفات:

- فقد يؤخذ بالمجال الجغرافي للدول فنقول بأن المنظمة الإقليمية تجمع بين دول متجاورة جغرافيا (كالاتحاد الإفريقي أو الإتحاد الأوروبي...)
- وقد يؤخذ في تعريف المنظمة الإقليمية ببعض الخصائص التي تحملها دول معينة (كمنظمة الدول المصدرة للنفط - أوبيك).
- كما قد يؤخذ في تعريف المنظمات الإقليمية ببعض الروابط التي تربط مجموعة من الدول كالروابط الدينية أو التوجهات السياسية (منظمة المؤتمر الإسلامي).
- وقد يؤخذ كذلك في تعريفها بالمصالح التي تجمع بعض الدول (حلف الأطلسي)

وللاشارة فإن بعض الدارسين يؤكدون على صعوبة وضع تعريف للمنظمات الإقليمية وذلك لصعوبة تحديد الإقليم أو النظام الإقليمي في حد ذاته ، فالصعوبة تكمن في تحديد المستوى الذي من خلاله نميز نظام إقليمي عن غيره ، فإذا أخذنا بمستوى التقارب الجغرافي نكون قد أهملنا العوامل الأخرى كمستوى التأثيرات الخارجية أو مستوى التقارب الحضاري... الخ⁽²⁾.

وتنقسم المنظمات الإقليمية إلى ثلاث مجموعات على أساس المنظمة أو طبيعة دورها :

- المنظمات السياسية العامة: ويشمل دورها وتوجهها الأساسي في تنسيق بين دول الأعضاء وحل نزاعاتهم في الإطار المؤسسي الإقليمي، وتقديم الدعم للقضايا والاهتمامات المشتركة للدول الأعضاء، وقد تقوم هذه المنظمات على مبدأ الانتماء إلى منطقة جغرافية حضارية مثلا منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية أو على مبدأ التماثل في التوجهات السياسية العامة للدول مثل، مجموعة جنوب شرق آسيا ، كما قد تقوم أيضا على قاعدة التعاضد السوسولوجي الذي يشكل أصلب ركيزة لتكوين المنظمات (برز العامل القومي) مثل جامعة الدول العربية⁽³⁾.
- المنظمات الوظيفية: وتهدف إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء وذلك من خلال التوحيد الجمركي مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية ومنظمة مكافحة الفقر والتصحر في شرق إفريقيا المنظمات ذات التوجه الأمني العسكري: وتنطلق من مبدأ الأمن الجماعي حيث يقوم دورها على تقديم الحماية والضمانة الأمنية للدول الأعضاء (مثل حلف الناتو...).

(1) سهيل حسن الفتلاوي ، المنظمات الدولية (لبنان : دار الفكر العربي 2004) ص 257.

(2) ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، مرجع سابق ص 261 .

(1) Afrique , environnement, mondialisation . <http://www.hubrural.org/Img/pdf>

(2) عبد السلام نوير و محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في إفريقيا : دراسة نظرية وميدانية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية 2007) ص 15 .

- وعبر عقود من الاستقلال تم تأسيس وقيام العشرات من المنظمات التعاونية الاقتصادية الحكومية متعددة الأغراض في إفريقيا، على نحو يجعل من إفريقيا أكثر قارات العالم بنمو وتنوع أشكال الظاهرة الإقليمية⁽¹⁾.

ورغم ما يبدو من توافر مبررات قوية للتكامل الإقليمي في القارة من ناحية، ووعي الدول الإفريقية وسعيها لتحقيق شكل من أشكال التكامل الإقليمي فيما بينها، من ناحية أخرى إلا أن حصاد تلك المساعي، باختلاف صورها وأشكالها كان متواضعا نسبة إلى درجة الحاجة إليه ومحاولات تحقيقه، حيث لا نكاد نرى مسعى تكامليا في القارة يحمل بصيصا أمل في نجاح مساعي التكامل، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن ذلك.

ثانيا : مبررات التكامل الإقليمي في إفريقيا .

تتنوع مبررات ودوافع التكامل الإقليمي وإن ارتبطت في مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية والأمن في القارة، حيث يرى الكثيرون أن إقامة التجمعات الاقتصادية في إفريقيا عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول بالقارة، حيث يوفر إطارا لتعظيم قدرات الدول ولتسوية وحل الصراعات المكلفة، وفيما يلي تبرير لتلك المبررات⁽²⁾ :

*- المبررات الاقتصادية :

من المعلوم أن دول إفريقيا في مجملها تصنف في عداد الدول المتخلفة اقتصاديا، حيث تتسم معظم الدول بالتخصص في إنتاج المواد الأولية، وضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي وهو ما أسفر في مجمله عن انخفاض الدخل القومي لهذه الدول وانخفاض نصيب الفرد منه.

فمنذ السبعينات والثمانيات من القرن العشرين، وبعد أن حققت معظم الدول الإفريقية استقلالها بدا من الواضح أن الاقتصاديات الموروثة للدول حديثة الاستقلال من الصغر والضعف والهشاشة من أن تكون قاعدة لنمو اقتصادي دائم، كما أن الأداء الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء كان ضعيفا، في حين ظلت إفريقيا مهمشة في الاقتصاد العالمي⁽³⁾.

فأكثر من ثلثي دول العالم المصنفة الأقل نموا في العالم، والأكثر فقرا أيضا في سجل التنمية البشرية تقع في إفريقيا، كما أن نحو نصف سكان القارة يعيشون في فقر مدقع، وبأقل من دولار أمريكي يوميا،

(2) عبد السلام نوبر و محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا : دراسة نظرية وميدانية ، مرجع سابق ص 15 .

(3) المرجع نفسه ص 16 .

كما أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أضحى أقل مما كان عليه في الستينات فرغم أن القارة تستوعب 13% من سكان العالم، فإنها لا تحوز أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما معدلات الإنتاج بالنسبة للفرد فقد نمت بصورة أكثر بطأ في إفريقيا جنوب الصحراء عنها في جميع أنحاء العالم⁽¹⁾، الأمر الذي لم يكن مستغربا معه أن تتصاعد حدة الجوع في إفريقيا، وعلى صعيد التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة لم تزد في نسبته عن 2% منخفضا عما كان عليه في الثمانينات 3,5%، وعن الحال في التسعينات 2,7%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياسا إلى الدول النامية الأخرى في العالم، كما أن صافي الاستثمار الإفريقي كنسبة من الاستثمار الآسيوي انخفض من 30,6% في الثمانينات إلى 9,3% في عام 1996.

وطبقا لبيانات البنك الدولي، فإنه في حين تضخمت الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا كان آخذا في التراجع، حيث لم يزد نصيب القارة عن 1% منه وإضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر، وتزايد التهميش⁽²⁾، واجهت القارة مشكلات أخرى تعتبر بمثابة أبعاد للآزمات، من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الإيدز وتفاقم أعباء الديون الخارجية، هذه العوامل وغيرها دفعت البعض إلى وصف إفريقيا بأنها الخاسر الأكبر في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة "الأمر الذي قاد الدول الإفريقية منذ الثمانينات من القرن العشرين إلى الموافقة اضطرارا على تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعلى قبول التدخل الخارجي المباشر، مقابل المساعدات الدولية الضرورية وهو التدخل الذي اتخذ أبعادا أكثر شراسة مع التحولات التي صاحبت التحولات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطة سياسية⁽³⁾.

ومن هنا، وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت التي ولدت فيها الدولة الإفريقية بعد الاستقلال بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار، سعت حكومات تلك الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية أعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها، ولو من الناحية النظرية أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية انطلاقا من المزايا التي توفرها العملية التكاملية.

* - المبررات السياسية :

ويعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع ومبررات التكامل الإقليمي في إفريقيا، خاصة مع ما أسفرت عنه التطورات

(1) عبد السلام نوير و محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا : دراسة نظرية وميدانية مرجع سابق ص 16.

(2) المرجع نفسه ص 17.

(3) عبد السلام نوير و محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا : دراسة نظرية وميدانية مرجع سابق ص 17.

الدولية من آثار على دول القارة واقتصادياتها، وفي هذا الصدد يمكن القول أن الدولة الإفريقية أصبحت أكثر هشاشة وغير قادرة على الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية وأداء وظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم⁽¹⁾، ورغم قدم هذا الضعف، إلا أن سياسات الليبرالية الاقتصادية قد ضخمت وعمقت على نحو جعل الدولة الإفريقية غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها فهي عاجزة عن تقديم الخدمات الهامة وتوفير بنى تحتية مقبولة، الأمر الذي جعل منها دولا غاية في الضعف عن أن تكون فاعلا دوليا.

من ناحية أخرى تم اختزال مسؤولية الدولة عن تحقيق الديمقراطية لمواطنيها في إجراء انتخابات من خلال شكل في هيكل ديمقراطي وإجراءات ديمقراطية والتشاور مع فاعليات مختلفة من المجتمع المدني، في المقابل تزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة من الدول والمؤسسات الدولية تعمل لصالح الرأسمالية العالمية وتراقب عن قرب سياساتها وتصرفاتها، فالدول الإفريقية فرادى لم تعد تتمتع بدرجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها⁽²⁾، فهي اليوم دولة أسيرة أو رهينة للرأسمالية العالمية، في ظل هذا الوضع يصعب عليها أن تتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، الأمر الذي يفرض بشدة ضرورة التكامل القومي بين الدول الإفريقية باعتباره مدخلا أساسيا للتعامل مع مشكلات القارة.

وعلى الرغم من كثرة الجهود التكاملية والترتيبات التكاملية في إفريقيا فإن عمليات التكامل لم يكن لها ذلك الدور الإيجابي الكبير المتوقع على نمو القارة وتنميتها، فعلى خلاف الحال مع جهود التكامل الاقتصادي في مناطق أخرى من العالم، فإن التجمعات الاقتصادية الإفريقية لم تساهم في زيادة النمو أو حتى التجارة بعبارة أخرى لم تنجح ترتيبات التكامل الإقليمي في تحقيق أهدافها الموضوعية وبطبيعة الحال تضافرت مصالح أكثر من 50 دولة ذات سيادة من أجل إضعاف فاعلية تلك المشروعات التكاملية الاقتصادية⁽³⁾.

المطلب الثاني: الإسهام الليبي في إنشاء المنظمات الإقليمية في إفريقيا

نشطت الدبلوماسية الليبية في السنوات القليلة الماضية وبجميع أشكالها السياسية والاقتصادية وسخرت إمكانيات هائلة من أجل إرساء وتفعيل منظمات قارية إقليمية قادرة على تخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي والتبعية السياسية الذي تشهده أغلب الدول الإفريقية عن طريق إيجاد وسائل عمل مشتركة تضطلع بتلك المهام، لذلك سنحاول التركيز على أهم منطمتين إفريقيتين كان لليبيا فيهما إسهام وافر سواء في الفكرة أو في التمويل .

(1) المرجع نفسه.

(2) عبد السلام نويرة و محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا : دراسة نظرية وميدانية مرجع سابق ص 18.

(3) المرجع نفسه.

أولا : تجمع دول الساحل والصحراء

يعتبر تجمع دول الساحل والصحراء من أحدث التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث نشأ في فبراير 1998 بمبادرة ليبية ضمن التحولات التي شهدت سياستها الخارجية تجاه إفريقيا، والتجمع يضم حاليا ستة عشرة دولة إفريقية وهي "ليبيا وجامبيا والسنغال وبوركينا فاسو والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا والنيجر ومالي وتشاد وجيبوتي، مصر والمغرب ونيجيريا وتونس والصومال⁽¹⁾ .

❖ ظروف نشأة التجمع :

جاءت مبادرة إنشاء تجمع الساحل والصحراء في فبراير 1998 على يد ليبيا نتاج لتغيرات لعدة ظروف منها ما هو متعلق برؤية القيادة الليبية لمسألة التكتلات الإقليمية، والآخر يتعلق بالظروف الإقليمية والدولية التي مرت بها ليبيا ودفعها لطرح هذه المبادرة، ويمكن تفصيل هذه الظروف فيما يلي:

تغير رؤية القيادة الليبية لمنطق التكتلات والتجمعات التي انتهجتها على الصعيد العربي، فالقذافي كان ينظر للتجمعات على أنها وسيلة مقاومة ضد الامبريالية والاستعمار ولكن الآن له نظرة مختلفة تتسق إلى حد كبير ومفهوم الإقليمية الجديدة ، حيث يرى أن التكامل الإقليمي لابد أن يبنى على المصلحة الاقتصادية التي تستطيع كل الدول المنتفة حولها مواجهة التداخيات السلبية للعولمة⁽²⁾ . ويطرح القذافي هذا الأمر من خلال نظرة خاصة به يسمى بـ "الفضاء الإفريقي" ويرى فيها خط الدفاع الأول ضد كل تداعيات العولمة، كما تعد هذه النظرية الأساس النظري لكل من مبادرتي تجمع الساحل والصحراء والاتحاد الإفريقي الذي سيحل محل منظمة الوحدة الإفريقية⁽³⁾ .

وفقا لهذه النظرية التي يتبناها القذافي فإن هناك حوالي سبعة فضاءات متكاملة أو شبه متكاملة بعضها قاري مثل: الفضاء الأمريكي الشمالي الذي يضم أمريكا وكندا، والفضاء اللاتيني الذي يضم أمريكا الوسطى ودول الناقتا، والفضاء الأوروبي... .

مرت ليبيا قبيل إنشاء التجمع بحالة من العزلة الإقليمية الشديدة ، فعلى مستوى علاقاتها مع دول الاتحاد المغاربي فقد تلقت صدمة كبرى، إذ فشل الاتحاد في أن يقف بجوارها إبان أزمة لوكربي وهو ما دفعها إلى الأعراس عن ذلك الاتحاد، بل رفضت أن تتولى رئاسته عام 1996، لأنها رأت أنذاك أن دول الاتحاد المغاربي لم تفعل شيئا إزاء العقوبات المفروضة على طرابلس منذ عام 1992⁽⁴⁾ .

(1) حنفي خالد علي ، "الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك" السياسة الدولية ، عدد 114 ، أبريل 2001 ص 187 .

(2) المرجع نفسه .

(3) حنفي خالد علي ، "الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك" السياسة الدولية ، مرجع سابق ص 187 .

(4) المرجع نفسه ص 188 .

وبالنسبة للمستوى الإقليمي الإفريقي وجدت ليبيا أن الظروف مهيأة لعودة علاقات طيبة مع دول الجوار الإفريقي خاصة بعد نهاية الأزمة التشادية الليبية من خلال محكمة العدل الدولية عام 1994 . أما الظروف الدولية فقد كان الحصار الدولي على ليبيا بدأ ينهار ويتآكل بعدما بدأت عدد من الدول الإفريقية خرقة اثر قرارات قمة واجادوجو في سبتمبر 1998، كما بدأت بعض الدول الأوروبية تنادي بوضع حد لهذا الحصار خاصة وانه يمثل بالنسبة لها أضرارا كبيرة .

❖ الأسس التي يقوم عليها التجمع :

قامت ليبيا عام 1997 بدعوة أربع دول حبيسة (لا سواحل لها) وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الإفريقية في شمال الصحراء وتضم تشاد، النيجر، مالي، وبوركينا فاسو لاجتماع على مستوى زعماء هذه الدول واتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجمع اقتصادي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وذلك لتعزيز آليات التعاون، وان يكون التجمع مفتوحا مع دول نيجيريا، الجزائر، تونس، موريتانيا، مصر، اريتريا، وفي الأسبوع الأول من فبراير 1998 جرى الاتفاق على إنشاء ما يسمى تجمع الساحل و الصحراء بحضور كل من ليبيا، تشاد، النيجر، مالي، وبوركينا فاسو و السودان باعتبارها دول مؤسسة وبحضور كل من مصر بصفة مراقب⁽¹⁾.

إن التصور أو المشروع المقترح يتمثل في إنشاء تجمع يمتد أفقيا في القارة الإفريقية، ولعل من أسباب تبني ليبيا لمشروع هذا التجمع في المنطقة الإفريقية خط الاستواء وعلى طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي، وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمى، حيث منابع نهر النيل ترجع إلى ما يلي :

- 1- صدور قرار مجلس الأمن بتعليق العقوبات الدولية عنها تمهيدا لرفعها ومن ثم يكون مثل هذا المشروع بداية انفتاح ليبيا على البيئة الإقليمية الإفريقية.
- 2- إعلان العقيد القذافي عن التوجه الليبي الإفريقي في سبتمبر 1998 وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية بشأن العقوبات الدولية في اجتماعها في بوركينا فاسو في يونيو 1998⁽²⁾. وما تلا هذا الإعلان من زيارات ومباحثات لرؤساء الأفارقة مع القذافي في سيرت.
- 3- حالة العلاقات الدولية و الإقليمية وما تتسم به سيولة وتغير بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المسلحة وفي صراعات الحدود بين الدول الإفريقية
- 4- انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر، خلال شهر يوليو 1999 ولرغبة السياسة الليبية في حضورها المؤتمر، وقد أحدثت انجازا ايجابيا في أهم قضايا القارة وهي :

(1) التكتلات الاقتصادية في إفريقيا، أنظر: موقع التجمع: www.Cen-sad.org :

(2) المرجع نفسه.

حفظ السلام وتطوير النزاعات المسلحة وتنسيق السلم و الأمن في مناطق الجوار الجغرافي والإقليمي⁽¹⁾. وهو ما يتيح لها الفرصة الكاملة للتجاوب مع منظمة الوحدة الإفريقية، ولإعلانها الصادر عام 1998 و الداعم للموقف الليبي، وبحلول عام 2000 ازداد عدد دول التجمع إلى 16 دولة بعد انضمام كل من جيبوتي، إفريقيا الوسطى، جامبيا، اريتريا، الكونغو الديمقراطية ، السنغال، مصر تونس، المغرب و نيجيريا.

❖ أهداف التجمع و الثقل الليبي :

أدى الانسجام بين التوجه الإفريقي في فكر العقيد القذافي الذي يدعو إلى إيجاد تكتلات سياسية واقتصادية قوية ، ووجود توافق ليبي- أفريقي بشأن رفض الاستعمار الجديد بثتى صورته إلى الإسراع في إقامة مثل هذا التجمع و الذي من خلاله يمكن تحقيق بعض الأهداف والتي منها:

1- منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا في ظل العولمة.

2- استثمار الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة.

3- الاندماج و التكتل بين دول المنطقة لمواجهة القوى الدولية⁽²⁾.

وكان واضحا منذ البداية وجود هيمنة ليبية على التجمع ويبدو أن العامل الاقتصادي كان له دور بارز في هذا الشأن، فليبيا عملت على تفعيل علاقاتها الاقتصادية بدول التجمع خاصة، و الدول الإفريقية عامة ، حيث بلغ عدد الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها مع كل من بوركينا فاسو، تشاد ، النيجر نيجيريا 270 اتفاقية في مختلف المجالات ، كما تمت إقامة 22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول وبلغت قيمة المبالغ التي تم رصدها من خلال مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية حوالي 25 مليار دينار تمثل 20 % من إجمالي استثمارات ليبيا بالخارج لتحقيق الأهداف السابقة⁽³⁾.

❖ تحليل أبعاد وفعاليات السياسة الليبية تجاه التجمع الإفريقي (دول الساحل و الصحراء)

بعد كل ما تقدم يمكن أن تتضح رؤية السياسة الخارجية الليبية مفتاحا لفهم وتفسير انطلاقات سياسة ليبيا الخارجية وفعاليتها في وضع استراتيجي لبناء علاقة خاصة و متميزة لخريطة العلاقات العربية الإفريقية، مع وضع أولويات واضحة وأهداف متجددة لتتلاءم مع واقع العصر وطبيعة المتغيرات التي تزامنت مع فترة ميلاد التجمع وامتداده إلى الدعوة لإقامة صرح أكبر لتوحيد إفريقيا على أسس الترابط الاجتماعي و الثقافي، و التكامل الاقتصادي ووحدة السياسات الخارجية وهو الاتحاد الإفريقي و الذي اتخذ طريقه إلى

(1) التكتلات الاقتصادية في إفريقيا، المرجع السابق.

(2) بدر حسن شافعي ، الساحل و الصحراء.. الدور الليبي في إفريقيا، متحصل عليه من: <http://www.islamoline.net>

(3) بدر حسن شافعي ، الساحل و الصحراء.. الدور الليبي في إفريقيا ، مرجع سابق.

حيز التنفيذ عام 2001⁽¹⁾ وهذا التصور الاستراتيجي كان غائبا قبل ذلك عن أطر تنظيم العلاقات العربية الإفريقية، كذلك فإن أجهزة التنفيذ و المتابعة كانت ضعيفة واهنة وإن لم تكن قد اختفت تدريجيا، ونصل من ذلك إلى نجاح السياسة الخارجية الليبية وفعاليتها بتركيزها على إفريقيا كامتداد وعمق استراتيجي للجماهيرية الليبية وكسند يمكن الاعتماد عليه.

وتظهر أهم الخطوات و المعالم التي تركز عليها السياسة الخارجية الليبية نحو القارة كما يلي:

- 1- إن الجهود السياسية للخارجية الليبية ومن خلال اللقاءات و الحوارات أثمرت عن إنجاز وإنشاء تجمع دول الساحل و الصحراء و الاتحاد الإفريقي الأشمل، وهو يعد من أهم المشروعات التي تحققت للقارة في إطار من التعاون و التلاحم و التفاعل المشترك، حيث أن الدور السياسي الليبي من دعم الإرادة السياسية لدول القارة وبناء الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي لمختلف الدول لان إفريقيا تشكل أحد الدوائر الرئيسية في السياسة الدولية وحركة الصراع الدولي⁽²⁾.
- 2- من إيجابيات السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا دعمها للوعي السياسي و القومي الوطني لفك التبعية و التنمية و التقدم و الإسهام في حل المشكلات السياسية بين بعض الدول الإفريقية بشكل عام.
- 3- تمكنت ليبيا من خلال جهدها السياسي و الدبلوماسي المكثف من إحداث تغيير جذري في النظرة إلى ليبيا بان من سياستها التوقع أو الدخول في نزاعات مع الدول المجاورة لها⁽³⁾ وتبديل ذلك إلى رؤيتها وتوجهها عن تحقيق استقرار القارة سياسيا وأمنيا، ومنع تصادم سياسي أو عسكري بين مختلف دول القارة.

ثانيا : الاتحاد الإفريقي

أسفرت القمة الإفريقية الاستثنائية التي عقدت في 1-2 مارس بمدينة سيرت الليبية عن إعلان قيام الاتحاد الإفريقي وبرلمان عموم إفريقيا، وذلك في أعقاب توقيع (51 دولة) على القانون التأسيسي للاتحاد من بين (53 دولة) وتصديق (30 دولة) على القانون على أن تشكل بقية الدول الموقعة إجراءات التصديق ليكتمل بذلك النصاب القانوني إلى (36 دولة) وهو ما يمثل ثلثي أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية، وبالتالي يدخل القانون التأسيسي للاتحاد حيز التنفيذ⁽⁴⁾.

(1) سليمان محمد عمر، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية 1990-2000، مرجع سابق ص 179.

(2) سليمان محمد عمر، السياسة الخارجية الليبية تجاه القارة الإفريقية 1990-2000 مرجع سابق ص 180.

(3) المرجع نفسه.

(4) سامية بيبيرس، "قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي"، السياسة الدولية، عدد 144 أبريل 2001 ص 205.

وتأتي المبادرة الليبية التي طرحها العقيد القذافي بشأن إقامة الاتحاد الإفريقي كحلقة من حلقات استكمال تطور لفكرة الوحدة الإفريقية، كما أن هذه المبادرة تتوافق مع التوجه الليبي القوي نحو القارة من ناحية أخرى بعد الإعلان عن قيام الاتحاد الإفريقي في واقع الأمر محصلة لجهود مكثفة بذلتها الجماهيرية الليبية بالتعاون و التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ومع الدول الأعضاء في المنظمة وذلك بدءا بقمة سيرت الاستثنائية الرابعة في سبتمبر 1999، ومرورا بقمة لومي الإفريقية في يوليو 2000 وانتهاء بقمة سيرت الاستثنائية الخامسة في مارس 2001 و الإعلان عن قيام الاتحاد الإفريقي⁽¹⁾.

✓ دوافع المبادرة الليبية:

إن الاهتمام الليبي بقضايا إفريقيا ومشكلاتها ليس جديدا، إذ يمكن رصد مؤشرات توجه ليبيا قويا نحو إفريقيا منذ الأيام الأولى لقيام ثورة الفاتح عام 1969 ولعل من أبرز هذه المؤشرات احتلال ليبيا للمركز الثالث بعد كل من مصر و الجزائر من حيث عدد بعثاتها الدبلوماسية في القارة الإفريقية⁽²⁾. إلا أن الجديد في الأمر هو طبيعة هذا التوجه ومحتواه و الأسباب التي تكمن خلفه فقد لوحظ في هذا التوجه الجديد للسياسة الليبية وضع إفريقيا في مقدمة أولوياته، وذلك على حساب توجهها نحو العالم العربي.

وفيما يتعلق بالأسباب التي ساهمت في تعزيز التوجه الليبي نحو القارة الإفريقية فتمثل في الأساس في إخفاق السياسة الخارجية الليبية في تحقيق الحلم القومي العربي، والذي طالما دعت إليه منذ قيام ثورة الفاتح، هناك أيضا رغبة القيادة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر لها الدعم السياسي و العسكري و المعنوي في مواجهة أي خطر محتمل في ظل التحديات الكبرى التي واجهتها الجماهيرية خلال أزمة لوكربي وتتمثل أبرز العوامل التي دفعت القيادة الليبية إلى التوجه بقوة نحو إفريقيا في الدعم الإفريقي الواضح الذي لمسه الجانب الليبي خلال أزمتته مع الغرب، وذلك حينما أصدر رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية خلال قمتهم المنعقدة في واجادوجو عام 1998 قرار يقضي بعدم مشروعية الحظر الجوي المفروض على الجماهيرية بعد وفائها بالتزاماتها⁽³⁾، ووجد هذا القرار تطبيقا له على ارض الواقع، وذلك حينما توافدت زيارات العديد من الوفود الرسمية و الشعبية الإفريقية إلى الجماهيرية على متن الطائرات، كما استقبلت عدة دول إفريقية الطائرات الليبية في مطاراتها.

وهكذا أنجزت باقي مراحل الاتحاد الإفريقي بعدها من قمة لومي السادسة و الثلاثين حيث أقر فيه القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي (10-12 يوليو 2000) إلى قمة سيرت الثانية وإعلان قيام اتحاد إفريقي (1-3 مارس 2001) إلى قمة ديربان و الذي فيه أعلن رسميا عن قيام الاتحاد الإفريقي 2002.

(1) سامية بيبيرس، "قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي"، السياسة الدولية، مرجع سابق ص 206.

(2) المرجع نفسه.

(3) سامية بيبيرس، "قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي"، السياسة الدولية، مرجع سابق ص 106.

ولدراسة الاتحاد الإفريقي لا بد من الإشارة إلى الجوانب المتعلقة به و المكونة من الآتي⁽¹⁾ :

✓ مبادئ الاتحاد :

أشارت المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية إلى مجموعة من المبادئ التي تؤكد تمسك الدول الإفريقية بها، حيث يلاحظ أن القانون التأسيسي أو ميثاق الاتحاد قد خصص المادة الرابعة للاهتمام بمسألة المبادئ وعددها في 16 فقرة، وفي المقابل تناول ميثاق المنظمة موضوع المبادئ في 07 فقرات فقط في المادة الثالثة، مما يعني زيادة في عدد المبادئ التي قام عليها الاتحاد الإفريقي و بالمقارنة بين مبادئ المنظمة و الاتحاد يتضح لنا الآتي:

هناك مبادئ وردت في ميثاق المنظمة وتكررت-تقريبا- في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ومنها:

أ. مبدأ المساواة بين جميع الدول: كما وردت في الفقرة (1) من المادة (3) من ميثاق المنظمة و

الفقرة (أ) من المادة (4) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، غير أنه يلاحظ حذف كلمة

السيادة واستبدالها بكلمة الترابط، ما يعني نوعا م التنازل اللفظي-على الأقل- عن جزء من السيادة

و التركيز على الترابط لصالح الاندماج و التكامل الإفريقي.

ب. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو: وقد أكده ميثاق المنظمة و القانون التأسيسي

للاتحاد الإفريقي، غير أن هناك مبادئ أخرى تتعارض مع هذا المبدأ أجازت فيها الدول الإفريقية

للاتحاد القيام بالتدخل⁽²⁾ احترام سيادة و حدود الدول الأعضاء: وهو ما أشارت إليه الفقرة (أ) من

المادة الثالثة من ميثاق المنظمة، و الفقرة (ب) من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد⁽³⁾.

ت. تسوية المنازعات بين الدول: وهنا نلاحظ أن ميثاق المنظمة قد أشار تحديدا إلى وسائل تسوية

المنازعات (الوساطة- التفاوض- التحكيم) في حين أن القانون التأسيسي للاتحاد ترك وسائل تحديد

تسوية المنازعات للمؤتمر، أي مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات، وهذا يعني عدم قفل الباب أمام

أية وسيلة أخرى لفض أو تسوية النزاعات ، وقد يكون إحدى هذه الوسائل القوة العسكرية.

ث. إدانة أعمال الاغتيال السياسي و التخريب و الإرهاب: ولم يشر القانون التأسيسي للاتحاد إلى مصدر

هذه الأعمال، بمعنى مهما كان مصدرها (ولو كان داخليا) فيما أشار ميثاق المنظمة إلى أن مصدر

هذه الأعمال قد يكون دولاً مجاورة أو دولاً أخرى .

(1) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ص ص 51 ، 52.

(2) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي مرجع سابق ص 52.

(3) المرجع نفسه .

ج. سياسة عدم الانحياز و الاعتماد على الذات: حيث يلاحظ أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية أشار إلى تأكيد سياسة عدم الانحياز التي كانت مؤثرة زمن ولادة المنظمة⁽¹⁾ ، في أجواء الصراع بين الشرق و الغرب خلال ما عرف بالحرب الباردة، وكان المقبول أن تتم الإشارة إلى هذا المبدأ عام 1963، أما الآن وبعد تغير الأوضاع الدولية ، فان سياسة اعتماد إفريقيا على ذاتها يترجم إرادة لدول الأعضاء في الحد من تبعيتها واعتمادها على غيرها، وهو ما أقره القانون التأسيسي للاتحاد. هناك مبادئ وردت في القانون التأسيسي للاتحاد ولم ترد في ميثاق المنظمة، كما أن هناك مبدأ واحدا ورد في ميثاق المنظمة ولم يرد في ميثاق الاتحاد، وهو مبدأ تحرير الأرض، وهذه المبادئ الجديدة هي: أ/ مبدأ المشاركة الشعبية: وهو ما ورد في الفقرة (ج) من المادة (5) من القانون التأسيسي للاتحاد وذلك من خلال احد الأجهزة المهمة في مؤسسات الاتحاد وهو البرلمان الإفريقي هذه المؤسسة الجديدة التي تضم مصعدين أو منتخبين من شعوبهم مباشرة حسب الاتفاق⁽²⁾ .

ب/ وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة: وهو ما أشارت إليه الفقرة (د) من المادة (4) من القانون

التأسيسي للاتحاد، ولا يوجد نص مناظر لذلك في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية مما يتعين تعزيز قوة الاتحاد في جانب مهم وهو الجانب الدفاعي⁽³⁾ .

ج/ حق التدخل الاستثنائي في شؤون الدول الأعضاء في الاتحاد: كما جاء في الفقرة (ج) من المادة (4) وهو تدخل قد يقع في الحالات الخطيرة كوجود حرب إبادة وجرائم بشعة مثلما حدث في رواندا وبوروندي على سبيل المثال في وجود منظمة الوحدة الإفريقية، وحق التدخل هذا مبدأ جديد يتجاوز السيادة الوطنية ويتجاوز كذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

د/ التعايش السلمي بين الأعضاء في الاتحاد: وهو مبدأ قائم وفق نص الفقرة (ط) من المادة (4) من القانون التأسيسي للاتحاد .

ه/حق طلب التدخل من الدول الأعضاء لإعادة السلام و الأمن: وهو أيضا ورد في القانون التأسيسي للاتحاد، ويأخذ هذا المبدأ في الاعتبار إمكانية حدوث مشاكل وصراعات داخلية تستدعي طلب المساعدة من باقي أعضاء الاتحاد من قبل الحكومة الشرعية⁽⁴⁾ .

(1) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي مرجع سابق ص 55 .

(2) المرجع نفسه ص 56 .

(3) المرجع نفسه ص ص 56 ، 57 .

(4) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي مرجع سابق ص 57 .

✓ مؤسسات الاتحاد الإفريقي :

حتى يتسنى لنا استكشاف التطور الذي أحدثه الاتحاد الإفريقي في المجال المؤسسي فأنا سنعقد مقارنة بين المنظمة والاتحاد ، في هذا الجانب فإن هناك بعض المؤسسات والهيكل التي استمر وجودها في الاتحاد الإفريقي والتي كانت قائمة ضمن مؤسسات و هيكل المنظمة بنفس الصيغة و الاختصاصات وأحيانا تحت مسميات جديدة ، فمؤتمر رؤساء الدول والحكومات موجود في كلا المنظمتين ، وهو الأعلى في مؤسساتها ، وكذلك المجلس التنفيذي أو مجلس الوزراء⁽²⁾ .

كما نلاحظ أنه ضمن 9 مؤسسات أو هيكل أشار إليها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي فإن هناك أربعاً منها تعتبر هيكل ومؤسسات جديدة ، مما يعني أن قرابة نصف المؤسسات التي جاء بها الاتحاد هي مؤسسات جديدة ، وهي كذلك مؤسسات مهمة ، وتقوم بدور حيوي في المجتمعات المدنية ، وتعمل على تعزيز التكامل والاندماج كما هو الحال في المنظمات الإقليمية الفاعلة كالاتحاد الأوربي⁽¹⁾ .

- ومن بين المؤسسات الجديدة التي جاء بها الاتحاد الإفريقي : البرلمان الإفريقي ، ولجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي ، والمؤسسات المالية الهامة مثل المصرف المركزي ، وصندوق النقد ومصرف الاستثمار ، وكذلك محكمة العدل الإفريقية التي تعتبر إضافة جديدة أيضا حيث لم يرد في ميثاق المنظمة إلا لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

اللجان الفنية المتخصصة : وقد أشارت المادة 24 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى إنشاء سبع لجان مسؤولة أمام المجلس التنفيذي هي : لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية ، ولجنة الشؤون النقدية والمالية ، ولجنة التجارة والجمارك والهجرة ، ولجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة ، ولجنة النقل والمواصلات والسياحة ، ولجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ، ولجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية ، كما أجازت المادة نفسها لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات إعادة تنظيم اللجان أو إنشاء لجان جديدة حسب الضرورة ، أما المنظمة فقد أنشأت لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، و أجازت إنشاء بعض لجان اللجان لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، وهذه اللجان هي : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التعليمية والعلمية والثقافية والصحية ولجنة الدفاع⁽²⁾ .

(2) المرجع نفسه .

(1) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي مرجع سابق ص57 .

(2) المرجع نفسه ص58 .

- المؤسسات القضائية : (محكمة العدل الإفريقية) أشارت المادة 18 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى إنشاء محكمة العدل الإفريقية ، يتم وضع بروتوكول خاص بها ، ولاشك في أن ذلك يمثل تحديا مؤسسيا لا يمكن الاستهانة به (1) .
- المؤسسات المالية والاقتصادية : تعكس المؤسسات المالية والاقتصادية المتعددة في الاتحاد الإفريقي اهتماما بالتنمية ، وهي لب المشاكل في القارة الإفريقية ، وهي كذلك مؤسسات جديدة لم تكن قائمة في الاتحاد الإفريقي ، فالقارة الإفريقية تعاني مشاكل اقتصادية متعددة ، تبدأ من البنية الأساسية إلى أعقد المشاكل التي يشهدها العالم ، ولهذا فإن المشاكل الاقتصادية والمالية هي المحك الكبير للاتحاد الإفريقي ، فتضمن القانون التأسيسي للاتحاد في المادة 29 إنشاء المصرف المركزي الإفريقي ، وصندوق النقد الإفريقي للاستثمار ، هذا إلى جانب ما نصت عليه المادة 32 بتشكيل المجلس الاقتصادي والثقافي (2) .
- برلمان عموم إفريقيا : لم يكن النص على إنشاء برلمان إفريقي فكرة جديدة ، جاء بها الاتحاد الإفريقي لأول مرة على مستوى القارة ، فقد نصت على ذلك اتفاقية ابوجا سنة 1991 وقد أعد مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم أفريقيا من قبل البرلمانين الأفارقة في لقائهم في جنوب إفريقيا (نوفمبر 2000) ثم جرت مناقشته وتعديله خلال عرضه على القمة الإفريقية الاستثنائية (قمة سرت الثانية) وكذلك قمة لوساكا 2000 ، وقد واجهت مشروع البرلمان الإفريقي بعض المسائل ومنها .

أ- الاختصاصات : حيث رؤى في أن يكون البرلمان الإفريقي في مرحلته الأولى هيئة استشارية للمؤتمر .

ب - الاختيار : فهل سيكون اختيار أعضائه مباشرا ، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي أم سيكون مسألة تعود لكل دولة عضو ، أي لها حق اختيار من يمثلها في هذا البرلمان وبالطريقة التي تراها (3) .

ج - التمثيل : وهي مسألة تتعلق بنوع التمثيل فإما أن يكون تمثيلا متساويا تمثل فيه الدول الأعضاء بعدد معين من المندوبين و إما أن يكون تمثيلا نسبيا يعكس عدد سكان كل دولة وبطبيعة الحال تسعى الدول الصغيرة سكانيا - وهي كثيرة - إلى تفضيل النوع الأول من التمثيل ، فيما تسعى الدول الكبيرة سكانيا مثل نيجيريا ، ومصر والجزائر و جنوب إفريقيا إلى النوع الثاني من التمثيل وهناك رأي بتشكيل برلمان

(1) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي مرجع سابق ص ص 58 ، 59 .

(2) المرجع نفسه .

(3) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي مرجع سابق ص 59 .

من مجلسين أحدهما من التمثيل المتساوي والآخر للتمثيل النسبي وسيكون هناك فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، تمثل فيها الدول الأعضاء تمثيلاً متساوياً ثم يتبع ذلك إتباع قاعدة التمثيل العددي ، وسيتم اختيار الممثلين عن طريق الهيئات التشريعية في كل بلد بمعدل 5 أعضاء عن كل دولة عضو⁽¹⁾ ، على أن يكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل .

ويلاحظ من خلال استعراض مؤسسات الاتحاد الإفريقي أن المؤسسة الأهم هي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهو توجه يعكس السلطة المطلقة في مؤسسات الدولة في أفريقيا لأسس النظام بشكل عام فهذا المجلس وفقاً للمادة السادسة من القانون التأسيسي للاتحاد يقوم بالمهام الآتية :

- 1- تحديد السلطات المشتركة للاتحاد .
- 2- يستلم ويبحث التقارير و التوصيات الصادرة عن أجهزة الاتحاد ، ثم يتخذ القرار .
- 3- ينشئ أي أجهزة للاتحاد ، أي أنه يملك تشكيل أجهزة الاتحاد كيفما يشاء⁽²⁾ .
- 4- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد .
- 5- اعتماد الميزانية .
- 6- إصدار التوجيهات للمجلس التنفيذي حول النزاعات والسلام .
- 7- تعيين قضاة المحكمة وإنهاء مهامهم .
- 8 - تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم .

✓ تأثير العولمة على الاتحاد الإفريقي :

كيف سيكون تأثير العولمة على الاتحاد الإفريقي هذا سؤال مشروع باعتبار أن هذه المنظمة الجديدة قد جاءت لمواجهة التطورات الدولية الجديدة ومنها العولمة ، فالعولمة بجوانبها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لا بد و أن تؤثر على الدول الإفريقية كونها حالة من الانتشار و الاتصال العالمي لظواهر

(1) المرجع نفسه .

(2) البشير علي الكوت ، الاتحاد الإفريقي مرجع سابق ص 60 .

مختلفة ، وهذا التأثير يسير غالبا في اتجاه واحد ، من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب ومن الدول الغنية إلى الفقيرة (1) .

- وأحد مظاهر التأثيرات التي قد تحدثها العولمة على القارة الإفريقية، هو ما يتعلق باحتمال تفكك الدول إلى عناصرها الأولية ، بسبب ما يرفع من شعارات لجهة حق الأقليات في تقرير مصيرها وبناء الكيانات السياسية الخاصة بها ، ويقابل ذلك أيضا ضعف دور الدولة القومية لصالح التنظيمات الدولية فوق القومية كالمنظمة العالمية للتجارة (2) .

- إذا ماهي الآليات الكفيلة لمواجهة تأثير العولمة على الاتحاد ؟ إذا كان الكثيرون في أفريقيا وبقية العالم الثالث يعتبرون أن العولمة شر لا بد منه ومن الضروري التعايش معها بثتى الطرق، فالسؤال هنا هو : كيف يمكن لإفريقيا في ظل الاتحاد الأفريقي أن تعمل في ظل العولمة ؟

يذهب الكثيرون من أنصار العولمة أن الحل الحقيقي الكفيل للخروج بنتائج إيجابية داخل الاتحاد هي ضرورة الدعم المستمر لتحرير التجارة الذي يفتح الاقتصاديات أمام المنافسة ويعمق الاندماج في الاقتصاد العالمي ، على حد تعبير نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ولاشك أن تحرير التجارة بين الدول الإفريقية بل وحتى بين أعضاء التجمعات الاقتصادية المختلفة في إفريقيا سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها ، حيث تشهد القارة الإفريقية اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية أو تفعيل القائم منها لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة من تهميش القارة من القوى الكبرى ، وكذلك التداعيات السلبية للعولمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا(3) .

- ويذهب البعض الآخر إلى أن السبيل لتقليل الصعوبات التي فرضتها الظروف المستجدة أنه يجب على الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي أن يعالجوا ثلاث طبقات متداخلة من العوامل : العوامل البيئية والمؤسسية وعوامل البنية التحتية .

أ - العوامل البيئية القارية : أن إنشاء الحكم الديمقراطي وبناء مؤسساته في كل دولة عضو بالاتحاد الأفريقي سيدفع إلى الأمام بعجلة حماية ومراقبة حقوق الإنسان وسمو حكم القانون وتقليل الممارسات

(1) احمد حجاج ، " العولمة والوحدة الإفريقية" السياسة الدولية ، عدد 154 ، أكتوبر 2003 ص 47 .

(2) احمد حجاج ، " العولمة والوحدة الإفريقية" السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص 47 .

(3) عبد الحميد عبد المطلب ، السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الإفريقي (القاهرة : مجموعة النيل العربية 2004)

الفاصلة (سواء مالية أو أخلاقية) والحكم الرشيد الذي يراعي الشفافية والمسؤولية والاستجابة لمطالب المواطنين⁽¹⁾ .

فبينما تراجعت الدكتاتورية العسكرية إلى حد بعيد في الحكومات نجد أن الصراعات العرقية والحروب الأهلية ومشكلة النازحين واللاجئين والتعصب الديني والخوف من قهر القيادات المدنية استمرت في أن تنخر دول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وساحل العاج وسيراليون وليبيريا ، ولم تسلم نيجيريا و أوغندا من هذا الأمر .

ب - عامل الصحافة والمجتمع المدني : كل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي لا بد وأن يكون لديها مجتمعا مدنيا نشطا وصحافة حرة كهيئة إستراتيجية لازمة لاقتلاع جذور عدم الاستقرار السياسي ومن المنطقي القول بأن عدم الاستقرار الداخلي من شأنه أن يضعف الصحافة والمجتمع المدني بدلا من أن يقويه⁽²⁾ .

ج - عوامل التعاون والسلم الإقليمي والفرعي : استثمرت الصراعات البيئة الخارجية والداخلية والتي تزيد سعير الحروب الأهلية في إفساد المناخ القاري .

د - عامل القيادة : تعد كل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي بالإضافة إلى قيادة الاتحاد الإفريقي ذاته أسسا إستراتيجية لتوفير الاستقرار ودعم الاتحاد الإفريقي .

- وبالرغم من أن نسيج القوى في كل دولة أدى إلى إبراز مظاهر قيادية مختلفة ، فانه من اللازم لدعم الاتحاد الإفريقي واستقرار القارة أن تتجم مع رؤى وآفاق القادة الأفارقة مع التركيز المتبادل للتنفيذ الرشيد لنتائج وقرارات الاتحاد الإفريقي .

- وهناك أيضا حاجة ماسة لأن يتجنب رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي كل أنواع الأنشطة المعاكسة في علاقاتها ببعضها البعض على المستوى القاري والعلاقات الفرعية والداخلية .

- الاتحاد الإفريقي و المؤسسات الفرعية : يعد توظيف المؤسسات الفرعية عاملا مؤسسيا آخر من عوامل استقرار القارة وتدعيم الاتحاد الإفريقي ، كما يعد أمرا حاسما في التكامل الاقتصادي للقارة .

(1) عبد الحميد عبد المطلب ، السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الإفريقي ، مرجع سابق ص 11 .

(2) المرجع نفسه ص 12 .

خلاصة الفصل الثالث :

لقد اتضح من كل ما سبق عرضه أن السياسة الخارجية الليبية وجهت ثقلها الأكبر باتجاه الفضاء الإفريقي مستخدمة بذلك كل إمكانياتها ، ولعل ما يفسر ذلك هو الرغبة الليبية في لعب أدوار هامة في القارة ، وهو ما يعني أن البعد السياسي هو الهدف الأساسي والأول للسياسة الخارجية الليبية ، فقد سجل الحضور الليبي في أغلب المحافل الإفريقية ، ففي النزاعات الإفريقية نجد للسياسة الخارجية الليبية مبادرات ووساطات ، كما تبنت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للقارة من خلال الوقوف في وجه التدخلات الخارجية خاصة الوجود الإسرائيلي وعلاقته مع بعض الدول الإفريقية ، بل الدور الليبي لم يتوقف عند هذا الحد ، فالقيادة الليبية بالإضافة إلى إسهامها في تسوية النزاعات الإفريقية ودعم التنمية في القارة تخطط لإحياء فكرة قديمة تتمثل في تحقيق حلم الوحدة الإفريقية بإقامة الولايات المتحدة الإفريقية .

لقد حاولت السياسة الخارجية الليبية الاستفادة من أخطاء التجارب الماضية من أجل تحقيق تلك الوحدة ، فالدعوة المباشرة لتلك الفكرة أثبتت عدم جدواها ، لذلك فقد دأبت على التمهيد لها بتأسيس وتمويل المنظمات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي خاصة تجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد الإفريقي على أن ينتهي بهما المسار مستقبلا إلى تحقيق فكرة الوحدة الإفريقية .

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة البحث في البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية (1995 – 2009) انطلاقا من فكرة مفادها: "أن التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية تجسد في الدعوة للوحدة الإفريقية وإقامة تجمع الساحل والصحراء والاتحاد الإفريقي ، وصولا الى تحقيق الولايات المتحدة الإفريقية"

توصلت الدراسة في الفصل الأول ابتداء بالطبيعة المتفردة والخاصة في صياغة السياسة الخارجية الليبية والتي تحمل في طياتها أبعادا اجتماعية من خلال القرارات الشعبية لهته السياسة ، ومن ثم تم عرض الإمكانيات الهامة التي ساعدت السياسة الخارجية الليبية على الحركة من خلال موقعها الجغرافي المتميز وكذا ما تحظى به الجماهيرية الليبية من ثروات طبيعية ضخمة (النفط) وما يدره من إمكانيات مالية هامة ، إضافة الى أيديولوجية القيادة للدولة التي عرفت بتوجهاتها الوحودية ، كل هذه المتغيرات ساعدت كثيرا السياسة الخارجية الليبية على النشاط إفريقيا .

أما في الفصل الثاني فقد تم التعرض لذلك النشاط والحركة من خلال التطرق للوسائل والأهداف ومسار تحول سلوك السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، فقد كرسنا الخارجية الليبية كل الوسائل الممكنة : الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في سبيل تعميق هذا التوجه من خلال المبادرات السياسية و المساعدات التنموية و المساعدة على فض النزاعات في إفريقيا ، كما تم التعرض إلى جملة الأهداف المتوخاة من وراء هذا التوجه نحو إفريقيا وما يتضمنه من أهداف سياسية و اقتصادية وثقافية تعزز هذا التوجه ، والذي توج بعد تراجع السياسة الخارجية الليبية عن اهتمامها بالفضاء الإقليمي العربي ، وتوجيه اهتمامها بالدول والتجمعات الإفريقية ، وذلك ردا على ما اعتبرته الجماهيرية المواقف السلبية العربية تجاه السياسة الخارجية الليبية في موضوع الوحدة العربية الشاملة و الموقف العربي من قضية لوكربي .

وفي الفصل الثالث تم التطرق لأطر ومضامين السياسة الخارجية الليبية من خلال الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الجماهيرية في ظل المستجدات الإقليمية والدولية ، خاصة بعد تطبيع العلاقات الليبية الغربية ، والذي ساعد ليبيا على القيام بدور أكثر نشاطا وفعالية داخل القارة الإفريقية ، وطبيعة الأدوار التي يمكن أن تمارسها السياسة الخارجية الليبية حيث اضطلعت القيادة الليبية على التركيز على قضايا تسوية النزاعات في إفريقيا من القيام بالوساطات والمبادرات السلمية ، وكذلك الوقوف في وجه التغلغل الإسرائيلي المتزايد في القارة الإفريقية

والذي ترى فيه الخارجية الليبية تهديدا لأمنها ومصالحها الإقليمية و القارية ، من أجل ذلك ركزت ليبيا على القيام للعمل على جملة من الأفكار لتحقيق أهدافها في القارة المتمثلة في دعم التنمية داخل القارة ومساعدة الدول الأكثر فقرا و الذي من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار داخل القارة والذي ينتهي تدريجيا إلى ما تنشده السياسة الخارجية الليبية وهو الوصول إلى الوحدة الإفريقية وتحقيق " الولايات المتحدة الإفريقية " ، ولتلافي الإخفاقات السابقة في تحقيق هذا المشروع فقد عكفت الخارجية الليبية إلى بناء تجمعات إقليمية ذات طابع اقتصادي وسياسي من مثل منظمتي : تجمع دول الساحل والصحراء ومنظمة الاتحاد الإفريقي .

ومن ابرز النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- ✓ أوضحت الدراسة أن ليبيا اتبعت سياسة خارجية افريقية نشطة و منفتحة تمزج بين المبادرات و الاستجابات في تعاملها مع التطورات و المستجدات الجارية على الساحة الإفريقية ، و بينت الدراسة أن ليبيا تعطي أولوية كبيرة لكل الإفريقي ، و أن هذا الاهتمام يوازى مكانة القارة في إستراتيجية الدولة الأمنية و السياسية .
- ✓ بينت الدراسة أن السياسة الليبية تجاه إفريقيا و مواقفها كانت مستمدة من وحي سماتها الخاصة المميزة لها سياسيا و اقتصاديا ، فهي دولة مليونية صغيرة ، كما أنها دولة غنية بمواردها النفطية و مجاورة لست دول افريقية و قد أعطت هذه السمات خصوصية لسلوكها الخارجي الإفريقي .
- ✓ أوضحت الدراسة توسع دائرة الاستثمارات الخارجية في شكل شركات و مؤسسات استثمارية مختلطة و مشاريع تنموية و مصارف تجارية كل ذلك في سبيل دعم التنمية في القارة الإفريقية و الذي تجسد أيضا في شكل قروض و مساعدات و منح مالية .
- ✓ خلصت الدراسة إلى أن مؤثرات السياسة الليبية اتجاه إفريقيا على الدول الإفريقية إجمالا كان ايجابيا ، و ذلك لتوافق الأهداف و المصالح العليا الإفريقية الليبية و عدم تنازعها ، كما هو واضح من خلال العمل على التقليل من التبعية و تعزيز التواصل الإفريقي اقتصاديا و سياسيا و ثقافيا .
- ✓ يعتقد المسؤولون عن صناعة السياسة الخارجية الليبية أن التجمعات الجهوية (اتحاد المغرب العربي) و القومية (الجامعة العربية)عجزت على توفير مساندة للدول

- المنضوية تحتها ، خاصة ليبيا عند تعرضها للعدوان ثم الحصار ، مما جسد قناعة ليبية لانضواء في فضاء أكثر فاعلية وقدرة على تجاوز ذلك الفشل .
- ✓ مساندة الدول الإفريقية للموقف الليبي لمواجهة الغرب مما عمق التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية ، و الذي رسخ فكرة التقارب و التضامن الإفريقي و دل على إمكانية توحيد المواقف الإفريقية .
- ✓ تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية و تراجع دور الدولة الأمر الذي حتم على القارة الإفريقية ضرورة تبني مثل هذه التكتلات ، و هو الأمر الذي اضطلعت به السياسة الخارجية الليبية بمبادرة إنشاء منظمتي تجمع دول الساحل و الصحراء و الاتحاد الإفريقي .
- ✓ المساعي الليبية في حل العديد من النزاعات الإفريقية ، وذلك عن طريق استعمال المبادرات والوساطات ، وقد تمكنت من فض العديد من النزاعات المزمنة بين مختلف الدول الإفريقية .
- ✓ الاستفادة من التكتلات الدولية لتحسين الموقع التفاوضي اقتصاديا و سياسيا خصوصا في القارة الإفريقية التي تعاني اغلب دولها تحديات مختلفة يجعل من مواقفها المنفردة عرضة للتدخل و المساومة على مقدراتها .
- ✓ إن الوصول إلى وحدة افريقية شاملة و المتمثلة في إقامة ولايات متحدة افريقية كما تنادي به القيادة الليبية (السابقة) مرت عبر مسار منتظم بدأ بمنظمة الوحدة الإفريقية ثم منظمة الاتحاد الإفريقي و الذي ينبغي أن يفعل أكثر بصفة تدريجية ليصل منطقيا إلى الوحدة الإفريقية الشاملة والتي حاولت العمل من اجل تحقيقها .
- ✓ لقد أبرزت التحركات والمواقف الليبية تجاه إفريقيا الدور السياسي المتزايد داخل القارة الإفريقية ، والذي كانت تلعبه بعض الدول من مثل : مصر، نيجيريا والجزائر.
- وفي الأخير نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي (المخلوع) ، رغم اعترافنا أن الأحداث المتسارعة على الساحة الليبية في ظل موجة الثورات العربية قد احدث لدينا ارتباكا لأن الحديث كان يدور في ظل نظام سياسي تم إسقاطه و تغييره ، وتبنى نظاما سياسيا مختلفا وبتوجهات ومضامين مختلفة .

الملاحف



خارطة الجماهيرية الليبية العظمى



خريطة الإتحاد الأفريقي.



الدول الأعضاء في منظمة تجمع الساحل و الصحراء

ثانيا : الجداول

كشف المساعدات التي تم تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية عن طريق أمانة اللجنة الشعبية العامة للوحدة الإفريقية

ملاحظات	نوع المساعدات	القيمة	الكمية	تاريخها	البلد
<p>- أرسلت المساعدات من الجماهيرية العظمى بطائرات الشحن</p> <p>- أرسلت عن طريق النيجر</p> <p>- أرسلت عن طريق الجو</p> <p>- تم شراؤها عن طريق اللجنة من السوق المحلي</p>	<p>مواد غذائية مختلفة وأدوية وفريق طبي</p> <p>أرز</p> <p>مواد غذائية</p> <p>مواد غذائية مختلفة+ ملابس+ أغطية</p>	700.000	25 طن	2000/03/27	موزمبيق
		\$200.000	200 طن	2001/01/15	
			أرز	2001/7	
			15 طن	2001/7	
<p>أرسلت المساعدات من الجماهيرية العظمى بطائرات الإسعاف الطائر</p> <p>- أرسلت المساعدات من الجماهيرية العظمى بطائرات الشحن الجوي</p> <p>- أرسلت عن طريق الجو</p> <p>- تم شراؤها عن طريق اللجنة من السوق المحلي</p>	<p>أدوية لمكافحة مرض الالتهاب السحائي</p> <p>دقيق</p> <p>أرز</p> <p>تمور</p> <p>زيت</p> <p>مواد غذائية مختلفة 5000 طن قصب، 3500 طن ذرة</p>	الحمولة كاملة	20 ألف حقة	2000/04/04	النيجر
		40 طن	10 طن دقيق	2001/04/16	
			10 طن أرز	2001/5	
			10 طن تمور	2001/18/19	
		1.900.000 \$	10 طن تمور		
			200 صندوق		
			زيت 50 طن		
			8500 طن		
			قصب ذرة		

زامبيا	2000/04/28	10 طن	\$250.000	- مواد غذائية مختلفة وملابس لمساعدة اللاجئين من الكونغو وأنجولا بسبب الحرب	- أرسلت المساعدات من الجماهيرية العظمى بطائرات الشحن
	2000/09/15	10 طن			
	2001/07/15	10 طن			
	2001/07/15				تم شراؤها عن طريق اللجنة من السوق المحلي
بوتسواتا	الربيع 2000	33 طن		مواد غذائية وملابس نتيجة الفيضانات	أرسلت عن طريق الجو
ملاوي	2000/06/19 2001/07/15 2001/07/15	4000 طن 10 طن	\$657.000 \$ 200.000	في شكل كمية من مادة اليوريا ملابس+ مواد غذائية+ أغطية مواد غذائية مختلفة	- أرسلت عن طريق الجو - تم شراؤها عن طريق اللجنة من السوق المحلي - أرسلت عن طريق الجو

ملاحظات	نوع المساعدات	القيمة	الكمية	تاريخها	البلد
- أرسلت عن طريق الجو من الجماهيرية العظمى إلى شرق السودان - أرسلت عن طريق الجو - أرسلت باقي المساعدات في المدة القريبة القادمة من نفس المبلغ	مواد غذائية مختلفة وتمور وخيام وأدوية وحليب أطفال وعيادتين طبية وفريق طبي لتقديم العلاج والمساعدات بشرق السودان	نفس المبلغ المخصص للاجئين الارتربيين \$ 100.000	100 طن 25 طن	2000/06/21 2001/08/25	السودان
أرسلت	أرز		20 طن	2001/05/29	إفريقيا

بالشحن الجوي					الوسطى
تم مخاطبة اللجنة الشعبية العامة	أرز		2000 طن		ليبيريا
أرسلت المساعدات الجماهيرية العظمى بطائرات الشحن أرسلت المساعدات عن طريق الجو	مواد غذائية عامة مختلفة وخبام وحليب أطفال وأدوية وفريق طبي متكامل قام بإجراء عمليات جراحية في المستشفيات العامة بإريتريا	\$ 1.2255.00	150 طن	2000/07/06	أريتيريا
أرسلت المساعدات عن طريق الجو	مواد غذائية مختلفة وملابس وأقمشة خلال زيارة قائد الثورة مواد غذائية قصب+ذرة+أرز	\$ 950.000	20 طن 4000 طن	2000/07/09 2001/07	بوركينافاسو
أرسلت المساعدات عن طرق الجو	مساعدات في شكل 3000 طن من الاسمنت	2.144.610 دتتش مارك	3000 طن	2000/07/11	إقليم زنجبار بتنزانيا
أرسلت المساعدات عن طرق الجو	أرز	\$ 1.638.000	4850 طن	2000/09/22	سيراليون
أرسلت المساعدات عن طريق الجو - أرسلت المساعدات عن طريق الجو	في شكل كمية من المواد الغذائية المختلفة وأدوية وتمور وحليب أطفال تم تخصيص المبلغ والتنفيذ تحت الإجراء في شكل 100 طن أرز و 100 طن دقيق	50000 دينار ليبي \$ 640.000	40 طن 1000 طن دقيق 1000 طن أرز	2000/09/20	كينيا

الجو					
------	--	--	--	--	--

ملاحظات	نوع المساعدات	القيمة	الكمية	تاريخها	البلد
تم الشراء من السوق المحلي	تم تشكيل لجنة من أعضاء المكتب الشعبي غامبيا لشراء المواد التموينية من السوق المحلي، وتم الشراء وتقديمها إلى الرئيس يحي يحي جامع بمقر الرئاسة	\$ 100.000	330 طن أرز 50 طن سكر	2000/12/15	غامبيا
أرسلت المساعدات عن طريق الجو	دقيق أرز	\$ 1.318.000	2000 طن 2000 طن	2001/01/16 2001/02/10	غنيابيساو
أرسلت عن طريق البحر، وتم تخصيص مبلغ لشراء حفارة وتحت الإجراء	أرز	\$ 700.000	200 طن	2001/02/10	جيبوتي
أرسلت المساعدات عن طريق البحر	دقيق أرز	\$ 1.318.000	2000 طن 2000 طن	2001/02/16	مدغشقر
أرسلت المساعدات عن طريق البحر	دقيق سلمت للسفارة الأثيوبية بجيبوتي لنقلها إلى بلدهم	\$ 618.000 \$ 618.000	2000 طن 2000 طن	2001/02/10	أثيوبيا
أرسلت المساعدات عن طريق البحر	أرز تم تخصيص المبلغ والتنفيذ تحت الإجراء				
أرسلت المساعدات عن طرق الجو	أدوية		2 طن	2001/07	رواندا

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للوحدة الإفريقية سنة

2001

جدول الشركات المختلطة: (الليبية الإفريقية)

متنوعة	النقل	الصيد البحري	الاتصالات	المصرفية	الزراعية	
1						بوروندي
				1	1	الكامرون
		1				أثيوبيا
	1					غامبيا
1						غينيا
						مالي
1				1	1	موريتانيا
			1	1	1	النيجر
			1		1	أوغندا
1						إفريقيا الوسطى
1						رواندا
1				1	1	الصومال
					1	تنشاد
					1	الطوغو
					1	
				1	1	

المصدر: assistance Financière et storotegie de la libye et la Afrique :
puissance, obtenue :
http:// www.politique-africaine.com/pdf/002 -

جدول: المراكز الثقافية في القارة الإفريقية

العنوان	اسم المركز الثقافي	رقم الشكل
تونس	المركز الثقافي الليبي التونسي المشترك	01
السودان	المركز الثقافي الليبي الخرطوم	02
ولاية الجزيرة السودان	المركز الثقافي ود مدني	03
غانا	المركز الثقافي أكرا	04
النيجر	المركز الثقافي تنامي	05
النيجر	المركز الثقافي زندر النيجر	06
جيبوتي	المركز الثقافي جيبوتي	07
مالي	المركز الثقافي باماكو	08
تشاد	المركز الثقافي نجامينا	09
بوركينافاسو	المركز الثقافي واجادوجو	10
غينيا كوناكري	المركز الثقافي غينيا كوناكري	11
بينين	المركز الثقافي كوتونو	12
أو غندا	المركز الثقافي كمبالا	13
مدغشقر	المركز الثقافي مدغشقر	14
تنزانيا	المركز الثقافي تنزانيا	15
رواندا	المركز الثقافي كيجالي	16

المصدر: العالم عز الدين، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا، طرابلس: منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية (طبعة 2009 - إحصائية 2006).

جدول: سفارات الدول الإفريقية المعتمدة لدى الجماهيرية الليبية

السنگال	16	موريتانيا	01
غانا	17	المغرب	02
ليبيريا	18	الجزائر	03
ساحل العاج	19	تونس	04

05	مصر	20	جنوب إفريقيا
06	السودان	21	جزر القمر
07	الصومال	22	زيمبابوي
08	تشاد	23	مالاوي
09	النيجر	24	سيراليون
10	مالي	25	مملكة ليسوتو
11	بوروندي	26	بنين
12	الكونغو الديمقراطية	27	أوغندا
13	بوركينافاسو	28	نيجيريا
14	غينيا-كوناكري	29	التوجو
15	إريتريا		

المصدر: نفس المصدر السابق .

جدول: الاتفاقيات المبرمة مع دول الاتحاد الإفريقي:

ر.م	اسم الدولة/اسم الاتفاقية	سكان وتاريخ توقيع الاتفاقية	مدة الاتفاقية	موضوعها	عدد المواد المدرجة
تونس					
1	اتفاقية الربط الكهربائي بين الجماهيرية العظمى والجمهورية التونسية	تونس..... 2002/02/19	غير محدد	الربط الكهربائي بين البلدين	13 مادة
2	اتفاقية إطارية بشأن تزويد السوق التونسي بالغاز الطبيعي الليبي	تونس..... 2002/02/19	25 سنة	تزويد السوق التونسي بالغاز الطبيعي الليبي	18 مادة
المغرب					

7 مواد	حماية البيئة	5 سنوات قابلة للتجديد	الدار البيضاء.... 2000/11/02	اتفاقية التعاون في مجال حماية البيئة بين الجماهيرية العظمى والمغرب	3
جيبوتي					
15 مادة	التعاون الثقافي في مجال التعليم والتدريب المهني	5 سنوات قابلة للتجديد	طرابلس.... 2000/01/13	اتفاقية التعاون الثقافي في مجال التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي بين الجماهيرية وجيبوتي	4

عدد المواد المدرجة	موضوعها	مدة الاتفاقية	سكان وتاريخ توقيع الاتفاقية	اسم الدولة/اسم الاتفاقية	ر.م
إريتريا					
15 مادة	إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين	غير محددة	طرابلس..... 1989/08/02	اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين الجماهيرية وإريتريا	5
إفريقيا الوسطى					
13 مادة	تعديل الاتفاقية	25 سنة	طرابلس.... 2002/07/16	تعديل اتفاقية القرض الموقعة مع جمهورية إفريقيا الوسطى	6
غينيا كوناكري					
11 مادة	التعاون الإعلامي بين البلدين	5 سنوات تجدد تلقائيا	طرابلس.... 2002/05/23	اتفاقية التعاون الإعلامي بين الجماهيرية وجمهورية غينيا كوناكري	7

ر.م	اسم الدولة/اسم الاتفاقية	سكان وتاريخ توقيع الاتفاقية	مدة الاتفاقية	موضوعها	عدد المواد المدرجة
8	اتفاقية التعاون في مجالات التعليم العالي والتكوين المهني والبحث اتفاقية التعاون العلمي بين الجماهيرية وجمهورية غينيا كوناكري	طرابلس..... 2002/05/23	5 سنوات قابلة للتجديد	التعاون في مجالات التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي	11 مادة
جنوب إفريقيا					
9	اتفاقية إنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين الجماهيرية و جنوب إفريقيا	طرابلس.... 2002/06/14	غير محددة	إنشاء لجنة للتعاون بين البلدين	08 مادة
10	اتفاقية تجارية بين الجماهيرية و جنوب إفريقيا	طرابلس.... 2002/06/14	غير محددة	تسهيل وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان	12 مادة

ر.م	اسم الدولة/اسم الاتفاقية	سكان وتاريخ توقيع الاتفاقية	مدة الاتفاقية	موضوعها	عدد المواد المدرجة
11	اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار	طرابلس..... 2002/06/14	20 سنة	تشجيع وضمان الاستثمار بين البلدين	12 مادة
12	اتفاقية الملاحة البحرية التجارية والشؤون البحرية المتعلقة بذلك بين الجماهيرية و جنوب إفريقيا	طرابلس.... 2002/06/14	غير محددة	الملاحة البحرية والشؤون البحرية	15 مادة

غانا					
11 مادة	التعاون التجاري	5 سنوات قابلة للتجديد	طرابلس.... 2002/08/18	اتفاقية تجارية بين الجماهيرية وجمهورية غانا	13
35 مادة	إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان	غير محددة	1998/06/10	بروتوكول إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان	16
38 مادة	إنشاء الاتحاد الإفريقي للاتصالات	غير محددة	كيب تاون.... ديسمبر 1999	اتفاقية الإتحاد الإفريقي للاتصالات (أ.تي.بيو)	17

اسم الدولة	إجمالي التعهدات	سنة 1999	سنة 2000	سنة 2001	سنة 2002	سنة 2003	سعة تخزينية
زيمبابوي	36 مليون دولار	5 محطات وقود القيمة 3 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	25 مليون دولار
جنوب إفريقيا	الإجمالي 199 مليون دولار منها 150 مليون دولار المساهمة في استثمار مشترك	10 محطات القيمة 8 مليون دولار	5 محطات القيمة 4 مليون دولار	5 محطات القيمة 4 مليون دولار	5 محطات القيمة 4 مليون دولار	5 محطات القيمة 4 مليون دولار	25 مليون دولار
النيجر	37 مليون دولار	7 محطات القيمة	3 محطات القيمة 2	3 محطات القيمة 2	3 محطات القيمة 2	3 محطات القيمة 2	25 مليون دولار

دولار	مليون	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار	4 مليون دولار		
25 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	5 محطات القيمة 3 مليون دولار	الإجمالي 36 مليون دولار	تشاد
25 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	5 محطات القيمة 3 مليون دولار	إجمالي الالتزام 36 مليون دولار	مالي
25 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	5 محطات القيمة 3 مليون دولار	36 مليون دولار	بوركينافاسو
	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	3 محطات القيمة 2 مليون دولار	5 محطات القيمة 3 مليون دولار	209 مليون دولار - مساهمة في صيانة و تطوير مصفاة النفط المحلية بالمشاركة مع شركة اجيب و الحكومة الكونغولية بنسبة 30% قدرها 150 مليون ن دولار - المساهمة في ملكية	الكونغو الديمقراطية

						خط نقل المنتجات النفطية من الساحل إلى مدينة ماندي 23 مليون دولار لإصلاح رصيف المصفاة و خط الأنابيب البحري	
--	--	--	--	--	--	---	--

الإجمالي 589 مليون دولار

المصدر : سليمان محمد عمر ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا ، المرجع السابق ، ص .431

ثالثا : الوثائق

معاهدة بشأن إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء

نحن قادة ورؤساء دول كل من :

الجمهورية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى

جمهورية السودان

جمهورية التشاد

جمهورية مالي

جمهورية النيجر

بوركينافاسو

أخذا في الاعتبار المصالح المشتركة والروابط الجغرافية و التاريخية والعرقية التي شعوبنا ، وإدراكا لضخامة وتعقد المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة ، واعتزاما منا بمجابهة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار ، واقتناعا منا بأن العمل المشترك في إطار التكامل هو أفضل الطرق لاندماج دولنا وشعوبنا ، وإذ نعبر عن اقتناعنا بالحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء ، وإصرار منا على تجسيد إرادة التكامل الاقتصادي والثقافي والسياسي و الاجتماعي بما يتوافق ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومعاهدة أبوجا الموقعة عام 1991 ، والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء قررنا إقامة جماعة دول الساحل والصحراء لتحقيق ما يلي :

المادة الاولى :

- 1- إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند إلى إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء ، وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة متطلعة بكل ثقة غالى المستقبل النقدي لهذا التجمع .
- 2- إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي :
 - أ . تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء .
 - ب . حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .
 - ج . حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ والخدمات .
- 3- تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء .
- 4- تطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية و الجوية و البحرية فيما بينهما عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة

5- موافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطنيها نفس الحقوق و الامتيازات والواجبات المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة .

6- تنسيق النظم التعليمية و التربوية في مختلف مستويات التعليم و التنسيق في المجالات الثقافية والعلمية و التقنية .

المادة الثانية :

1- تلتزم الدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها لأي نشاط ضد السيادة والوحدة الترابية لأحد أعضاء التجمع

2- إن دول أعضاء التجمع ستقوم بوضع ميثاق للأمن من اجل ضمان السلام و الاستقرار وهما الشرطان الضروريان لتحقيق أهداف التجمع .

المادة الثالثة :

1- بهدف تحقيق غايات التجمع تلتزم الدول الأعضاء بضمان الأمن على حدودها و أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الاعتداء على أية دولة عضو في التجمع .

2- تلتزم الدول الأعضاء التجمع بتقديم المساعدات لبعضها البعض في حالة الضرورة ، كما تلتزم بالتعاون في جميع المجالات بحكم روح التضامن و الأخوة .

المادة الرابعة :

لتنفيذ المبادئ و الأهداف المحددة من الدول الأعضاء يتم تشكيل المؤسسات التالية :

1- مجلس الرئاسة .

2- المجلس التنفيذي .

3- الأمانة العامة .

4- مصرف التنمية .

5- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي .

أولا : مجلس الرئاسة

يتكون مجلس الرئاسة من قادة و رؤساء دول التجمع وتكون له السلطة العليا على المؤسسات المختلفة ، وله إصدار القرارات المتعلقة بالسياسات العامة المنفذة للمعاهدة و أهدافها .

- اعتماد القرارات المتخذة من قبل الأجهزة الأخرى، وتوجيهها لتنفيذ قرارات المجلس .

- يقر مجلس الرئاسة القرارات المتعلقة بالمسائل التي يعرضها المجلس التنفيذي و الأمانة .

- يصدر مجلس الرئاسة القرارات و اللوائح و التوجيهات اللازمة لتنفيذ أهداف و برامج التجمع .

- ينعقد مجلس الرئاسة مرة في السنة ، و رئاسته دورية ، بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء .

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية بناء على طلب احد الأعضاء .

ثانيا : المجلس التنفيذي

- يتكون المجلس التنفيذي من عدد من أمناء اللجان الشعبية العامة ووزراء الدول الأعضاء .

- يعد المجلس البرامج و الخطط التكاملية .

- ينفذ قرارات مجلس الرئاسة و اقتراح جدول أعماله بالتعاون مع الأمانة العامة .

- ينفذ التوصيات و نتائج المجلس الوزارية المتخصصة ويرفعها إلى مجلس الرئاسة لاعتمادها .

ثالثا : الأمانة

- تحدد مهام و مقر الأمانة بقرار من مجلس الرئاسة ، وتكلف الأمانة العامة بمتابعة تحقيق أهداف

المجلس التنفيذي ، والإشراف على أعمال مؤسساته

رابعاً : مصرف التنمية

- يحدد المجلس التنفيذي اختصاصات مصرف التنمية .

خامساً : المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الثقافي .

- يحدد المجلس التنفيذي اختصاصات المجلس الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي .
المادة الخامسة :

1- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ من تاريخ المصادقة عليها من قبل الدول الموقعة حسب النظم

المعمول بها في الدول الأعضاء .

2- يمكن لأي من الأعضاء الانسحاب من هذه المعاهدة بعد تقديم إشعار بذلك قبل سنة .

المادة السادسة :

يمكن لكل دولة عضو أن تقدم إلى مجلس الرئاسة اقتراحات تهدف إلى تعديل هذه المعاهدة قبل ثلاثة

أشهر على الأقل من انعقاد القمة وتدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ إذا وافقت عليها القمة وبعد

المصادقة عليها من جميع الدول الأعضاء حسب الإجراءات الدستورية لكل دولة .

المادة السابعة :

إن المعاهدة مفتوحة لانضمام دول الإفريقية أخرى بموافقة كافة الدول الأعضاء .

المادة الثامنة :

دون الإخلال بأحكام هذه المعاهدة فإن أي خلاف في تفسيرها أو تطبيقها يمكن تسويته عن طريق

التفاوض .

المادة التاسعة :

إن الاتفاقيات والملاحق التي يتم التوقيع عليها في إطار المعاهدة هي جزء لا يتجزأ منها ، وملزمة

للدول الأعضاء .

المادة العاشرة :

- يتم إيداع وثائق التصديق أو وثائق الانضمام لدى الأمانة العامة التي تقوم بدورها بإعلام بقية

الدول الأعضاء .

- تدخل هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ لكافة الدول التي تنضم إليها من تاريخ تسليم وثائق الانضمام

المادة الحادية عشر : أحكام انتقالية

1- يتولى الأخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم رئاسة الدورة الأولى لمجلس الرئاسة .

2- يعين الأمين العام و الأمين العام المساعد للأمانة العامة للسنة الأولى من طرف رئيس مجلس

الرئاسة .

3- اعتمدت مدينة طرابلس بالجمهورية الليبية مقراً مؤقتاً للأمانة العامة .

حررت هذه المعاهدة في مدينة طرابلس بالجمهورية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 4 /

النوار / 1428 م الموافقة 4 / فبراير / 1998 إفريقيا من نسختين بالغتين العربية والفرنسية

وكلتاهما متساويتان في القوة القانونية .

- عن جمهورية تشاد

- عن الجماهيرية الليبية الاشتراكية العظمى

فريق ركن إدريس ديبى .
- عن جمهورية السودان
فريق ركن عمر البشير
- عن بوركينافاسو
ساليفو ديالو وزير الدولة

العقيد معمر القذافي .
- عن جمهورية النيجر
إبراهيم بارى مناصرة.
- عن جمهورية مالي
ألفا عمر كوناري .

قائمة المراجع :

1 - المراجع العربية

أ - الكتب :

1. - أبو عيانة ، محمد فتحي ، دراسات في الجغرافيا السياسية (بيروت : دار النهضة العربية ، د - ت)
2. - أبو العينين ، محمود وآخرون ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي (القاهرة : معهد الدراسات الإفريقية 2001)
3. - أحمد عثمان ، كميله ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية 1990 - 1998 ، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 2005)
4. - البرناوي ، سالم حسين ، السياسة الخارجية الليبية (بنغازي : مركز البحوث الاقتصادية 2001)
5. - _____ ، _____ ، العلاقات العربية الإفريقية "دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية" (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية 2005)
6. - الجوجو ، عبد الله حسن ، الأنظمة السياسية المقارنة (طرابلس : الجامعة المفتوحة 1997)
7. - العالم ، عز الدين ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا : دراسة في التاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية (طرابلس : منشورات المركز الوطني للمخطوطات التاريخية 2009)
8. - العريفي ، كمال ، أثر انهيار الاتحاد السوفياتي على السياسة الخارجية الليبية 1990 - 2000 (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 2003)
9. - الفتلاوي ، سهيل محسن ، المنظمات الدولية (لبنان : دار الفكر العربي 2004)
10. - الكوت ، علي البشير ، الاتحاد الإفريقي (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 2005)
11. - _____ ، _____ ، تسوية النزاعات في إفريقيا ومساهمة معمر القذافي (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب 2006)

- 12 - المغيربي ، محمد زاهي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا (القاهرة : مركز بن خلدون ودار الأمين د - ت)
- 13 - النبراوي ، فتحية و مهنا ، محمد نصر ، أصول العلاقات السياسية الدولية (الإسكندرية : منشأة المعارف 1985)
- 14 - بطرس غالي ، بطرس ، خيرى عيسى ، محمود ، المدخل في علم السياسة (القاهرة : منشورات المكتبة الانجلو مصرية 1988)
- 15 - بوشهيو ، عبد الملك ، خلف ، محمود ، الايديولوجيا والسياسة (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 1991)
- 16 - بوزنادة ، معمر ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1992)
- 17 - بيليس ، جون و سميث ، ستيف ، عولمة السياسة العالمية ، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث ، (الإمارات : مركز الخليج للأبحاث 2004)
- 18 - تيلور، بيتر، انفانت ، كلود ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة : عبد السلام رضوان و إسحاق عبيد ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب 2002)
- 19 - جاد ، إبراهيم ، رسالة الكتاب الأخضر (طرابلس : المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1991)
- 20 - جنسن ، لويد ، تفسير السياسة الخارجية ترجمة : محمد مفتي و محمد السيد سليم (الرياض : عمادة شؤون المكتبات 1989)
- 21 - حنفي ، علي خالد ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الإفريقية منذ عام 1969 (القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الإفريقية 2004)
- 22 - دورتي ، جيمس و روبرت ، بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة : وليد عبد الحي (الكويت : شركة كاظمة للنشر والتوزيع 1985)
- 23 - سليم ، محمد السيد ، التحليل السياسي الناصري (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1987)
- 24 - _____ ، _____ ، تحليل السياسة الخارجية ، ط2 (بيروت : دار الجيل 2001)
- 25 - سعد الدين ، إبراهيم ، اتجاهات الرأي العام تجاه مسألة الوحدة ، ط3 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1985)

- 26 - شمش ، محمد علي ، العلوم السياسية ، ط3 (طرابلس الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان 1988)
- 27 - زارتمان ، وليم " السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة " علي الدين هلال و بهجت قرني (محرران) السياسات الخارجية للدول العربية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية ، 1994)
- 28 - كالديرون ، أوراسيو، الغذافي نقطة الانطلاق ، ترجمة : أنور حسن (طرابلس : المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر 1986)
- 29 - عاشور ، محمد مهدي ، العلاقات العربية الإفريقية في كتاب الرواد (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية 2004)
- 30 - عبد المطالب عبد الحميد، السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الإفريقي (القاهرة : مجموعة النيل العربية 2004)
- 31 - عطا ، محمد فوزي و تيم ، أحمد ، النظم السياسية المعاصرة (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس 1988)
- 32 - عليوة ، السيد ، إدارة الصراعات الدولية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 1988)
- 33 - عودة ، عبد الملك ، إفريقيا في ختام القرن العشرين (القاهرة مؤسسة الأهرام 2000)
- 34 - مجموعة من الخبراء ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي (مالطا : مركز دراسات العلم الإسلامي 1992)
- 35 - مجموعة مؤلفين ، ليبيا الثورة في عشرين عاما 1969-1989 (طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان 1989)
- 36 - محمد الحسن ، إحسان ، النظريات الاجتماعية المتقدمة (عمان ، دار وائل للنشر و التوزيع 2005)
- 37 - محمد عمر، سليمان ، السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا 1990 - 2000 (بنغازي: دار الكتب الوطنية ، 2005)
- 38 - مصباح ، عبيد الله زايد ، السياسة الخارجية (طرابلس : تالة للطباعة والنشر 1999)
- 39 - مقلد ، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات (الكويت : ذات السلاسل 1987)

- 40 - معتوق ، أحمد فتحي ، المتغيرات الإقليمية والدولية " وأثرها في السياسة الخارجية الليبية " (طرابلس : مجلس الثقافة العام 2008)
- 41 - ناصيف ، يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت : دار الفكر العربي د - ت)
- 42 - نبلوك ، تيم ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط ، العراق ، ليبيا ، السودان (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2001)
- 43 - نصار ، محي الدين ، العلاقات الثقافية بين إفريقيا والعرب (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1987)
- 44 - نويرة ، عبد السلام و محمد عاشور ، مهدي ، التكامل الإقليمي في إفريقيا : دراسة نظرية وميدانية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية)
- 45 - هاشم ، كاظم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية 2000)
- 46 - _____ ، _____ ، نظرية العلاقات الدولية (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية 1999)
- 47 - يونس ، محمد المبروك ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية (طرابلس : دار الكتاب للنشر 2007)
- 48 - _____ ، _____ ، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية 1969 - 1977 (ليبيا : مطابع الوحدة العربية 1994)

ب - الرسائل العلمية :

1. - أبو السعد ، عبد السلام ، البعثات التعليمية وأثرها في ترسيخ الثقافة بين الشعوب (طرابلس : كلية الدعوة الإسلامية 1999)
2. - أبو القاسم ، مبروك أبو القاسم ، تأثير العوامل السياسية على اتحاد المغرب العربي (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2007)
3. - الزنتاني ، محمد منصور ، السياسة الخارجية الليبية تجاه المنظمات الدولية ، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2009)

4. - أعمار انبية ، جمعة ، السياسة الخارجية الليبية في المنطقة العربية 1969 - 1977 ،
(الجزائر : جامعة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة 1994 - 1995)
5. - الباروني ، إلياس ، صنع السياسة الخارجية الليبية بين طموحات و الإمكانيات ،
(طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير
منشورة 1999)
6. - بشير ، صالح بشير ، السياسة الخارجية الوحدوية الليبية وإقامة الاتحاد الإفريقي 1969
- 2001 (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، رسالة ماجستير
غير منشورة 2002)
7. - البليعزي ، مصطفى أحمد ، السياسة الخارجية الليبية بين التوجه الإفريقي والتوجه
العربي 1969 - 2005 (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،
رسالة ماجستير غير منشورة 2009)
8. - دندان ، عبد القادر ، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين
الاستمرار والتغير 1991 - 2006 (الجزائر : جامعة باتنة ، رسالة ماجستير غير
منشورة 2008)
9. - محمد الحار ، عبد الوهاب ، تأثير العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية ()
طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير
منشورة 2001

ج - الدوريات :

1. - بقادي ، عبد الله ، " ولايات متحدة إفريقية " العرب الأسبوعي (د - م : دار العرب
للصحافة والنشر د - ت)
2. - بيبيرس ، سامية ، " قمة سرت الاستثنائية الخامسة وإعلان الاتحاد الإفريقي " السياسة
الدولية ،
عدد 144 ، أبريل 2001
3. - حجاج احمد ، " العولمة والوحدة الإفريقية " السياسة الدولية ، عدد 154 ، أكتوبر
2003
4. - جاسم ، محمد ظاهر ، " الأثر الليبي في الفضاء الإفريقي " فضاءات ، عدد 26 ،
يوليو 2006

5. - حنفي ، خالد علي، الإقليمية الجديدة: " أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك " السياسة الدولية ، عدد 144 ، ابريل 2001
6. - حنفي ، خالد علي، " السياسة الخارجية الليبية والتحويلات الجزرية " السياسة الدولية ، عدد 456 ، أبريل 2004
7. - رأفت ، إجلال ، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء " السياسة الدولية ، عدد 143 ، يناير 2001
8. - مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية ، "التنافس الدولي على القارة الإفريقية " دورية أكاكوس ، عدد 2 ، فبراير 2005
9. - مورلاي ، كوني ، " العلاقات العربية الإفريقية " ، قضايا المستقبل ، عدد 3 : مركز دراسات المستقبل 2005

د - روابط الانترنت :

- 1- النملة ، صالح ، السياسة الخارجية وعامل المساعدات ، متحصل عليه من :

<http://www.Alriyadh.com>

- 2- التقرير الإستراتيجي العربي - قضايا مغربية - متحصل عليه من :

<http://www.Ahram.org.eg/ecpss>

- 3- حسنين ، توفيق إبراهيم ، دور مصر في النظام الإقليمي ، متحصل عليه من :

<http://www.biblioisam.net>

- 4- خشانة ، رشيد ، " توافق على دور سياسي لليبيا في إفريقيا " ، متحصل عليه من :

<http://www.swissinfo.ch/ora/html>

- 5- شافعي ، بدر حسن ، "الساحل والصحراء .. الدور الليبي في إفريقيا" ، متحصل عليه

من : <http://www.islamonline.net>

6- ظاهر ، جاسم محمد ، العلاقات الليبية الإفريقية 1969-2000 ، متحصل عليه من :

<http://www.biblioisam.net>

7- ناصوري ، أحمد ، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي ، متحصل عليه من :

<http://www.damascus.unjviversity.edu>

8- نازلي ، معوض أحمد ، بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية لدول

العالم الثالث ، متحصل عليه من :

<http://www.biblioisam.net>

9- وسائل السياسة الخارجية ، متحصل عليه من :

<http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm>

10- موقع اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

<http://www.Foreign.gov.ly>

11- موقع الإتحاد الإفريقي : www.africa-union.org

12- موقع تجمع الساحل والصحراء : WWW.CEN-SAD.ORG

2 – المراجع الأجنبية :

أ - بالانجليزية :

The books :

1. Bruce Biddle and Edwin Thomas, role theory :concepts and research (New York 1966)

2. Frankel Joseph, contemporary international theory and the behavior state (London : oxford un press 1973)
3. _____ , the making of foreign policy : on analysis of decision making (London : University press 1963)
4. Shembesh, Ali , Analysis of Libya's Foreign policy 1962-1973 (Virginia : Unpupublished 1975)
5. Walter Lippmann , united states foreign policy (Boston 1993)

Periocal :

1. J .Holsti , " National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy". International Studies Quarterly 14, no.3, November 1970

internet sites :

1. Sakhri sofiane , the role approach as a thiorcal from work for the analysis of foreign policy in third world countries at : <http://w.w.w.academic journal.org./ojpsir>

Les ouvrages :

1. Frédéric Charllion Frédéric , politique étrangère-nouveaux regards- (paris :presses de science po 2002).

Sites d internete :

1. Abdou, Diouf « Afrique : L'intégration régional face a la mondialisation » la politique étrangère [http :
www.cairn.info/article](http://www.cairn.info/article) PHP
2. Perrin , delphine , la gestion des frontières en Libye ,:
[http // www.eui.eu](http://www.eui.eu) /pscasc / publications.

3. jean , Klein renaissance de la géopolitique espace, frontière et peuple dans l'organisation de la sécurité européenne
[http :// www.erudit .org](http://www.erudit.org)
4. moisi Dominique , la politique étrangère l'épreuve de la mondialisation [http // www.ifri.org/files/politique étrangère](http://www.ifri.org/files/politique%20%C3%A9trang%C3%A8re)
- 5- Afrique , mondialisation , environnement
[http://www.hubrural. Org/ Img/pdf](http://www.hubrural.Org/Img/pdf)

07	الفصل الأول: مفهوم السياسة الخارجية الليبية :
08	المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية الليبية وطبيعتها :
13	المطلب الأول: مفهومها :
15	المطلب الثاني: طبيعتها :
15	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الليبية :
22	المطلب الأول: أثر العامل الجغرافي على السياسة الخارجية الليبية :
29	المطلب الثاني: أثر العامل الاقتصادي على السياسة الخارجية الليبية :
33	المطلب الثالث: أثر العامل الإيديولوجي على السياسة الخارجية الليبية :
37	المبحث الثالث: صناعة السياسة الخارجية الليبية :
39	المطلب الأول: خصوصية صناعة القرار الخارجي الليبي :
42	المطلب الثاني: آلية تنفيذ السياسة الخارجية الليبية :
43	خلاصة الفصل الأول :
45	الفصل الثاني: حركية السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا :
45	المبحث الأول: وسائل السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا :
51	المطلب الأول: الوسائل الدبلوماسية :
57	المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية :
61	المطلب الثالث: الوسائل العسكرية :
61	المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا :
64	المطلب الأول: الأهداف السياسية :
72	المطلب الثاني: الأهداف الاقتصادية :
81	المطلب الثالث: الأهداف الثقافية والاجتماعية :
82	المبحث الثالث: التحول في السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا :
94	المطلب الأول: مظاهر التحول في السياسة الخارجية الليبية :
103	المطلب الثاني: أسباب التحول في السياسة الخارجية الليبية :
110	المطلب الثالث: نتائج التحول في السياسة الخارجية الليبية :
111	خلاصة الفصل الثاني :
113	الفصل الثالث: أطر السياسة الخارجية الليبية تجاه إفريقيا 1995-2009

117	المبحث الأول: أبعاد الدور الإقليمي الليبي :
122	المطلب الأول: تحليل الدور الإقليمي الليبي :
133	المطلب الثاني: طبيعة الأدوار الليبية في إفريقيا:
145	المطلب الثالث: آفاق الدور الليبي في إفريقيا :
145	المبحث الثاني:التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية الليبية في أفريقيا:
152	المطلب الأول: التوجه الإقليمي في أفريقيا :
170	المطلب الثاني: الإسهام الليبي إنشاء المنظمات الإقليمية الإفريقية :
171	خلاصة الفصل الثالث :

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

ملخص الدراسة

يستهدف موضوع هذه الدراسة بالأساس محاولة فهم التحولات الجوهرية التي شهدتها السياسة الخارجية الليبية من 1995 حتى عام 2009 ، فالسياسة الخارجية الليبية التي عرفت بميولها القومية الوحودية والتي كانت تمثل استمرارا للتيار الناصري في خمسينات القرن الماضي ، كرس فيها نظام القذافي المخلوع كل إمكانياته السياسية والاقتصادية لتحقيق هدف الوحدة العربية أو على الأقل وحدة جهوية أو حتى ثنائية فشلت جميعها لأسباب مختلفة لعل أبرزها اختلاف النظم العربية فيما بينها نتيجة اختلاف الأهداف و الايدولوجيا .

غير أن التحول البارز الذي جعل النظام الليبي - السابق - يتخلى عن مطالبه الوحودية هو بالأساس ما اعتبره تخلي الدول العربية عن ليبيا في قضية لوكربي ، في حين تعاملت الدول الإفريقية بايجابية مع القضية والذي نتج عنه رفع الحصار ثم العقوبات عن ليبيا ، هذا ما جعل العقيد الليبي المخلوع يغير بوصلة سياسة خارجية بلاده باتجاه أفريقيا مع احتفاظه بهدف الوحدة ، فقد سخر إمكانيات ليبيا المختلفة في خدمة هذا الهدف ، فعلى المستوى السياسي بادر القذافي لإقناع القادة الأفارقة بضرورة تجديد وتطوير منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي بمبادئ و أجهزة جديدة أكثر فعالية ، وعلى المستوى الاقتصادي عمد إلى تأسيس منظمة إقليمية ذات طابع اقتصادي تمثلت في منظمة تجمع دول الساحل و الصحراء و الذي انضمت إليه العديد من الدول الإفريقية ، كل ذلك في سبيل النهوض الاقتصادي وتسريع عملية التنمية إضافة إلى إجراءات أخرى تمثلت في منح القروض والمساعدات للدول الإفريقية .

لقد عكست ديناميكية السياسة الخارجية الليبية في السنوات القليلة الماضية الدور السياسي الهام والمتزايد الذي باتت تلعبه ليبيا على المسرح القاري الإفريقي نتيجة الإمكانيات المالية الهامة ، وكذلك نتيجة المصالحة مع الغرب . قبل أن تقاى العقيد (الثورة) على حكمه و التي أطاحت به ، ويحل نظام جديد مختلف تماما عن توجه القذافي لا يبدوا أن إفريقيا ستنال ما كانت تحصل عليه سابقا .